مجلة

ريحانات

Rihanat

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة

العدد 20 خريف 2011

ملف العدد

قضايا الهوية والديمقراطية في دستور 2011

حوار

مع النقيب
عبد الرحمن بن عمرو

خطورة ازدواجية اللغة في دستور 2011

حاوره: د. المختار بنعبدلاوي

قضايا الهوية والديمقراطية في دستور 2011

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة
العدد 20 خريف 2011

رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر
عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية
ملف الصحافة : 45 ص05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة : مركز الدراسات
والأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي. الدار البيضاء
الهاتف : 27 42 22 22 05
rihanatmada@gmail. com

العدد 20 خريف 2011

المدير
المختار بنعبدلاوي

رئيس التحرير
أسامة الزكاري
نائب رئيس التحرير
أحمد نضيف

أعضاء هيئة التحرير
المختار بنبعدلاوي
أسامة الزكاري
أحمد نضيف
عبد اللطيف الخمسي
عبد الكريم جدي
عبد الرحمن الشحشي
يوسف الكلاخي

تصميم الغلاف
كريم ثابت

التصميم الداخلي
رشيدة مسليل

الطبع
مطبعة سوماكرام
دار النشر سوماكرام
121، زنقة ميشال دولوسيبطال الصخور السوداء - الدار البيضاء
الهاتف : 82-86-24-22/36-12-24-22 الفاكس : 13-70/24-22-022 36-55-24-022
Site web : www. somagram. com E-mail : somagram1@menara. ma
- ouisloumene@somagram. com
توزيع
سابريس- الدار البيضاء

رهانات
جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس
بالضرورة رأي المجلة.

محتويات العدد

كلمة العدد : دسترة اللغات الوطنية .. قضايا وإشكالات ص 2

ملف العدد : قضايا الهوية والديموقراطية في دستور 2011

- الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية. د. إدريس جنداري ص 5
- طروحات حول المواطنة ذ. عبدالوهاب الطراف ص 13
- تلاوين خطابات الأمازيغية بين السقف العلمي والعوالم الافتراضية أسامة الزكاري ص 17
- قراءة أولية في المطلب الدستوري ل «حركة 20 فبراير» أمين الكوهن ص 21
- مسارات الإصلاحات الدستورية بالمغرب عزيز أدمين ص 24
- الجهوية الموسعة في قلب الإصلاحات السياسية والدستورية الراهنة في المغرب المصطفى الحسنوي ص 27

حوار مع النقيب: عبد الرحمن بن عمرو

- خطورة إزدواجية اللغة في دستور 2011 حاوره : د. المختار بنعبدلاوي ص 35

نصوص إبداعية

- قصة : قصص قصيرة جدا جمال الدين الخضيري ص 39
- شعر : الوطن والحلم والاغتيال «تابع» محمد علي حيدر ص 41

دراسات

- دراسة تحليلية لكتاب «بيداغوجيا الإبداع في شعر الطفل للشاعرة الطاهرة حجازي» ذ. الهادي الهروي ص 45
- مفهومُ الاغترابي في الفكر الفلسفيّ فريد أمعضشو ص 49

قراءات

- قراءة في كتاب :«مرآة الغرب المنكسرة» لحسن أوريد محمد جليد ص 52
- المخزن والضريبة والاستعمار : ضريبة الترتيب 1880 - 1915 حسام هاب ص 57

متابعات مجتمعية

- تقرير ندوة : «المشاركة السياسية للشباب في أفق الانتخابات المقبلة» يوسف الكلاخي ص 62

دسترة اللغات الوطنية .. قضايا وإشكالات

أصبحت إشكالية دسترة اللغات الوطنية أمرا محوريا في الكثير من حلقات النقاش حول الإصلاحات الدستورية المرتقبة، كما أصبح التعاطي مع إكراهاتها ومع المواقف المعبر عنها، يثير ردود أفعال متباينة في منطلقاتها وفي درجة استعدادها للقبول ب «الرأي الآخر»، في إطار الهدير الجارف للمواقف المسبقة التي كثيرا ما حجبت خلفها الإشكالات الحقيقية المغيبة عن النقاش. وإذا كان من البديهي التأكيد على حيوية مطلب التنصيص الدستوري على البعد الوطني للغتين العربية والأمازيغية، وعلى العمل من أجل النهوض بهما ومن أجل إدماجهما في وسطهما الحي المباشر، فإن الخلاف سرعان ما ظهر وطفا على سطح السجالات المفتوحة بين المهتمين، بخصوص الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وشروط الارتقاء بوظيفتها إلى مستوى مؤسساتي واسع، لا شك وأن الكثير من نشطاء «الحركة الأمازيغية «أصبحوا يراهنون عليها من أجل تقويم ما ظلوا يصفونه ب «وضع الدونية «الذي طوق واقع الأمازيغية ببلاد المغرب، لغة وثقافة وحضارة. ورغم أن مثل هذه الآراء، قد وجدت امتدادات واسعة لها بين صفوف نشطاء الحركة المذكورة وبين أشياعها من مختلف جهات البلاد، فالمؤكد أنها ظلت خاضعة – في الكثير من الحالات – لرؤى ضيقة فرضتها ضرورات الصراع المفتعل ضد ما يصفه هؤلاء الأشياع ب «التيار العروبي»، و«القومجي»، و«الإسلاموي»، و«المشرقي»، و«المستلب»، و«التعريبي»، ... هي – إذن – ردود أفعال انفعالية ظلت أسيرة مواقف نمطية وأحكام جاهزة وشعارات شعبوية تجاه المسألة اللغوية بالمغرب. لذلك، فقد أصبحت الضرورة تفرض إعادة مقاربة الموضوع وفق منطلقات بديلة، لا ولاء لها إلا لمنطق البحث العلمي الأصيل ولشروط «المصلحة المشتركة» الكفيلة – لوحدها – بتحقيق التجاوز الضروري نحوالحداثة ونحوالانتقال الديمقراطي المنشود.

وإذا كنا - في هذا المقام – لا ننوي استصدار أي أحكام قطعية وحاسمة خاضعة لمنطق مع / أوضد، فإن إعادة مقاربة مختلف جوانب قضية ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور المقبل، تستلزم التحرر من كل اليقينيات النزوعية والأحكام الوظيفية المبنية على نتائج الأبحاث التي طورتها السوسيولوجيا الكولونيالية خلال عهد الاستعمار، وكذا على نتائج تراكم مجالات النشر التي راكمتها «الحركة الأمازيغية» الوطنية خلال العقود القليلة الماضية. فالنزوعات الوظيفية، وإن كانت ذات صبغة وطنية، تضع حجابا على عقل الباحث وتؤطر عمله في إطار خطوط حمراء واضحة لا تسمح

كلمة العدد

بتوسيع آفاق رؤاه وفق قواعد «المصلحة المشتركة» والانضباط لضرورات التأصيل العلمي للمطالب وتعزيز أشكال تساكن «المشترك» بين كل مكونات الشعب المغربي.

يبدوأن المجال يكتسي رحابة استثنائية. لابد وأن تستقطب قطاعات واسعة من مفكري المغرب المعاصر، الموزعين على حقول علمية شتى، متكاملة ومستوعبة لأسئلة الماضي والحاضر والمستقبل، مثلما هوالحال مع مجالات التاريخ واللسانيات والسوسيولوجيا والأنتروبولوجيا والقانون الدستوري... فهل استمع رواد الطروحات المدافعة عن / أوالمتحفظة من مطلب ترسيم اللغة الأمازيغية واللغة العربية، لأصوات الباحثين في المجالات المذكورة ؟ وهل استطعنا إنجاز التقييمات الضرورية للتجارب الدولية المقارنة بهذا الخصوص ؟ وما هي القيمة المضافة التي يضفيها قرار ترسيم هذه اللغة أوتلك بالنسبة للمجتمع وللدولة ؟ وكيف يمكن الارتقاء بمطلب التنصيص الواضح على البعد الوطني للغتين العربية والأمازيغية من أجل تخصيب الهوية الوطنية في مواجهة «التركة» اللغوية والثقافية للاستعمار وكذا لجحافل فرسان العولمة ولقيمها الجارفة ؟

لا شك أن التفكير في مثل هذه القضايا سيعيد تأصيل قيم الحوار في مجتمعنا المعاصر، على قاعدة الاختلاف الديمقراطي الذي لا يجد حرجا في الاحتكام إلى صوت «المصلحة» المتسامية عن النزوع الفردية أوالفئوية التي كثيرا ما تتمايل مع الأهواء وترهن النقاش في إطار ضيق وعقيم، محوره صيغة جاهزة تتمثل في توليفة مع / أوضد. ومع ذلك، فالمؤكد أن «الرأي الصائب» يمكن أن يكون محور التداول الديمقراطي المنشود، من دون أن يتحول إلى سلطة رمزية لمصادرة آراء «الآخر» تحت أي مسمى، وبموجب أي ذريعة، ووفق أي مبرر. وبطبيعة الحال، فإن النقاش حول قضايا دسترة اللغات والثقافة الوطنية، يجب أن يتحرر من ضغط مثل هذه المخاضات، وكذا من اليقينيات الصارمة التي تسعى إلى خنق روح التميز لدى الذوات وحصرها في دائرة القوالب الجاهزة التي تصنف المواطنين حسب انتمائهم العرقي. فالموروثات الثقافية والتراكمات الهوياتية هي أعمق من أن تلحق بهذا العرق أوذاك، وهي أشمل من أن تنحصر على هذه الجغرافيا أوتلك، إنها خلاصة تفاعل حضاري تاريخي طويل بين مكتسبات عدة، التحم فيها البعد الأمازيغي بالعمق العربي الإسلامي ثم بالامتداد الإفريقي والمتوسطي ... ولا يمكن – بأي حال من الأحوال – تقزيمها لتغذية نعرات «الأصل الأول»، أوأسطورة «الأصل الأول» التي أضحى البحث في أبعادها، مثل اللهاث وراء السراب الذي يبدده التاريخ والمنطق والواقع والمصلحة، وقبل ذلك، ينفيه المشترك التاريخي لمغاربة الأمس واليوم.

أسامة الزكاري

ملف العدد

قضايا الهوية والديموقراطية في دستور 2011

- الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية.
- طروحات حول المواطنة
- تلاوين خطابات الأمازيغية بين السقف العلمي والعوالم الافتراضية
- قراءة أولية في المطلب الدستوري ل "حركة 20 فبراير"
- مسارات الإصلاحات الدستورية بالمغرب
- الجهوية الموسعة في قلب الإصلاحات السياسية والدستورية الراهنة في المغرب

في المغرب – وكعادتنا – سمعنا كثيرا عن الاستثناء المغربي؛ أي أن المغرب صنع خصوصيته في منأى عن المشرق العربي؛ ولذلك فهولا يتأثر بالرياح القادمة من الشرق؛ بل بالرياح القادمة من الغرب –كما يحلوللبعض أن يعبر– وقد نسي هؤلاء أوتناسوا عن عمد أن المغرب ظل لقرون استرادا طبيعيا للأمة العربية؛ يسير معها على نفس الإيقاع وفي نفس الاتجاه؛ فقد عاشت الأمة العربية بمشرقها ومغربها على إيقاع الحركات الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر؛ وحاربت الأمة العربية الاستعمار وعاشت على إيقاع حركات التحرر الوطني مشرقا ومغربا ... إنه مصير مشترك يفرضه منطق التاريخ؛ ولا يمكن لأي كان أن يعارض هذا المنطق؛ فالمغرب استراد للأمة العربية ويعيش معها نفس المصير؛ أحب من أحب وكره من كره.

الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية

د. إدريس جنداري
كاتب وباحث أكاديمي مغربي

1- الكتلة الديمقراطية والمؤسسة الملكية

صراع الخيارات

عاش المغرب على إيقاع صراعات مريرة بين تيارات الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية؛ وذلك بعد حصوله على الاستقلال؛ وقد كان هذا الصراع بين خيارين سياسيين: خيار المؤسسة الملكية القائم على أساس ملكية تستمد مشروعيتها من الدين ومن التجربة التاريخية؛ وخيار الحركة الوطنية؛ القائم على أساس ملكية؛ تستمد مشروعيتها من الخيار الديمقراطي الذي يمنح السلطة للشعب؛ يمارسها عبر مؤسسات ديمقراطية.

وهذا يعني أن الصراع لم يكن حول المؤسسة الملكية؛ بل حول طبيعة هذه المؤسسة؛ وذلك لان الحركة الوطنية حاربت الاستعمار الفرنسي-الإسباني في شراكة مع المؤسسة الملكية؛ في إطار ما سمي بثورة الملك والشعب؛ بل وقد وصل الأمر إلى الدفاع عن المرحوم محمد الخامس في منفاه؛ باعتباره الممثل الوحيد للسيادة الوطنية. لقد كان الصراع إذن حول طبيعة الملكية؛ التي يريدها المغاربة؛ هل هي ملكية تنفيذية تستمد قوتها من الزخم التاريخي والديني؛ أم هي ملكية ديمقراطية تستمد مشروعيتها من المُنجز الديمقراطي الحديث؛ الذي فضل المغرب منذ حصوله على الاستقلال الاصطفاف إلى جانبه.

وقد ظهر هذا الصراع منذ البداية في علاقة حزب الاستقلال مع المؤسسة الملكية؛ حينما رفض الملك محمد الخامس مفهوم الملكية الدستورية في نص وثيقة المطالبة بالاستقلال (11 يناير 1944) فرغم إشارة الوثيقة لأول مرة إلى السلطان على أنه (ملك)؛ فإن الوثيقة لم تشر إلى الملكية الدستورية؛ بل اكتفت بمطالبة الملك محمد الخامس بإقامة نظام شبيه بأنظمة الحكم في المشرق العربي. « وقد كان تحفظ محمد الخامس حول مفهوم الملكية الدستورية راجعا بالأساس إلى كون هذا المفهوم بدا مطلبا ثوريا من الناحية السياسية؛ يصعب قبوله بسهولة من قبل شخصيات نافذة في المخزن».[1]

لقد كان الصراع بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية؛ حول طبيعة النظام الملكي؛ كان يجسد صراعا آخر أكثر عمقا؛ بين منظومتين سياسيتين؛ منظومة التقليد المتجذرة؛ ومنظومة التحديث الطارئة؛ ولذلك فإن الاتفاق الذي تم فيما بعد حول مفهوم الملكية الدستورية؛ كان اتفاقا شكليا لم يتجاوز المفهوم إلى ما ينتج عنه من التزامات مؤسساتية؛ «فالاتفاق بين الملك والحركة الوطنية حول شعار الملكية الدستورية؛ لا يعني الاتفاق بينهما حول مضامينه؛ وحول طريقة وضع الدستور».[2]

لقد كان ثقل التقليد أكبر بكثير من مظاهر التحديث السياسي التي جلبها الاستعمار؛ بل إن الاستعمار نفسه التجأ في البداية إلى منظومة التقليد لشرعنة استغلاله لثروات البلاد؛ وهذا هوما ساهم أكثر في تراجع الفكر الدستوري الحديث؛ ليفسح المجال أمام الفكر السياسي السلطاني؛ الذي سيحتكر المجال السياسي؛ من منظور مؤسسة إمارة المؤمنين كفاعل أوحد؛ يحتكر جميع السلطات. لذلك فرغم تأكيد دستور 1996 في الفصل الأول منه على أن "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية "فإن الفصل التاسع عشر من نفس الدستور يؤكد أن "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهوحامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهوالضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

وهكذا يغطي الطابق (العلوي) من

الدستور على الطابق (السفلي) بشكل كامل: فننتقل بسرعة البرق من ملكية دستورية: ديمقراطية واجتماعية: بما تجسده من سلطة تأسيسية في يد الشعب: وفصل بين السلطات: وارتباط هذه السلطات بالإرادة الشعبية التي تجسدها الانتخابات ... إلى مؤسسة إمارة المؤمنين: بحمولتها التاريخية والدينية: والتي تقوم على أساس احتكار السلطة التأسيسية: والجمع بين السلطات: والارتكاز على الشرعية التاريخية والدينية ...

إن هذا التداخل بين الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية بشحنتها الدستورية الحديثة من جهة: ومؤسسة إمارة المؤمنين بشحنتها التراثية المرتبطة بالفكر السلطاني من جهة أخرى. هذا التداخل هوالذي خلق الكثير من التوترات في حياتنا السياسية: بين المؤسسة الملكية والنخبة التقدمية: لتنجح المؤسسة الملكية أخيرا في ترويض الجناح التقدمي من الحركة الوطنية: عبر تجربة التناوب نهاية تسعينيات القرن العشرين: ولنعود مرة أخرى إلى نقطة البدء: وكأننا مقدر علينا أن ندور لقرون في حلقة مفرغة: لا تؤدي إلى أي شيء .

2- من وثيقة المطالبة بالاستقلال إلى حكومة جطو..

تكريس وضعية الملكية الحاكمة

لا يمكن أن نستوعب مسار التجربة السياسية في المغرب بشكل أوضح: من دون إدراك طبيعة تشكله ضمن تاريخ المغرب الحديث: في إطار تبادل الأدوار بين المؤسسة الملكية وفصائل الحركة الوطنية: ويتعلق الأمر بثلاث مراحل أساسية:

1-1- من مرحلة الأربعينيات إلى مرحلة الستينيات

ارتبطت هذه المرحلة بصياغة وثيقة المطالبة بالاستقلال الصادرة بتاريخ 11 يناير 1944، باعتبارها العقد السياسي الأول بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية: وقد كان هذا التحالف بهدف تحقيق مطلب الاستقلال. وخلال هذه المرحلة تمكنت المؤسسة الملكية من استثمار هذا التحالف: لتحقيق الشرعية الشعبية: وفي نفس الآن تمكنت الحركة الوطنية من اكتساب شرعية سياسية: كفاعل سياسي أساسي: إلى جانب الملك. وقد كان أول

اختبار لعمق هذا التحالف: أثناء نفي الملك محمد الخامس سنة 1953: حين أصرت فصائل الحركة الوطنية على التزامها مع المؤسسة الملكية: ورفعت شعار «رجوع ابن يوسف الملك الشرعي للبلاد». وقد استمرت هذه المرحلة: واستمر معها هذا التحالف حتى وفاة الملك محمد الخامس سنة 1961.

1-2- مرحلة ما بعد الاستقلال حتى حدود التسعينيات

بعد حصول المغرب على الاستقلال: تحقق الاتفاق بين الحركة الوطنية وبين الملك محمد الخامس على "الملكية الدستورية "كنظام في الحكم: لكن هذا الاتفاق ظل ناقصا: لأنه ركز على الشعار: بينما تناسى مضمونه السياسي: حيث كانت الحركة الوطنية تقصد بشعار الملكية الدستورية "ملكية مقيدة "، تمثل السيادة ولا تحكم: بينما كان الملك يقصد بالشعار "ملكية تنفيذية حاكمة "تسود وتحكم. ولعل هذا هوما سيترسخ بشكل أكبر: مع المرحوم (الحسن الثاني) الذي شكل نظام الملكية الدستورية على طريقته الخاصة: باعتبارها مؤسسة سياسية تستمد مشروعيتها من منظومتين:

- منظومة التقليد: مجسدة في سلطات إمارة المؤمنين: التي ترتبط بالتاريخ والدين.

- منظومة الحداثة: مجسدة في الملكية الدستورية: التي ترتبط بالفكر الدستوري الحديث.

لكن هذا المزج بين منظومتين متناقضتين: وقعت بينهما قطائع في الفكر السياسي الحديث: هذا المزج كان السبب الرئيسي في إعاقة الانتقال نحوالدولة المدنية الديمقراطية: وبالتالي تم التأسيس لتجربة سياسية سمتها الاختناق والجمود.

وكنتيجة مباشرة لهذه الوضعية السياسية المأزومة: فقد عاشت الملكية خلال هذه المرحلة فترات عصيبة: سواء في علاقتها بالمحيط الدولي: أوفي علاقتها بالمعارضة على مستوى الداخل: ولذلك يمكن الحديث بخصوص هذه المرحلة عن فترتين :

-خلال الفترة الأولى: عاشت المؤسسة الملكية لحظات صعبة: نظرا لتظافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية: نذكر منها:

- انضمام رقم سياسي جديد إلى اللعبة السياسية الرسمية (الاتحاد الاشتراكي) بعد عقد مؤتمره الاستثنائي سنة 1975 والقطع مع التيارات الراديكالية (تيار عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة).

- الاهتزاز الكبير الذي أصاب المؤسسة الملكية بعد انقلابي 1971 و1972 والذين

طرحا مسألة علاقة المؤسسة الملكية بالجيش وسلطتها عليه. وهي المرحلة التي ستشهد إلغاء منصب وزير الدفاع وإسناد رئاسة الأركان إلى الملك شخصيا.

- صدور قرار محكمة العدل الدولية بخصوص الصحراء وتنظيم المسيرة إلى هذه المناطق سنة 1975.

- بداية برامج التقويم الهيكلي خلال الثمانينات مع ما أفرزه ذلك من احتقان اجتماعي قاد إلى انتفاضات شعبية (1981- 1984).

- بروز تنظيمات ماركسية لعبت دورا كبيرا في تأجيج الصراع الاجتماعي والسياسي وفي قيادة صراع إيديولوجي ضد الأحزاب الوطنية أدى إلى تعرية انتهازيتها وفقدان مصداقيتها خاصة وسط شباب الجامعات وأوساط المثقفين.

- وخلال الفترة الثانية: استطاعت المؤسسة الملكية أن تربح الرهان: وأن تعود إلى المشهد السياسي بقوة: ساعدها في ذلك نجاحها في استقطاب حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي: كتيارين أساسيين في الحركة الوطنية: خلال المرحلة الأولى.

وقد ارتبطت الفترة الثانية بعقد الثمانينات: حيث ظهرت في الساحة السياسية المغربية ظاهرة فريدة تمثلت في تفريغ الأحزاب الإدارية وصعودها المفاجئ إلى البرلمان والحكومة. ولم يتوقف هذا التحالف إلا بعد أن استأنست المؤسسة الملكية من نفسها القدرة على استعادة التحكم من جديد في الساحة السياسية بكاملها.

1-1- مرحلة التسعينيات حتى حدود (2011)

تميزت هذه المرحلة بتعديلين دستوريين متتاليين: تعديل 1992 وتعديل 1996: وقد جاء التعديلان كنتيجة للوضع السياسي الجديد الذي ارتبط بتأسيس الكتلة الديمقراطية في ماي 1992: وهوتأسيس سيفرض على المؤسسة الملكية تحديات جديدة: ترتبط بسؤال الديمقراطية: الذي تم تغييبه من طرف الأحزاب الإدارية التي هيمنت على الحياة السياسية: خصوصا وأن زعماء الأحزاب السياسية المشكلة للكتلة الديمقراطية خرجوا من رحم الحركة الوطنية مجسدة في حزب الاستقلال: باستثناء (علي يعتة) الذي يعتبر من قدماء الحزب الشيوعي المغربي.

وقد تأسست الكتلة الديمقراطية كرد فعل على الاختناق السياسي: الناتج عن تهميش المؤسسة الملكية للشركاء السياسيين الأساسيين الممثلين لتيارات الحركة الوطنية: وتعويضهم بأحزاب سياسية مصنوعة على المقاس: لبناء ديمقراطية الواجهة. وقد كان المدخل النضالي للكتلة الديمقراطية: مدخلا دستوريا: "فمنذ بداية التسعينات رفعت أحزاب الكتلة شعار الإصلاح الدستوري أولا: وتركز النقاش في اتجاه واحد هو: اقتسام السلطة بين الملك وبين المؤسسات التمثيلية: وفق تعديل دستوري يمس جوهر النص".[3]

وهكذا انتقلت الكتلة الديمقراطية للتعبير عن تصوراتها للتعديل الدستوري: من خلال مذكرات بعثت بها إلى الملك (الحسن الثاني) تهدف من ورائها إلى تعديل الدستور للوصول إلى "إقامة ملكية دستورية ذات طابع برلماني: عوض ملكية دستورية ذات طابع رئاسي (..) وتوسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان: والتركيز على الدور التحكيمي للمؤسسة الملكية".[4]

وكنتيجة مباشرة لهذه الضغوط السياسية التي مارستها الكتلة: جاء التعديل الدستوري لسنة 1992 معبرا عن استيعاب المؤسسة الملكية لرسالة الكتلة ولضغوط الرأي العام الداخلي والخارجي: وبعد ذلك جاء الرد الثاني سياسيا بمطالبة الملك الحسن الثاني للكتلة بتحمل المسؤولية الحكومية عبر اتصالات سرية قادها احمد رضا كديرة. لكن نتائج انتخابات 1993 التي لم تمنح للكتلة أغلبية مريحة: دفعت الاتحاد الاشتراكي إلى تعليق تجربة حكومة التناوب التعاقدي.

وقد جاءت تعديلات 1992 لإعادة الثقة بين الملكية والأحزاب الوطنية: تمهيدا للموافقة الواسعة على دستور 1996، الذي كان يراد منه: تمكين أحزاب المعارضة الوطنية في الكتلة الديمقراطية: من المشاركة في تدبير الشأن العام على المستوى الحكومي.

وهكذا سيتم تكليف الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي بمسؤولية الوزير الأول لتسيير حكومة 14 مارس 1998: وقد جاء ذلك كنتيجة مباشرة لتصويت أهم مكونات "الكتلة الديمقراطية"، وفي مقدمتها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ولأول مرة لصالح الدستور في استفتاء 1996، مما اعتبر في حينه بمثابة إشارة قوية في اتجاه تقارب مكونات الحقل السياسي المغربي.

لكن أهم ما جاء به دستور 1996: ولم توليه مكونات الكتلة الديمقراطية

الاهتمام الكافي؛ هواحداث غرفة ثانية؛ فقد جاء في الفصل السادس والثلاثون: "يتكون البرلمان من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه "؛ وذلك عبر العودة إلى دستور 1962 الذي سبق له أن أقر نظام الغرفتين وتخلى عنه في دساتير (1970-1972-1992).

وقد كانت هذه الخطوة؛ التي اتخذتها الملكية؛ باعتبارها تمتلك السلطة التأسيسية؛ كانت خطوة في اتجاه تقزيم دور الكتلة الديمقراطية في الحياة السياسية؛ عبر فرملة العمل التشريعي وإحداث صمام أمان تنظيمي؛ يحمى من كل الانزلاقات التي قد يؤدى إليها فوز الكتلة بأغلبية ساحقة في مجلس النواب؛ ولذلك فإن هذه الغرفة جاءت بهدف التحكم في المشهد السياسي، وهذا كان في نفس الوقت مؤشرا على انعدام الثقة بين مكونات الكتلة (المعارضة) والمؤسسة الملكية؛ خصوصا وأن الفصل السابع والسبعين يؤكد أن "لمجلس المستشارين أن يصوت على ملتمس توجيه تنبيه للحكومة أوعلى ملتمس رقابة ضدها".

فكيف يحق لمجلس لم ينصب الحكومة أن يسقطها؛ أليس هذا ابتكار مخالف للمنطق الدستوري السليم؟ وكيف تأتى التنصيص على هذا التدبير الذي لا تتبناه الأغلبية الساحقة من الأنظمة المعاصرة؛ لأنها تقدر عدم صوابه؛ فما هوالدافع إلى تبني هذا الشدود المثير في وقت تتأكد فيه الحاجة أكثر إلى الاستفادة من التجارب الإنسانية لتجاوز الاختلالات الناجمة عن خصوصية لا تحفظ للديمقراطية جوهرها"[5]

ونتيجة لاختلال التوازن بين مكونات الكتلة والمؤسسة الملكية؛ فقد انتهت هذه المرحلة من تاريخ المغرب؛ بتقوية أركان المؤسسة الملكية من جديد؛ مع تراجع دور الكتلة الديمقراطية في تحقيق الانتقال نحوملكية دستورية بطابع برلماني؛ كما جاء في مذكرات التسعينيات. "فقد خفضت الكتلة سقف مطالبها الدستورية؛ وانتهت أغلب أحزابها بالتصويت بنعم على دستور 1996؛ رغم أنه مثل تراجعا بالمقارنة مع دستور 1992 "[6]

وقد توضح هذا التراجع؛ من خلال النتائج السياسية التي لم تكن البتة في مستوى الطموحات والنضالات؛ التي قادها الشعب المغربي؛ بقيادة تيارات الحركة الوطنية؛ وهذه الخيبة هي التي عبر عنها

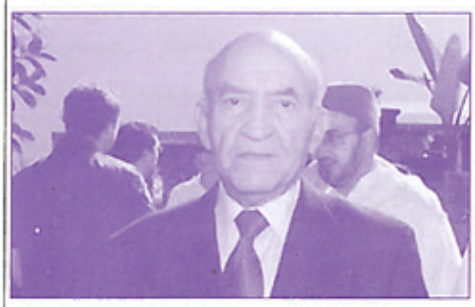

قائد سفينة التناوب المناضل الوطني عبد الرحمان اليوسفي؛ في محاضرته الشهيرة في بروكسيل (في إطار منتدى الحوار الثقافي والسياسي ببلجيكا) حيث قدم تقييما شاملا لوضع المغرب السياسي؛ ليستنتج في الأخير؛ "أنه بعد انتهاء التجربة بدون أن تفضي إلى ما كنا ننتظره منها؛ بمعنى التوجه نحوالديمقراطية عبر خطوات تاريخية إلى الأمام؛ التي ستشكل قطيعة مع ممارسات الماضي؛ فإننا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام متطلب وطني يلزمنا بالانتظار "[7]

1-2- المؤسسة الملكية والكتلة الديمقراطية: توافقات بآفاق مسدودة

لقد جاء تصريح الأستاذ اليوسفي؛ خلال مرحلة عاش جميع المغاربة توتراتها؛ وهم يشاهدون تهديم البناء؛ الذي شارك الجميع في إقامته منذ تشكل الكتلة الديمقراطية؛ وما تلاها من تعديلين دستوريين خلال 1992 و1996.

وقد كان تعيين السيد إدريس جطوكوزير أول (تقنوقراطي) لقيادة حكومة 2002؛ كان هذا التعيين بمثابة المسمار الأخير الذي دقته الملكية في نعش الكتلة الديمقراطية؛ فقد كانت الرسالة موجهة إلى ما سمي بالمنهجية الديمقراطية؛ في تعيين الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية؛ كإستراتيجية اتخذتها أحزاب الكتلة لتقوية مؤسسة الوزير الأول؛ ولإعادة الاعتبار للأحزاب السياسية –وخصوصا أحزاب الحركة الوطنية- كشريك أساسي للملكية في ممارسة الحكم.

لقد تم تحطيم طموح ديمقراطي كبير؛ بدأ مع استقلال المغرب؛ وترعرع في ظروف صعبة جدا؛ ليشرع أخيرا أبواب الأمل أمام المغاربة؛ لكن جاءت الضربة القاضية؛ وعدنا إلى نقطة الصفر –كعادتنا- من جديد.

وقد كان ذلك –بالطبع- على حساب تحول المغرب نحوالديمقراطية ودولة المؤسسات؛ فقد تم تكريس النموذج السياسي السلطاني؛ وفي نفس الآن تم الإجهاز على إرث نضالي كبير؛ أسسته فصائل الحركة

الوطنية: في تفاعل خلاق مع المنجزات السياسية الحديثة؛ ولذلك وجدنا أنفسنا كمغاربة الآن نطرح أسئلة قديمة؛ كان بالإمكان الحسم معها منذ عقود. فقد أصبحنا "نشعر كل مرة بأننا نضيع الوقت والزمن؛ لأننا لا نتقدم بالسرعة المطلوبة؛ في إنجاز مهماتنا الكبرى؛ كشعب وأمة وهيئات ومؤسسات؛ وكأننا ضحية قانون "عود أبدي" ينتصب أمام تجاربنا التاريخية كقدر جدير بالمآسي الإغريقية "[8]

- خطاب تاسع مارس 2011 وسؤال الدولة المدنية

1-3- الإصلاح السياسي كقدر عربي مشترك

على إثر الأحداث التي فجرتها الثورة التونسية؛ دشن العالم العربي لأول مرة من تاريخه؛ دشن لحقبة سياسية جديدة؛ تميزت بعودة الإرادة الشعبية بقوة؛ بعد قرون من اختطافها من طرف الطبقة الحاكمة؛ واستبدالها بمشروعيات بديلة؛ تقوم على الدين والشرعية التاريخية والقوة العسكرية والنزعات القبلية والطائفية ... لقد تهاوت جميع هذه الشرعيات بهبة ريح عاصفة وفي لمح البصر؛ وخرجت الإرادة الشعبية من قمقمها؛ بعد قرون من الاحتجاز.

في المغرب – وكعادتنا - سمعنا كثيرا عن الاستثناء المغربي؛ أي أن المغرب صنع خصوصيته في منأى عن المشرق العربي؛ ولذلك فهولا يتأثر بالرياح القادمة من الشرق؛ بل بالرياح القادمة من الغرب – كما يحلوللبعض أن يعبر- وقد نسي هؤلاء أوتناسوا عن عمد أن المغرب ظل لقرون امتدادا طبيعيا للأمة العربية؛ يسير معها على نفس الإيقاع وفي نفس الاتجاه؛ فقد عاشت الأمة العربية بمشرقها ومغربها على إيقاع الحركات الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر؛ وحاربت الأمة العربية الاستعمار وعاشت على إيقاع حركات التحرر الوطني مشرقا ومغربا ... إنه مصير مشترك يفرضه منطق التاريخ؛ ولا يمكن لأي كان أن يعارض هذا المنطق؛ فالمغرب امتداد للأمة العربية ويعيش معها نفس المصير؛ أحب من أحب وكره من كره.

إن هذه الحقيقة هي التي تفرض نفسها الآن بقوة مع الربيع العربي؛ الذي بدأ –لحسن الصدف- من المغرب واتجه نحوالمشرق؛ ليعود إلى المغرب مرة أخرى؛ ملتزما بالاتجاه نحوالمشرق من جديد؛ في تفاعل وانسجام قل نظيره في العالم اجمع؛ وكأننا بصدد سيمفونية موسيقية في غاية الإتقان تأليفا وعزفا؛ وهذا ليس صدفة البتة بل هوعين المنطق؛ لأن هذا الانسجام والتكامل يمد جذوره بعيدا في أعماق التاريخ العربي؛ ويستمد قوته من وحدة اللغة والدين والتاريخ والمجتمع ...

3-2- حركة 20 فبراير .. المياه الراكدة تتحرك

جاءت (حركة 20 فبراير) أخيرا وبعد نقاش مستفيض حول التأثير الذي يمكن أن يمارسه الربيع العربي على المغرب؛ جاءت لتلغي أسطورة الاستثناء المغربي؛ ولتؤكد في نفس الآن أن المغرب جزء لا يتجزأ من الامتداد العربي؛ يتأثر بما يقع في جواره العربي إقليميا وقوميا.

ولعل ما منح (حركة 20 فبراير) قيمة أكبر؛ هواحتضان المجتمع لها؛ واعتبارها

تجسيدا لطموح قديم في التغيير السياسي؛ الذي طالما ناضلت في سبيله فصائل الحركة الوطنية منذ حصول المغرب على الاستقلال؛ كما ناضلت في سبيله النخبة الفكرية؛ التي عملت على ترسيخ قيم الحداثة داخل المجتمع المغربي؛ ليكون في مستوى طموحاته في التغيير.

هكذا إذن تحركت عجلة التغيير؛ بعد أن ظن الجميع أن التجربة السياسية المغربية محصنة غاية التحصين؛ ولن تكون كغيرها في مهب رياح التغيير؛ لأنها تمتلك مقومات تاريخية ودينية تسندها. لكن مكر التاريخ -بتعبير هيجل- جاء ليقلب جميع هذه التوازنات؛ ويفرض في المقابل وضعا جديدا؛ لا يستجيب بالضرورة لرغبات الأفراد والجماعات؛ بل يستجيب لمنطق التطور والتقدم الذي يعتبر ركيزة أساسية في حركية المجتمعات والدول.

لنفترض أن الدولة المغربية استوعبت هذا الدرس؛ وجاء الخطاب الملكي للتاسع من مارس تأكيدا على هذا الاستيعاب؛ لكن لنفتح مجال الشك المنهجي؛ ونتساءل:

- هل استيعاب الدولة المغربية لدرس التاسع من مارس؛ يشرع أمام المغاربة أبواب الأمل؛ في بناء دولة مدنية حديثة؛ تقوم على أساس الديمقراطية والمؤسسات؟

- هل يمكن أن نعتبر أن خطاب التاسع من مارس؛ يؤسس لمرحلة جديدة في التاريخ السياسي المغربي؛ تقوم على أساس القطع مع القيم السياسية السلطانية الموروثة عن الماضي؛ والتأسيس لقيم سياسية حديثة ترتبط بالفكر السياسي الحديث؟

- هل يمكن أن يمس التعديل الدستوري المرتقب جوهر النظرية السياسية التي تؤسس للنظام السياسي المغربي؛ عبر إعادة النظر في الفصل التاسع عشر الذي يعتبر دستورا داخل الدستور؛ مع النص بشكل

صريح على نظام ملكية برلمانية تسود ولا تحكم؟

- هل يمكن أن نتصور مثلا أن التعديل الدستوري المرتقب: سيكون في مستوى الحدث: وسيعلن بجرأة عن القطع مع مؤسسة إمارة المؤمنين بحمولتها الدينية والتاريخية: وفتح المجال أمام ملكية برلمانية ديمقراطية: بحمولتها السياسية الحديثة ؟

إنها أسئلة جوهرية: لا يجب أن نسمح للنقاش السطحي الدائر الآن حول الهندسة الدستورية أن يحجبها عنا: وهي أسئلة تفرض على الباحث إثارة إشكالية السلطة في المغرب: باعتبارها تستمد شرعيتها من التجربة التاريخية ومن الدين: ويحضر الدستور بهندسته الحديثة لتزكيتها وتكريسها كواقع وكممارسة.

3-1- فصل السلط كمحور أساسي للإصلاح السياسي وإشكالية الفصل 19

من خلال قراءة أولية للخطاب الملكي للتاسع من مارس: نجد انه يذكر أولا بالثوابت التي هي محط إجماع وطني، والتي تشكل إطارا مرجعيا راسخا، وبعد ذلك ينتقل ليؤكد أن التعديل الدستوري الشامل ينبغي أن يستند على سبعة مرتكزات أساسية:

1- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة، دون استثناء.

2- ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها: لسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والثقافية والبيئية، ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب.

3- الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسموالدستور، ولسيادة القانون، والمساواة أمامه.

4- توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها، من خلال:

– برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

– حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب.

– تكريس تعيين الوزير الأول من

الحزب السياسي، الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.

– تقوية مكانة الوزير الأول، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي.

– دسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته.

5- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني.

6- تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

7- دسترة هيأت الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

للوهلة الأولى يمكن أن نصف هذا الخطاب بالتاريخي: لأنه ركز على المداخل الأساسية للإصلاح السياسي في المغرب: ويمكن تناول أهم هذه المداخل على الشكل التالي:

- فصل السلط من خلال :

· استقلالية القضاء

· تكريس الدور التمثيلي والتشريعي والرقابي للبرلمان.

· تكريس الدور التنفيذي للحكومة: عبر تقوية مؤسسة الوزير الأول وربطها بالإرادة الشعبية المعبر عنها انتخابيا.

لقد آثرنا التركيز على مبدأ فصل السلط كمدخل أساسي للإصلاح: لأن هذا المبدأ هوأساس أي دستور ديمقراطي: سواء في الأنظمة الجمهورية أوفي الأنظمة الملكية: ومن دون تحق فصل حقيقي بين السلطات الثلاث (التشريعية- التنفيذية-القضائية) بالإضافة إلى تكريس الصحافة كسلطة رابعة مستقلة: من دون تحقق هذا الفصل: لا يمكن الحديث بتاتا عن دولة ديمقراطية: وذلك ،لأن مبدأ الفصل بين السلط الذي جاء به (مونتسكيو) في كتابه روح القوانين: يعتبر بان الوسيلة الوحيدة لتحقيق نظام متوازن يضمن الحرية هي فصل السلط: كي توقف السلطة السلطة .. ما دام الواقع التاريخي للممارسة السياسية يشهد بأن تركيز السلطة في يد الفرد الواحد هوالمدخل الحقيقي للاستبداد والتسلط.[9]

ومن هذا المنظور يمكن أن نعتبر أن التنصيص على الفصل بين السلط في الخطاب الملكي لتاسع مارس: يعتبر إنجازا تاريخيا بجميع المقاييس. لكن دعنا

نتساءل عن طبيعة هذا الفصل المرتقب: هل سيكون هذا الفصل على مستوى المؤسسات الدستورية (برلمان؛ حكومة؛ قضاء) في ظل ملكية برلمانية تسود ولا تحكم ؟ أم سيكون هذا الفصل في ظل ملكية مطلقة؛ تستمد مشروعيتها من مؤسسة إمارة المؤمنين؟

إن تساؤلنا مشروع لأن التجربة التاريخية؛ تؤكد أن النظام الدستوري في المغرب يقوم على طابقين :

- الطابق السفلي: يترجم ويخلق ما يسمى عادة بالقانون الدستوري؛ الذي هوعبارة عن مجموعة من القواعد والتقنيات القانونية المتعلقة باللعبة البرلمانية بين الحكومة والبرلمان فقط؛ لا على مستوى الملك.

- الطابق العلوي: يترجم ويكرس القانون الخلافي والممارسة السياسية التاريخية للسلاطين المغاربة؛ فمقتضيات هذا القانون تتعلق بالمكانة السياسية والدينية للملك-الخليفة؛ وعلاقته بالأمة في غياب الوسطاء؛ حتى ولوكان هؤلاء الوسطاء هم البرلمان والحكومة؛ فلأنها مقتضيات فوق خلق البشر؛ فهويتمتع بسيادة مطلقة؛ إذ تحرم وتمنع مراجعتها أوتعديلها عبر مسطرة المراجعة الدستورية.[10]

ولذلك فإنه رغم التنصيص على فصل السلط دستوريا؛ فإن هذا لا يعني أن الفصل سيتجاوز العلاقة بين المؤسسات الدستورية (برلمان؛ حكومة؛ قضاء) إلى الملك باعتباره أميرا للمؤمنين؛ فعنده تجتمع جميع السلطات؛ وهذا ما كان يعبر عنه الراحل الملك الحسن الثاني بكل وضوح : « بأنه إذا كان هناك فصل للسلطات؛ فإنه لا ينطبق على مستوانا؛ بل على المستوى الأدنى ».[11]

وإذا حاولنا تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات على مستوى الممارسة؛ فإن الأمر يقترب من الاستحالة؛ مع وجود الفصل التاسع عشر الذي يجسد لوحده دستورا كاملا داخل الدستور؛ حيث يمنح الملك سلطات لا محدودة؛ (الملك أمير المؤمنين، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهوحامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهوالضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة).

إن هذه السلطات اللامحدودة التي يتمتع بها الملك باعتباره أميرا للمؤمنين؛ والتي يؤكدها الفصل التاسع عشر؛ هي التي بإمكانها أن تجعل أي فصل مرتقب بين السلط؛ فصلا شكليا؛ لا يتجاوز البناء التحتي للدستور إلى البناء الفوقي.

ومن هذا المنظور؛ لا يمكن تصور قضاء مستقل؛ لان القضاء من وظائف الإمامة العظمى؛ فالله فوض القضاء للإمام الذي فوض بدوره السلطة القضائية للقضاة؛ كما لا يمكن تصور سلطة تشريعية مستقلة؛ لأن أمير المؤمنين هومن يحتكر هذه السلطة؛ وقد يفوضها للبرلمان؛ أما بخصوص السلطة التنفيذية؛ فإنها بالضرورة من وظائف الملك؛ كأمير للمؤمنين ممثل للأمة التي بايعته للقيام بأمورها الدينية والدنيوية. إن "السلط كلها تبقى مجتمعة على مستوى القمة؛ أي في يد الملك باعتباره أميرا للمؤمنين؛ وهوالمصدر الحقيقي للسلط ومنشؤها الرئيسي "[12]

إن إثارة النقاش السياسي من طرف الفعاليات السياسية والفكرية؛ حول الفصل التاسع عشر؛ ليس ترفا فكريا البتة؛ بل هوالنقاش الحقيقي الذي يجب أن يدشن اليوم؛ في علاقة مع المؤسسة الملكية؛ التي يبدوأنها عازمة على تحقيق قطائع مهمة في النسق السياسي المغربي؛ تمكننا كمغاربة من تحقيق دولة الحداثة والديمقراطية.

لكن إذا تمت المحافظة على الفصل التاسع عشر ببنيته؛ التي تم تكريسها في جميع الدساتير؛ من 1962 إلى 1996؛ فإن أي حديث عن فصل السلط؛ عبر استقلالية القضاء؛ وتكريس الدور التشريعي للبرلمان؛ وتكريس الدور التنفيذي للحكومة؛ أي حديث عن فصل السلط؛ يظل من قبيل الأماني التي راودت أجيالا سابقة عنا وتراودنا اليوم بقوة.

إن المسؤولية التاريخية المفروضة اليوم على أعضاء لجنة مراجعة الدستور؛ تتجلى في صياغة نص دستوري واضح ومباشر؛ لا مجال فيه للتأويل؛ يتشكل من طابق واحد (لا سفلي ولا علوي)؛ يقر صراحة

بان النظام السياسي في المغرب؛ ملكية برلمانية؛ والسلطة للشعب يمارسها عبر ممثليه؛ الذين يتمتعون بسلطات تمثيلية وتشريعية ورقابية واضحة يكفلها الدستور؛ وباعتبارهم ممثلين للإرادة الشعبية؛ فإنهم مفوضون لممارسة السلطة التنفيذية؛ عبر تشكيل حكومة من الأغلبية البرلمانية؛ التي تفرزها انتخابات نزيهة.

قد يتساءل البعض عن مكانة المؤسسة الملكية؛ والتي حضرت لقرون في نظامنا السياسي؛ باعتبارها محتكرة لجميع السلطات؛ التي تفوض بعضها إلى الفاعلين السياسيين؛ هل يمكن ببساطة أن نقطع مع هذه التراكمات التاريخية؛ وننتقل مباشرة إلى ملكية برلمانية تسود ولا تحكم؛ كما

هوالشأن مع الملكيات البرلمانية في أوربا ؟

إننا نجيب هؤلاء بمنطق التاريخ المغربي: الذي يؤكد أن الملك حضر في النظام السياسي المغربي منذ قرون باعتباره رمزا موحدا للمغاربة بمختلف انتماءاتهم؛ وقد تشكلت هذه الرمزية مع المولى إدريس الأول؛ الذي دخل إلى المغرب ووجد قبائل متناحرة؛ فوحدها وشكل دولة قوية؛ امتدت حدودها بين بلاد تامسنا على المحيط الأطلسي غربا؛ وبلاد تلمسان بالمغرب الأوسط شرقا.

ولذلك نقول لهؤلاء؛ إنه لا خوف على الملكية من المغاربة؛ لان الشعب المغربي ملكي حتى النخاع؛ عاش في مملكة منذ العهد الأمازيغي القديم؛ واستمر الوضع مع الدخول العربي الإسلامي إلى المغرب؛ وسيستمر بإرادة المغاربة. لكن الخوف كل الخوف على الملكية؛ يأتي من ذوي النزعات السلطوية؛ الذين يواجهون بقوة إرادة ملك شاب يسعى جاهدا إلى الانتقال بالمغرب إلى عهد الحداثة؛ على مستوى الاقتصاد؛ وكذلك على مستوى السياسة؛ لأنه يدرك كما ندرك جميعا كمغاربة؛ أن قدرنا هوأن نعيش في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ التي كانت سباقة منذ القديم إلى اعتناق قيم الحداثة. ولذلك فلا مكان لنا في هذه المنطقة؛ إلا بولوج زمن الحداثة اقتصاديا وسياسيا وفكريا...

إن تحديث المؤسسة الملكية؛ عبر ربطها بالمرجعية الدستورية الحديثة؛ هوفي الحقيقة ما يمثل إرادة التحديث السياسي الذي يجمع حوله جميع المغاربة؛ وهوتحديث سيكون في مصلحة الشعب المغربي؛ التواق لان يكون شعبا ديمقراطيا ومتحضرا؛ وسيكون كذلك في مصلحة المؤسسة الملكية؛ التي ستكتسب شرعية شعبية مضاعفة؛ باعتبارها استطاعت تحقيق التفاعل مع طموحات الشعب المغربي.

وبهذا يمكننا أن نحقق الاستثناء المغربي؛ بالمحافظة على هذا الربيع العربي مخضرا مزهرا؛ بعيدا عن النزعات العدوانية؛ التي تريد أن تحول ربيعنا إلى شتاء عاصف؛ على شاكلة اليمن وليبيا وسوريا... وهي نزعات أول من سيواجهها هوالشعب المغربي بعامته ونخبه؛ لأننا تعلمنا عبر التاريخ كيف نتوافق حول ما يخدم مصلحتنا الجماعية؛ كما تعلمنا عبر التاريخ كيف نواجه التحديات بعقلنة مفرطة !

إن الشعب المغربي؛ الذي ساوى بين استقلال المغرب وعودة الملك المجاهد محمد الخامس من منفاه إلى ارض الوطن؛ ليقودوا جنبا إلى جنب ثورة الملك والشعب؛ هذا الشعب الأبي هونفسه الذي يعرف اليوم كيف يميز بين النضال من اجل الديمقراطية والتآمر على الملكية؛ وهوحينما خرج إلى الشارع بجميع فئاته كان واضحا في مطالبته بالديمقراطية؛ في ظل ملكية ديمقراطية حديثة؛ تكون من الشعب وإلى الشعب.

هوامش

1- عبد العالي حامي الدين – الدستور المغربي ورهان موازين القوى – دفاتر وجهة نظر – ط-1 2005 – ص: 15 .

2- نفس المرجع- ص: 15

3- نفس المرجع – ص: 86.

4- محمد المريني- الكتلة والإصلاح الدستوري- مطبعة دار النشر المغربية- 1999 – ص: 23.

5- مذكرة الشبيبة الاتحادية المرفوعة إلى اللجنة المركزية للحزب- فاتح شتنبر 1996 – الوفاء للديمقراطية : الفكرة والفعل – وثائق ونصوص 1989 – 2004 – دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع – ط: 1 – 2004 – ص: 22-21

6- محمد الساسي – العلاقة بين الدستور والانتقال الديمقراطي في المغرب: مرحلتان: رؤيتان – المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية – خريف شتاء 2011-2010 – ع:1 – ج:1 – ص:14

7- – نص المحاضرة منشور في جريدة الاتحاد الاشتراكي – الأحد 2 مارس -2003 العدد 7143 ص: 5

8- عبد السلام حيمر- مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب- منشورات الزمن – مطبعة النجاح الجديدة – البيضاء – نونبر 1999 – ص: 44

9- عبد العالي حامي الدين – الدستور المغربي ورهان موازين القوى – مرجع سابق – ص: 73

10- عبد اللطيف أكنوش – السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم- مرجع سابق – ص: 172.

11- أنظر: محمد ظريف- تاريخ الفكر السياسي بالمغرب: مشروع قراءة تأسيسية – إفريقيا الشرق – 1988 – ص: 302.

12- عبد العالي حامي الدين- الدستور المغربي ورهان موازين القوى – مرجع سابق – ص: 75.

طروحات حول المواطنة

عبد الوهاب الطراف

المواطنة مفهوم غربي المنشأ، تعكس جذوره التطور التاريخي والاجتماعي الغربي. وقد اكتسب هذا المفهوم معان مختلفة نظرا لارتباطه بتطور الجماعة السياسية في الغرب والتشكيلات الاجتماعية داخلها، بدءا من مجتمع «المدينة» اليونانية. ولهذا يعتبر الفكر الليبرالي الغربي من أكثر الاتجاهات إسهاما وإثراء في دراسة مفهوم المواطنة[1].

ينظر إلى المواطنة على أنها نسق من الحقوق المضمونة دستوريا، بمعنى أنها علاقة قانونية بين الفرد والدولة تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي ينبغي للدولة أن تضمنها للمواطنين جميعا على قدم المساواة، يقابل هذه الالتزامات واجبات يجب على المواطنين الوفاء بها.

هكذا، كما تعني المواطنة ضمان الحقوق، فهي تعني أيضا الالتزام بالواجبات تجاه الوطن. فالمواطنة هي أساس عملية الاندماج الوطني، وتمثل حجر الزاوية في الدولة الوطنية الحديثة التي تشكل الإطار القانوني والسياسي الذي تمارس فيه حقوق المواطنة وواجباتها.

التحديد الدستوري للمواطنة :

يلعب الدستور في الدولة الحديثة دورا أساسيا في تحقيق مجتمع المواطنة، بقدر ما يتعرض لحقوق المواطنين وواجباتهم. بحيث يمكن القول بأن كل دساتير العالم تقريبا تنص على هذه الحقوق والواجبات. غير أن مجرد إدراج مصطلح «المواطن» في الدستور، لا يعني تبني الدولة لفلسفة المواطنة بكل أبعادها ومضامينها ومتطلباتها، إذ في كثير من الحالات لا يتعدى التنصيص الدستوري على المواطنة مستوى التمويه.[2]

المواطنة والديمقراطية :

لا يمكن ممارسة الديمقراطية دون تأصيل وغرس قيم المواطنة. «فالمواطنة هي السبيل لممارسة سيادة القانون والمساواة أمامه لممارسة حد أدنى من الحقوق» ومن هنا فإن المواطنة هي القاعدة التي ينطلق منها للمطالبة بالديمقراطية. فلا مواطنة حقيقية بدون الديمقراطية التي هي بمثابة مرتكز للمواطنة، حيث المساواة والحرية والعدالة دون تمييز، مع ضمان حق المشاركة السياسية للجميع دون إقصاء[3].

التوظيف السياسوي للمواطنة :

إن التوظيف السياسوي للمواطنة يفرغها من محتواها، بحيث نجد مثلا أن معظم دول العالم الثالث تتظاهر وتدعي بكونها تكفل حقوق مواطنيها، علما أنها لا تحترم أبسط حقوق الإنسان، رغم أنها تنص على هذه الحقوق ضمن وثائقها الدستورية، وذلك فقط من أجل نيل رضى متخذي القرار على الصعيد الدولي [4].

المواطنة بين الخطاب والواقع المعاش:

إن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع يستوجب توفير حد أدنى من الحقوق الأساسية للمواطن، حتى يصبح للمواطنة معنى. إذ لا معنى لوجود حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية على الورق، لا يتوفر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع.[5]

فالمشكل لا يتمثل في غياب نصوص دستورية أوقانونية تضمن حقوق الإنسان، بل المشكل يتجلى في عدم تطبيق هذه النصوص في الواقع، بحيث تبقى هذه النصوص جامدة، بل تفقد معناها، إذا لم تطبق وتتحول إلى قاعدة يستند إليها الأفراد في حياتهم العملية [6].

آي مواطنة في ظل الأوضاع المزرية ؟

لا شك أن الفقر يعد من كوابح المواطنة، لأن من لا يجد قوت يومه، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وبقية حقوقه السياسية، باعتبار أن تفكيره واهتمامه ينصرفان بالدرجة الأولى إلى توفير لقمة العيش [7].

إن الفقر وإكراهات الحياة المعيشية يمثلان عائقا من عوائق الديمقراطية بشكل عام، ومن عوائق المواطنة بشكل خاص، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الخبز

له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أوالاقتراع أويشارك في تظاهرة أوينضم إلى حزب سياسي أوينشط داخل جمعية... إلخ. وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين [8].

فالإفقار والتهميش وعدم إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، يرسخ لديهم الإحساس باللاعدالة واللامساواة، الشيء الذي يؤثر بشكل أوبآخر، على مدى إحساسهم بالانتماء للوطن، ويضعف لديهم الشعور بالمواطنة بما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

التربية على المواطنة :

تجد التربية على المواطنة مبررها في كون المؤسسات التعليمية، تبقى الوسيلة الأكثر نجاعة للحفاظ على قيم المجتمع وتلاحمه [9].

فالمؤسسات التعليمية تأتي في مقدمة الوسائط التربوية – لاسيما في مراحل التنشئة الأولى – من خلال المقررات الدراسية والأنشطة المدرسية ... الخ، التي يمكن من خلالها إكساب الأفراد قيم المواطنة (قيم الحوار، التسامح، العقلانية، الحقوق، الواجبات ...) .

لقد وقع تحول في وظيفة المدرسة، إذ لم تعد تهتم فقط بنقل المهارات والمعارف من جيل لآخر، بل تهتم إضافة إلى وظيفتها التقليدية (أي نقل المعارف) بتكوين مواطنين مسؤولين، يطالبون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم، ويشاركون في تنمية مجتمعهم ويدافعون عن المصلحة العامة لمجتمعهم [10].

ومن هنا يجب على المناهج التعليمية أن تهتم منذ مراحل التنشئة الأولى بالتعريف بالمواطنة، أي ماهية الحقوق والواجبات التي على المواطن الالتزام بها تجاه وطنه.

ولا يمكن حصر التربية على المواطنة في شكل مادة دراسية فحسب، بل هي أكثر من ذلك، فهي نهج ينبغي تطبيقه على صعيد كل المواد الدراسية، وذلك من خلال تعليم الناشئة القدرة على التعليل والمناقشة والحوار واحترام الآخر، وتمكينها من معرفة المبادئ الأساسية للقانون، ومعرفة ثقافة المجتمع ونظامه ومؤسساته، وكذا تدريبها على التفكير في حل مشاكل المجتمع والبحث عن السبل الناجعة لتنميته وتطويره عبر المشاركة في مختلف أبعادها الاجتماعية والسياسية. لهذا ينبغي للمؤسسات التربوية إشراك التلاميذ في تدبير الشؤون اليومية للمدرسة والممارسة الفعلية لحقوقهم وواجباتهم، في إطار احترام القانون، حتى يتدربوا على قيم المشاركة منذ نعومة أظافرهم [11].

ولتجاوز هذه الظواهر والعلل الاجتماعية يمكن التعويل على المؤسسات التربوية وخاصة المدرسة، لأنها تبقى الوسيلة الأنجع لترسيخ قيم المواطنة الإيجابية والمسؤولة [12].

إن رهانات المدرسة المغربية اليوم، هي السعي – ولوعلى المدى البعيد – إلى تخليق الحياة السياسية، بتكوين مواطنين يبتعدون كل البعد عن كل أشكال التقصير تجاه الوطن، بحيث يهتمون بالمصلحة العامة لوطنهم، ويشاركون بفعالية في تسيير الشأن العام لبلدهم. ولإدراك مجتمع المواطنة هذا، ينبغي التخلي – كما سبقت الإشارة – عن الطرق التي تختزل دور المدرسة في جعل التلميذ يحفظ موادا دراسية بغية اجتياز الامتحان [13].

أي دور للمؤسسات التربوية في الحد من العلل الاجتماعية ؟

لا شك أن الحياة السياسية في المغرب تعاني من بعض الظواهر والعلل الاجتماعية التي تحول دون التحديث السياسي الحقيقي (الرشوة، المحسوبية، الزبونية، نهب المال العام، الارتزاق السياسي، الفساد السياسي بمختلف أشكاله، تزوير الانتخابات ... الخ).

فليس هناك أشد خطرا على المجتمع، من أن يظل أفراده متفرجين أوعلى الأقل في حالة انتظارية، أمام المشاكل والتحديات التي تواجهه، ولا سبيل لتجاوز هذه الإشكالات إلا بتغذية روح المواطنة الإيجابية والمسؤولة، وتشريب قيمها للناشئة منذ الصغر. هكذا يمكن للمدرسة أن تلعب دورا رائدا في تصحيح الاختلالات التي يعاني

منها المجتمع [14].

ضرورة تظافر الجهود بين مختلف المؤسسات التربوية لإدراك مجتمع المواطنة :

فالتربية على المواطنة لا ينبغي حصرها في البيئات المدرسية فحسب، بل ينبغي تظافر كافة المؤسسات التي لها صلة بالموضوع، فالبيئة العائلية والمحيط الاجتماعي والمحيط المهني ومختلف وسائل الإعلام، كلها وسائط تلعب دورا كبيرا في التربية على المواطنة، سواء قبل المدرسة أوموازاة معها أوبعدها. ولا ريب أن الدولة بوسائلها الخاصة يمكنها النفاذ إلى هذه الوسائط والتأثير فيها - خاصة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة – لتعزيز التربية على قيم المواطنة [15].

إن التعاون والتواصل والتنسيق بين أداء وأدوار المؤسسات التربوية سواء كانت تعليمية أوإعلامية أووثائقية، ضرورة لا مناص منها لإدراك مجتمع المواطنة. فتلقين قيم المواطنة يجب أن يكون مسؤولية مختلف المؤسسات التي يمر بها الفرد، بدءا بالأسرة ومرورا بالروض والمدرسة والجمعية والحزب والنقابة والإدارة والمصنع ... الخ .

إن إكساب وتدعيم قيم المواطنة، لا يتحقق بجهد مؤسسة اجتماعية أوتربوية واحدة، بل لا بد من تظافر جهود مختلف المؤسسات المعنية بالتربية، تبعا لأهداف محددة وواضحة، ووفق توزيع منظم للأدوار والخطوات والمراحل والإجراءات التي ترسخ وتكرس هذه القيم [16].

هل هناك نموذج جاهز للتربية على المواطنة ؟

تشكل التربية على المواطنة إشكالا دائما، يتعين على كل دولة أن تعالجها حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي تعيشها، فالدولة التي نجحت في تغليب الانتماء الوطني لدى أفرادها وترسيخ الولاء لها في نفوسهم، لا تواجه نفس الصعوبة في معالجة مشكلة التربية على المواطنة، مقارنة بالدولة الضعيفة والممزقة نتيجة تعدد الانتماءات والولاءات وتناقضها بين أفرادها [17].

التربية الوطنية والتربية على المواطنة :

فالتربية الوطنية – كما يرى أحد الباحثين – تعني بتنمية الشعور الوطني وحب الوطن والاعتزاز به، وبتغذية الولاء الوطني في نفوس الأفراد بغض النظر عن تمتعهم بحقوقهم، في حين تهدف التربية على المواطنة إلى تنشئة الأفراد من حيث هم أعضاء في دولة وطنية، على نسق من الحقوق والواجبات [18].

التربية المدنية والتربية على المواطنة :

إذا كانت التربية المدنية تهتم بالشروط والقواعد التي تنظم وتحكم التعامل الحر فيما بين المواطنين أنفسهم، فإن التربية على المواطنة تسعى إلى تنظيم العلاقة المتبادلة بين المواطنين والدولة. فالحياة المدنية بشكل عام، هي الحياة التي تقوم على العفوية بدون نظام سلطة محدد بين أفراد المجتمع، كما يرى الباحث ناصيف نصار.

التربية على المواطنة والتربية السياسية :

هناك من يعتبر أن التربية على المواطنة أكثر ارتباطا بالسياسة من غيرها، لأنها من بدايتها إلى نهايتها سياسية، وحجتهم في ذلك أن الدولة عندما تطرح مادة التربية على المواطنة في نظامها التربوي – سواء المدرسي أوغير المدرسي – فهي ترسم صورة لنفسها (نظامها السياسي، مؤسساتها الدستورية ... الخ) وتصورا لما تعنيه بالعلاقة بينها وبين أعضائها [19].

صعوبات التربية على المواطنة :

إن التربية على المواطنة عملية صعبة ومتواصلة – كما يرى الباحث ناصيف نصار – بحيث ينبغي السعي باستمرار إلى تكوين المواطن وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته وتطوير مستوى مشاركته في حياة الجماعة التي ينتمي إليها [20].

كما أن وضع منهاج خاص للتربية على المواطنة ليس بالأمر الهين، إذ يتطلب اختيارا دقيقا وترتيبا ملائما للعناصر التي ينبغي أن تدخل فيه. فما هي المفاهيم التي ينبغي طرحها في المرحلة الابتدائية؟ وفي المرحلة المتوسطة ؟ وفي المرحلة الثانوية؟ كيف يتطور الوعي السياسي لدى التلميذ؟ متى يصبح مؤهلا لإدراك مفهوم الدولة أومفهوم النظام السياسي والمؤسسات الدستورية، أومفهوم الحق ومفهوم الواجب؟

غير أن المنهاج التربوي مهما كان جيدا، لا يكفي لبلوغ الغاية المتوخاة منه، إذ بقدر ما يهم التربية أن يكون المنهج جيدا، ينبغي أن يكون المربي أيضا جيدا، والمقرر الدراسي جيدا والبيئة المدرسية جيدة. فهذه العناصر جميعها مهمة لأن أهداف التربية على المواطنة قد لا تتحقق نتيجة الخلل الذي قد يصيب أي من العناصر المشار إليها سالفا[21].

خاتمة :

.من لا يهتم بالشأن السياسي ليس مواطنا صالحا وإنما هومواطن عديم الجدوى " كان هذا قول القائد الأثيني بيركليس الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، إذ لم يكن كافيا الانتماء إلى أثينا ليصبح الفرد مواطنا صالحا، بل لا بد من المشاركة في صنع القرار الذي يهم دولة المدينة. فالاهتمام بالشأن السياسي، لم يكن المقصود به الصراع على السلطة، بل المشاركة في الشأن العام بدل الانطواء على الذات والاهتمام بالشأن الخاص [22].

هوامش

1 – لطيفة ابراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عام الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى 2006، ص 168.

2 – ناصيف نصار، في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا ؟، دار الطليعة، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ماي 2005 ص 68 – 69

3 – لطيفة ابراهيم خضر، مرجع سابق ص 171 172–

4 – مصطفى محسن، إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين الفضاء المؤسسي والمحيط الاجتماعي، مجلة عالم التربية – عدد 15/ 2004، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2004، ص 248

5 – علي خليفة الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، دجنبر 2001 ص 39

6 – نفس المرجع، ص 233

7 – نفس المرجع ص 241

8 – نفس المرجع ص 252

9 – بحث لمجموعة من الطلبة تحت إشراف مصطفى محسن، مجلة عالم التربية، مرجع سابق ص 412

10 – لحسن بوتكلاي، مجلة عالم التربية، مرجع سابق ص 323

11 – مجلة عالم التربية، مرجع سابق ص:414

12 – لحسن توبي، أية كفاية لمواطنة مدرسية ؟ مجلة عالم التربية، مرجع سابق ص: 322.

13 – نفس المرجع، نفس الصفحة.

14 – محمد زين الين، مجتمع المواطنة، مجلة فكر ونقد، السنة الثامنة – العدد 77 مارس 2006 ص 11

15 – ناصيف نصار، في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا ؟ مرجع سابق ص 65.

16 – عبد الله المجيدل، التربية المدنية : مدخل للارتقاء ببنية العلاقة بين الأسرة والمدرسة، المجلة التربوية عدد 59 المجلد 15 ربيع 2001، منشورات مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ص : 51 .

17 – ناصيف نصار، في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا ؟ مرجع سابق ص 58 .

18 – نفس المرجع ص17

19 – نفس المرجع ص 67

20 – نفس المرجع ص 21.

21 – نفس المرجع، ص 63 – 64

22 – منصف المرزوقي، هل نحن أهل للديمقراطية ؟، الأهالي للنشر والتوزيع، سوريا – دمشق، الطبعة الأولى 2002 ص:76.

تلاوين خطابات الأمازيغية بين السقف العلمي والعوالم الافتراضية

أسامة الزكاري

عاد موضوع "الأمازيغية" ليطفوعلى سطح المشهد الإعلامي والسياسي الوطني خلال المرحلة الراهنة، وذلك في سياق تفاعل الاجتهادات والآراء والتأويلات – وكذلك النزوعات الوظيفية – التي أضحت تفرزها أجواء الحراك السياسي التي يعرفها المغرب على هامش الدينامية التي أطلقتها فعاليات "حركة 20 فبراير" الشبابية، ثم انطلاق النقاش الوطني المفتوح حول الإصلاحات الدستورية المرتقبة، والتي وضع إطارها العام الخطاب الملكي الأخير ليوم 9 مارس الماضي. وإذا كان الأمر يحمل في طياته الكثير من عناصر التجديد والجرأة غير المسبوقين، فإنه نحا – في مناسبات حاسمة – عن محدداته العلمية وذلك على مستوى ضوابط إثارة قضايا اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وكذلك مجمل النقاط "الخلافية" حول القراءات الكائنة / والممكنة التي تحفل بها الساحة الوطنية حول تمثلات كل طرف لصورة "الآخر المغربي" ولحدود السلط المعرفية التي فرضتها مختلف أشكال توظيفات حقل التاريخ الوطني وموروثات العطاء السوسيولوجي والأنتروبولوجي التي أنتجها المجتمع المغربي خلال القرون الطويلة الماضية. ولعل من الأمور الدالة على خطورة الانزياحات المغرضة التي أصبحت تهيمن على منابر الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي والإلكتروني، تلك المرتبطة بانزواء الفاعلين في مجال البحث الأكاديمي والعلمي بعيدا عن "ساحة الوغى" وعن غبارها الذي أثارته/ وتثيره معارك دونكيشوتية متعددة المأرب والمنطلقات، معارك انتصرت لخيار التقوقع العنصري المقيت وللانغلاق الشوفيني الضيق والمطمئن إلى يقينياته وإلى مسلماته حول قضايا الهوية والثقافة المغربيتين، وامتداداتهما داخل نظيمة تكون الدولة والمجتمع خلال العهود الماضية.

ومع اقتراب موعد الاستحقاقات الدستورية المقبلة، ارتفعت جرعات "التجييش" لدى الأنصار والأشياع، لتفرز خطابا هجينا، استقوى بالخصوصيات المفترى عليها على حساب المشترك الوطني، وبالهوية المحلية المتآمر عليها على حساب الوحدة المتجانسة، وب "الظلم" الإقصائي التاريخي على حساب لحمة اندماج العناصر الناظمة لجوهر الواحد المتعدد كما جسدته الهوية الوطنية، الغنية بثرائها، والمتجددة بتعدد مشاربها. لذلك، لم يكن غريبا أن ينزلق التدافع الراهن ليغرق في مستنقعات الخطاب الشعبوي التضليلي، بانحرافه الجلي نحواختلاق ذاكرة تاريخية بديلة، عبر توظيف قراءات غير علمية، معزولة عن سياقاتها، ومغرقة في انتقائيتها، ومفرطة في تأويلها للوقائع وللرموز وللتراكمات، وفق نظرة تآمرية نجحت في التحول – في الكثير من الحالات – إلى "عصاب فكري" أصبح سيفا مسلطا على عنق كل من تجرأ على إبداء آرائه المغايرة لمنطق التحليل والتأويل المعتمد بهذا الخصوص. في هذا الإطار، بدا واضحا أن مثل هذه الأجواء أصبحت مسؤولة عن ظهور – أولنقل عن اختلاق – الكثير من المفاهيم والوقائع المسماة "تاريخية"، ثم تكييفها مع سقف المطالب الشوفينية المتدافعة في ساحة السجال الإعلامي، كالحديث مثلا عن كتلة "تامزغا" الهلامية التي لم يثبت البحث العلمي عنها – وفي حدود علمنا المتواضع – شيئا، أوحكاية "الشعوب الأصلية" المعرضة للإبادة، أوأسطورة "الغزوالعربي"، أوألوان الراية الأمازيغية التي أصبحت ترفع في الشارع بمناسبة مختلف التظاهرات الجماهيرية وهي الراية التي لا نعرف أي شيء لا عن أصلها ولا عن دلالاتها ولا عن الحركة أو "الدولة" الأمازيغية التي اعتمدتها ... وقبل كل هذا وذاك، فقد ظل العنصر الناظم بين كل هذه المقولات ينحصر في العداء المطلق لكل ما يتصل للعربية وللعرب

بصلة من قريب أومن بعيد. فيكفي أن يدعوطرف ما إلى الاهتمام باللغة العربية وتحصينها ضد الهجمة الفرانكفونية، لكي يوصف بأشنع الصفات والنعوت، مثل "العروبي" و"القومجي" و"المستلب" و"العنصري" و"الإقصائي" ... ومن الأمور المثيرة في هذا الباب نزوع أصحاب هذه التصنيفات النمطية إلى قلب الحقائق وتزييفها، إذ لا يترددون عن الإتيان بكل "الحجج "لإبراز "سيادة" العربية على سواها بالمغرب، متجاهلين اللغة التي أضحت تمارس سيادتها المطلقة في مجال المال والأعمال والإعلام والإشهار والصحافة والتعليم العالي والإدارة ... أي اللغة الفرنسية، بحمولاتها الثقافية وبسلطها الرمزية وبتراثها الابداعي. وفي كل هذه الاستيهامات، تراجع صوت البحث العلمي الرصين، لتشرع الأبواب أمام فعاليات إعلامية، أوجمعوية في أحسن الأحوال، لكي تصول وتجول في الموضوع، بدون أي ضوابط علمية أصيلة ولا مرجعيات معرفية وأكاديمية تأصيلية. باختصار، فقد توارى صوت الباحثين المتخصصين خلف ضجيج آلة جهنمية للتعبئة الجماهيرية وللشحن النفسي العرقي وللاستيهامات النرجسية التي لا تستطيع أن تؤسس للقيم المعرفية المحترمة.

أما بالنسبة للإشكالات الأساسية المرتبطة بقضايا الهوية الثقافية بالمغرب، وحتى لا تصيبنا الشظايا الملتهبة للتصنيفات الجاهزة التي أشرنا إلى البعض منها أعلاه، وحتى لا يتهمنا أحد بالانتماء لحزب "البعث" أوللتيارات المشرقية المختلفة، أود التأكيد على قضايا تأسيسية نعتقد أنها مداخل ضرورية لمقاربة الموضوع وفق رؤى تحترم ذكاء المتلقي وتستجيب لمنطق التاريخ ولإكراهات بناء الدولة الوطنية الحداثية المنشودة. تتوزع هذه الملاحظات على الشكل التالي :

أولا – أعتقد أن وضعية الأمازيغية بمغرب اليوم، تبقى تفصيلا جزئيا من بين تفاصيل كثيرة، ورثها المغاربة عن مرحلة الاستعمار، وهي لا تختلف في خطورتها وفي أبعادها عن مجمل التفاصيل الأخرى التي راكمها المغرب "السلبي" خلال النصف الثاني من القرن 20، من قبيل البطالة والأمية والفقر والإقصاء الاجتماعي والاستبداد المخزني ... وإذا كانت الحركة الوطنية قد

"سكتت" عن هذه القضية، فإنما لتركيزها في حملاتها التأطيرية وفي مبادراتها النضالية على قضايا التحرير من الاستعمار. ومن المؤكد أنها قد ارتكبت العديد من الأخطاء في سياق مجابهتها للمشروع الاستعماري، مثل تأجيل الاشتغال لتأصيل قيم المشروع الديمقراطي الحداثي لدولة الاستقلال، ومع ذلك، فهذه الأخطاء لم تكن لتبخس ريادتها النضالية ولا لتشكك في نواياها ولا لتشيطن مواقفها قصد تحميلها مسؤولية "التآمر" على الأمازيغية.

ثانيا – تأسيسا على ذلك، يبدوأن عدم تعاطي تيارات الحركة الوطنية مع ضرورات التصدي لحماية الثقافة واللغة الأمازيغيتين لم يكن مشروعا مطروحا إلا في سياق مجابهة ما أسمته الدوائر الاستعمارية ب "السياسة البربرية" لفرنسا بالمغرب.

ثالثا – لا أعرف أن المغرب قد عرف ظهور حزب عروبي قومي بحمولات بعثية تتماهى مع ما كان منتشرا بالمشرق العربي خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي. واذا كانت بعض كتابات مفكري المغرب المعاصر قد جسدت عمق ارتباط المغرب بمحيطه العربي، فإن ذلك لم يتبلور في إطار مشروع مجتمعي قومي بنفس الحمولات الإيديولوجية التي عرفها المشرق، بل إن المغاربة – وحتى وقت قريب جدا – ظلوا يضعون تلازما واضحا بين اللغة العربية والعقيدة الدينية الإسلامية، ولم يفهموا كيف كان بإمكان المرء أن يكون عربيا وغير مسلم في نفس الآن، أوأن يكون مسلما ولا يتحدث العربية. ولعل في كتابات رموز الحركة السلفية الوطنية المغربية لمنتصف القرن الماضي الكثير من الأمثلة الدالة على ما نقول.

رابعا – تتعدد التوظيفات النزوعية

للكتابات المتحدثة عن "الأصل الأمازيغي" للمغرب، متناسية أن حكاية الأصل أصبحت متجاوزة، ولا أحد من مغاربة اليوم يمكن أن يجزم ب "نقاء" أصله العربي أوالأمازيغي أوالإفريقي أوالأندلسي ... فالانصهار التام أصبح حقيقة راسخة تجعلني أعتبر نفسي أمازيغيا وعربيا وأندلسيا وإفريقيا بل ومتوسطيا في نفس الآن. وحتى إذا سلمنا بحكاية الأصل "النقي" والشعب "الأول" الذي استوطن هذه الرقعة الجغرافية المسماة بلاد المغرب، فكيف تأكد أصحاب هذا الرأي من أن أرض المغرب كانت أرضا خلاء قبل استيطان العنصر الأمازيغي بها، فخلف كل أصل هناك أصل يعود بنا إلى آدم وحواء ... ثم إن الهجرات البشرية كانت قدرا محتوما على الساكنة "الأولى" للأرض ...

خامسا – من حسن الحظ أن البحث العلمي – الجامعي تحديدا – قد أنجب ببلادنا أسماء محترمة، نجحت في استيعاب نسق العلاقات الناظمة بين كل مكونات الدولة المغربية، واعتبرت أن دفاعها عن الأمازيغية لا يقل في أهميته عن الدفاع عن العربية، لغة وثقافة وحضارة وليس عرقا أوانتماءا شوفينيا. لذلك، فقد استطاعت الجامعة المغربية أن تحقق تراكما هاما في مجال الدراسات التاريخية والسوسيولوجية واللسانية المتخصصة في الكشف عن خبايا التراث المغربي وأنساقه المعيشية وأنماطه السلوكية وتعبيراته الرمزية، وهوتراث متعدد، نعتز بالانتماء إليه وبالنهل من معينه. أقول هذا الكلام وأنا أفكر – على مستوى الدراسات التاريخية المونوغرافية المتخصصة – في أطروحة الأستاذ أحمد التوفيق حول إينولتان خلال القرن 19، أوأطروحة الأستاذ علي المحمدي حول علاقة قبائل أيت باعمران بالمخزن، أوأطروحة الأستاذ حسن الفكيكي حول مقاومة قبائل قلعية للاحتلال الإسباني بمليلية، أوأطروحة الأستاذ علال الخديمي حول منطقة الشاوية واحتلال الدار البيضاء سنة 1907، أوأعمال الراحل جرمان عياش والمرحوم عبد العزيز خلوق التمسماني والمؤرخ محمد بن عزوز حكيم حول حروب الريف التحريرية لنهاية القرن 19 وعقود مطلع القرن 20، ...

سادسا – أعتقد أنه لا يمكن تدعيم الأمازيغية داخل بيئتها المغربية عبر وضعها في موقع النقيض للعربية، أوعبر اختلاق صراع مفتعل بين ما يسمى ب "أمازيغ المغرب وبين "عربه ". فالأصل، كما أشرنا إلى ذلك، يبقى تحديدا هلاميا فضفاضا، وانتماءا متغيرا باستمرار. هذا ما علمنا إياه درس التاريخ وأكدته حقائق الواقع، لذلك، أفضل الحديث عن المغاربة الناطقين بالأمازيغية وعن المغاربة الناطقين بالعربية أوعن المغاربة الناطقين بهما معا. وعلى أساس ذلك، فالدفاع عن الثقافة الأمازيغية، يجب أن يكون شأنا عاما بالنسبة لجميع المغاربة، بنفس القدر الذي يجب أن يكون الدفاع عن العربية شأنا عاما بالنسبة لكل مكونات الشعب المغربي. وإذا كانت هناك من ضرورة لخلق طرف نقيض لمصالحنا القومية ولمشاريعنا للنهوض بحقوقنا اللغوية والثقافية، فالمؤكد أنه لن يكون إلا الاستعمار الجديد الذي يسعى إلى نشر هيمنة لغته وثقافته وتبعيته.

سابعا وأخيرا – لا خيار أمام مغاربة اليوم إلا الاحتكام لواقع المصلحة الوطنية وإلى تخصيب انتظاراتهم بالاحتكام إلى صوت المصلحة المشتركة وإلى منطق البحث العلمي الكفيل لوحده بإعادة تصحيح مختلف أوجه الخلل في أداء نخب المرحلة وفي أشكال تعاطيها مع الملفات الملتهبة لقضايا الثقافة الأمازيغية.

وعموما، يمكن القول إن الأصوات التي انتظم عملها في إطار هذا الأفق العام في البحث وفي التنقيب حول إبدالات خطاب الهوية والثقافة واللغة، قد بدأت في ترسيخ نهجها بشكل هادئ، لكنه عميق، خافت لكنه مؤثر، متريث لكنه مؤسس، جريء حتى وإن اختلفت نتائج البحث مع مواقفه ومع قناعاته، بعيد عن الأضواء لكنه رصين ويكتسب لنفسه الكثير من شروط الاحترام العلمي أولا وأخيرا. ولعل من أهم العناصر الدالة على قوة مثل هذه الأعمال وعلى ترسخها وعلى امتداد تأثيرها، ابتعادها عن الرد

عن مزايدات الساحة الإعلامية وحسن إنصاتها لنبض التحولات المجتمعية في علاقة ذلك بتطوير الاهتمامات الأكاديمية ذات الصلة. وشخصيا، كان لي شرف المساهمة المتواضعة في كتاب تجميعي كان قد صدر سنة 2004 ضمن منشورات "منتدى المواطنة" بالدار البيضاء، تحت عنوان "في الهوية والثقافة : الأمازيغية"، وذلك في ما مجموعه 353 صفحة من الحجم المتوسط. لقد احتوى هذا الكتاب على جهد تقييمي لحصيلة التراكم العلمي الذي حققته مجموعة من الباحثين المتخصصين في حقول معرفية مختلفة، مثل التاريخ واللسانيات والفلسفة والآداب، ويتعلق الأمر بكل من المختار بنعبدلاوي، وأسامة الزكاري، ورشيد الإدريسي، وعبد الإله المنصوري، وجمال بندحمان، ومحمد المختار العرباوي، وعبد المجيد جحفة، وعبد الإله سليم، ومحمد غنايم، وعبد الرزاق تورابي، وإبراهيم أخياط، وسعد الدين العثماني، وعمر أمكاسو، واليزيد البركة، وفاطمة يحياوي، وحسن الصميلي.

ورغم أن الكثير من مضامين الكتاب قد تفاعلت، من موقع علمي أصيل، مع طبيعة النقاش الذي عرفته الساحة الوطنية خلال فترة صدور الكتاب، حول مسألة الحرف الأمازيغي، وحول سياقات تكون الدولة والمجتمع المغربيين في عمقهما التاريخي الممتد في الزمن، فإن الكثير من هذه المضامين لازالت تحظى براهنيتها الأكيدة في ظل المخاض العام الذي فجره تضخم خطابات الهوية المواكبة للإصلاحات الدستورية المرتقبة. وتعود هذه القيمة إلى نزوع أغلب المساهمات نحومقاربة الموضوع من زواياه المتحررة من ضغط السجالات المواقفية المسبقة ومن دائرة الأحكام الجاهزة التي كثيرا ما ساهمت في تحنيط الموضوع وفي تعتيم خباياه، وقبل هذا وذاك، انشغلت المداخلات بالتأصيل لقيم الانتماء المتعدد داخل هذا "الواحد المشترك" المسمى بالدولة المغربية. وقد حددت الكلمة التقديمية التي وضعها الأستاذ المختار بنعبدلاوي الإطار العام الذي رسم أرضية المداخلات ووجه آليات البحث والدراسة واختزل مظاهر امتداد المرجعيات في الوعي الجماعي المشترك. يقول الأستاذ بنعبدلاوي : "... هناك مرجعيات عامة تجمع أي شعب، وتشكل بالنسبة له الخلفية المشتركة التي يتمثل نفسه فيها، ويحدد علاقته مع الآخرين، قد تتشكل هذه المرجعيات من اللغة أوالعرق أوالدين أومنها جميعا، لكنها لا تقتصر على ذلك، فالهزائم والانتصارات، والأفراح والأحزان، والآمال والتطلعات المشتركة، هي بدورها مكونات أساسية. وإذا كانت مكونات العرق والدين قد لعبت دورا مركزيا، في السابق، في تشكيل تمثلات الشعوب التقليدية عن نفسها، فإن إرادة العيش المشتركة، هي الخيط الناظم بين القديم والمعاصر، وهي ما فتئت تحظى بأهمية متزايدة. إن الوعي بالانتماء إلى المجموعة الوطنية لا يقتضي بالضرورة أن تكون جميع العناصر والمكونات واحدة ومتطابقة، فالتماهي التام في العرق والدين واللغة ميزة نادرة، لا نكاد نجدها إلا لدى الشعوب البدائية أوالمجتمعات المعزولة أوالمغلقة على نفسها، فالمجتمعات الحديثة تشكلت، في معظم الأحيان، من مكونات متعددة، متباينة، تشابكت عرواتها وتلاحمت في نسيج متجانس، مع الزمن، تحت إلحاح الحاجة المتبادلة، والمصلحة، والمنفعة العامة، وإرادة العيش المشترك، التي أصبحت عقدة الربط في التئام أية مجموعة مجتمعية ..." (ص. 7).

هذا هوالأفق وهذا هوالمطمح، فهل استطاعت الساحة الثقافية الوطنية إنجاح عملية الانتقال السلس نحوتكريس "إرادة العيش المشترك" وفق رؤى تأصيلية لحدود "المصلحة" و لتقاطعات عناصرها مع انتظارات كل الفئات البشرية المتساكنة داخل حدود دولة المغرب ؟ لا شك أن الإجابة تحيل إلى الكثير من حالات النكوص والارتداد التي أصبحت ترخي بظلالها على مجمل مجالات التواصل الجماهيرية، كما أضحت تلقي – من جهة أخرى – بمسؤوليات مضاعفة أمام نخب المرحلة قصد تحصين الهوية المغربية، بتعدديتها الخلاقة وبثرائها المعطاء وبقدرتها على تجديد تمظهراتها المتداخلة، عربية وأمازيغية.

قراءة أولية في المطلب الدستوري لـ "حركة 20 فبراير"

أمين الكوهن

يعيش العالم العربي منذ خريف السنة الماضية حراكا شاملا لم يستثن أي نقطة، من بقاعه إلى محيطه، وقد اختلفت صيغ وأشكال التعاطي مع هذا الوهج اللامع، كما كانت هناك محاولات لإطفاء جذوته، لكن بعضها تمكن من إحراق أعدائه بلهيبها، وبعضها الآخر لازال في صراع من أجل استمرار نور هذه الجذوة المتقدة. من هذا المنطلق كان لابد من مساءلة هذه التجربة... والمساهمة في تسليط بعض الأضواء على مدى تأثيرها، ومدى وعيها بذاتها، وبأهمية الإنجاز الذي تقوم به ..

إن القاسم المشترك بين مختلف أشكال هذا الحراك أن له طروحات وتعابير مطلبية ترنوإلى تحقيق الديمقراطية في بعدها "المتسامي" (نقصد هنا البعد المتعالي المثالي) في شموليته، ويتفرع عنها باقي المطالب، همت النظام السياسي كله، أوبحثت عن تسويات قادرة على تحقيق طموحاتها دون كلفة عالية.

في المغرب انطلق الحراك من العالم الافتراضي، وكان على شكل مناقشات داخل مجموعات أفرز لنا وثائق جديرة بالمتابعة، وإن كانت عوائق هذه العملية تحتاج إلى مجهود أكاديمي أوسع مما يسمح به المقام والزمن، على اعتبار أن هذه الوثائق متعددة، ... وأغلبها له عنوان يحاول لملمة عناصرها، دون يقدم مرجعيات الانتماء، ويصعب الفرز في أهميتها حاليا.

من جهة أخرى فإن خاصية مجموعة من الوثائق أنها عبارة عن بيانات إعلان النوايا، بعضها يقدم تصورا لمشروع مجتمعي ولديه رؤية واضحة لما يسعى لتحقيقه، والبعض الآخر يقدم مطالب بسيطة وجزئية، في حين اكتفت أخرى باتجاه التحريض ...

نظرا لما أشرنا إليه آنفا، فإننا سنقوم بمحاولة قراءة أولية في بعض الوثائق التي حصلنا عليها مباشرة واطلعنا على مضامينها، أوأخرى وردت في بعض القراءات لتجربة "حركة 20 فبراير"، وهي تخص فقط الفترة التي سبقت يوم 20 فبراير، والتي يمكن أن نسميها ب "الوثائق المؤسسة"، واخترنا كعينة ستة منها، من زاوية أهم أفكار المطلب الدستوري المقترح، والطريقة التي يتم بها تصور تنفيذ هذا المطلب، وسندرجهما حسب التعاقب الزمني.على أساس إبداء بعض الملاحظات بعد عرضها.

- الوثيقة الأولى، بعنوان "حرية وديمقراطية الآن" تحمل تاريخ 27 يناير 2011، أصحاب هذه الوثيقة معروفون ماداموا أنهم أصدروا بيانا في 18 فبراير مذيلا بتوقيعاتهم، يعلنون فيه انسحابهم

المطلب الدستوري	- إلغاء الدستور الحالي - إعطاء الملكية حجمها الحقيقي. -إحداث التغييرات الضرورية في النظام السياسي بما يمكن الشعب المغربي من حكم نفسه، وإحداث قطيعة حقيقية ونهائية مع ...
طريقة التنفيذ	- تعيين لجنة تأسيسية من كفاءات هذا البلد النزيهة لوضع دستور يعطي - مطالبة المؤسسة الملكية بإحداث التغييرات الضرورية في النظام السياسي بما يمكن الشعب المغربي من حكم نفسه

الوثيقة الثانية: "الانتفاضة من اجل الكرامة "، 30 يناير -2011 صاحبها هوفتح الله حمداني (مدون)- وقد اعتبر نفسه في حوار له أنه انشأ "أول مجموعة تدعوللانتفاضة في المغرب كانت الشرارة الأولى التي أشعلت نار الرفض في نفوس العديد من شباب هذا الوطن، وتوالى إنشاء المجموعات والصفحات الداعمة لنفس الفكرة قبل أن تصل لبعدها الحالي، بانضمام العديد من الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية لصف الداعين لانتفاضة 20 فبراير..."

وندرج هنا رؤيته للمطلب وطريقة تنفيذه:

المطلب الدستوري	...ونقترح أن يقوم على أسس حديثة تأخذ فيه الملكية شكلها كرمز لوحدة الأمة، دون صلاحيات تنفيذية أوتشريعية أوقضائية.
طريقة التنفيذ	- إلغاء دستور 1996 وتهيئ الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب تناط بها مهام إعداد دستور يعرض للاستفتاء .

الوثيقة الثالثة : "الأرضية التأسيسية لحركة 20 فبراير "وقد صدرت في 6 فبراير 2011، وهي بدون مرجع، وتتضمن مايلي :

وندرج هنا رؤيته للمطلب وطريقة تنفيذه :

المطلب الدستوري	- تغيير نمط الحكم من ملكية تنفيذية إلى ملكية برلمانية ... - دستور ينص على انتخاب رئيس الوزراء من طرف الشعب انطلاقا من أغلبية برلمانية مسؤولة أمام ممثلي الشعب ...مع احتفاظ الملكية برمزيتها التاريخية مع إلغاء توصيفها بإمارة المؤمنين ...
طريقة التنفيذ	- انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور شعبي وديمقراطي ...

الوثيقة الرابعة : بيان شباب 20 فبراير، وقد صدر في "14 فبراير "وتلاه "بلاغ 16 فبراير "وتعود أهميته إلى أنه تمكن من ضمان توقيع ثلاث مجموعات "فيسبوكية "بفضل المجهودات التي بذلها بعض أعضائها خاصة أسامة الخليفي.

المطلب الدستوري	إقرار دستور ديمقراطي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب ...
طريقة التنفيذ	

الوثيقة الخامسة : صدرت في 16 فبراير 2011 - "ماروك بريس"

المطلب الدستوري	وضع مشروع دستور جديد للبلاد يتماشى مع قيم الديمقراطية الحقيقية ويتم من خلاله الاتفاق على القيم الأساسية التي ترتكز عليها الدولة ويستظل الشعب بها والمتعارف عليها، ويمكن المغرب من نظام سياسي برلماني يضمن للشعب ان يستعيد حقوقه وحرياته في إبداء الرأي ويقرر ما يراه في إدارة شؤون وطنه
طريقة التنفيذ	

الوثيقة السادسة : "من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية "، وتحمل تاريخ 17فبراير، ونجدها في موقع دفاتر تربوية

المطلب الدستوري	تكريس نظام ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي يضمن للشعب المغربي حقه في أن يكون مصدر السلطة وممارسة سيادته كاملة عن طريق هيئات تمثيلية منتخبة انتخابا حرا ونزيها، تنبثق عنها حكومة مسؤولة عن وضع السياسة العامة للبلاد، وتنفيذها في كافة المجالات، يقر فصل السلطات، واستقلال القضاء، ويقنن شروط التداول الديمقراطي على السلطة، ويضع مبادئ احترام الحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان .
طريقة التنفيذ	- إحداث هيأة لوضع مشروع دستور جديد للبلاد يتماشى مع قيم الديمقراطية الحقيقية

من الحركة .

ما يهمنا هنا هوما ورد فيها بخصوص: كما أن هناك بيانات ونداءات أخرى صدرت في نفس هذه الفترة ووقعت عليها شخصيات تنتمي إلى هيئات سياسية ومدنية، ولها أهميتها.

لقد ووجه هذا الحراك بحملة شرسة من طرف العديد من وسائل الإعلام ووصلت إلى حد التشكيك في وطنيتها، وهوما عكسته بياناتها التوضيحية اللاحقة (انظر مثلا موقع لكم الخميس 03 فبراير 2011)، بل ووصل الأمر ببعض الأعضاء إلى التبرؤ منها .

بناءا عليه، يمكن تسجيل عدة ملاحظات نوجزها في النقاط التالية:

1) يمكن تلخيص المطلب الدستوري في ثلاث اتجاهات :

- الاتجاه الأول: المطالبة بملكية برلمانية، وهوما تبنته الوثيقة الثالثة والسادسة.

- الاتجاه الثاني: وفيه حديث عن ملكية كرمز لوحدة الأمة، أوأن تأخذ حجمها الحقيقي، وهوما نجده في الوثيقة الأولى والثانية .

- الاتجاه الثالث: وهوعبارة عن صيغ من قبيل "لدستور الديمقراطي "أو"نظام برلماني يضمن للشعب... وقد ورد في الوثيقة الرابعة والخامسة.

أما طريقة التنفيذ، فيمكن تصنيفها أيضا إلى ثلاث طرق وهي :

- الطريقة الأولى : عبر إحداث لجنة تأسيسية، والذي نجده في الوثيقة الثانية والثالثة والسادسة.

- الطريقة الثانية، وهي ما حملته الوثيقة الأولى من خلال دعوتها لإحداث لجنة تأسيسية، وفي نفس الوقت دعوة المؤسسة الملكية للقيام بالتغيرات، وهما أمران لا يستقيمان، كما يلاحظ .

- وهناك وثائق نأت بنفسها الحديث عن الطريقة، وهوأمر مفهوم بالنسبة لمن يتابع ما يعتمل في الحقل السياسي المغربي.

2) تفاوت الوثائق من حيث التعاطي، فنجد وثائق قدمت مشروعا مجتمعيا متكاملا، وصيغت بأسلوب سياسي احترافي من خلال تبويب المطالب وترتيبها حسب أهميتها، في المقابل هناك وثائق قدمت أفكارا غير مترابطة وخاضت في الجزئيات...

3) إن الوثائق ذات الخلفية الحزبية أكثر شمولية وضبطا للأدوات المفاهيمية.

4) يلاحظ غياب وثائق تبرز وجهة نظر الإسلاميين خلال هذه الفترة، فبقدر ما هيمنت مطالب الحركة الحقوقية وامتدادات الأفكار التي طرحتها أحزاب اليسار بمختلف ألوانها... وما نظن أن الإسلاميين كانوا غائبين عن هذه الحركية، يعزز هذه الفكرة استخدامهم الواسع للانترنيت في التواصل بينهم، ثم نزولهم بشكل قوي منذ المسيرات الأولى في كل التنسيقيات التي يتوفرون فيها على تواجد تنظيمي مهم.

تشكل هذه الوثائق جزءا من الرصيد المكتوب لمجموع أعمال الحركة، إنها تنتمي إليها، وكلك لكل المغاربة ولم يعد في اعتقادي من حق احد الادعاء انه "مخترعها "، إنها وليدة وضع عام في مستوياته الوطنية والعربية والدولية...وكل محاولة للقفز عليها وتبنيها، ستكون حركة بهلوانية... إنها مساهمة جماعية في حاجة إلى الحفظ... وهوما أدعوالإخوة في مركز مدى إلى الانكباب عليه عاجلا حتى يوفروا رصيدا وثائقيا يكون خير عون للباحثين في هذه اللحظة الفاصلة في تاريخ المغرب.

مسارات الإصلاحات الدستورية بالمغرب

عزيز أدمين

بداية لدي بعض الملاحظات الأولية:

حركة 20 فبراير هي لحظة مفصلية في تاريخ المغرب، وقد دخلت إلى تاريخ المغربي الراهن من أوسع أبوابه بقيادة جيل من الشباب:

مشروع أوطموح 20 فبراير لا ينحصر في البعد الدستوري، بل يتجاوزه إلى الأبعاد الأخرى: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتعتبر أن الدستور هوبمثابة البوابة أوالمفاتيح، التي يمكن أن تكون مداخل لمحاربة (إسقاط) الفساد والاستبداد:

ماهيتها مختلفة عن البنيات التقليدية التي اعتادت تحمل مسؤولية فتح النقاشات العميقة، كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني، واليوم من يعتبر أن الحركة هي فصيل أوتنظيم أوتيار داخل المجتمع فهوواهم:

هذه بعض الملاحظات الأولية. أبدأ بها موضوع مداخلتي شاكرا مركز "مدى" على هذه الاستضافة، والتي تحمل عنوان "مسارات الإصلاحات الدستورية"، وقد جاءت في سياق النقاش الذي فتحه المركز حول "الشباب والإصلاح الدستوري" بتاريخ 4 ماي 2011.

في هذا الإطار يمكن الحديث عن ثلاثة مسارات عرفها المغرب في موضوع الدستور، أولنقل: ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الصراع

وهي المرحلة التي رافقت دساتير 1962، 1970، 1972، والتي اتسمت بنوع من الصراع حول طبيعة الدولة من خلال مشروعين متقاطبين، مشروع يحمله ويدافع عنه القصر، والآخر تحمله الحركة الوطنية، وقد تجلى ذلك منذ حصول المغرب على الاستقلال السياسي، وبداية التفكير في بناء الدولة الوطنية.

وأهم ما تم التركيز عليه في هذه المرحلة يتمثل في الشكل قبل المضمون، أي في مسطرة وضع الدستور، من خلال انتخاب مجلس تأسيسي يعود إليه وضع الدستور قبل إحالته على الاستفتاء الشعبي، إلا أن المؤسسة الملكية حسمت الصراع بوضعها لدستور، اعتبره الراحل الحسن الثاني ليس انقطاعا عن الدولة، بل هوفقط تجديد لرابطة البيعة بين الملك والشعب، وذلك في خطابه سنة 1963 والذي تم التذكير فيه بنفس الحمولة في خطابات لاحقة.

بالإضافة إلى ذلك ففي مسار الإصلاح الدستوري، كانت الحركات الاحتجاجية والاجتماعية تؤدي إلى تعطيل الدستور، وهذا ما عاشه المغرب السياسي المعاصر بعد أحداث 23 مارس 1965، حيث أدت الأحداث إلى تعطيل الدستور من خلال إعمال مقتضيات الفصل 35 من دستور 62 بإعلان حالة الاستثناء، وتجميد البرلمان، لمدة خمس سنوات ليتم وضع دستور 70، الذي كان بمثابة دستور لدسترة حالة الاستثناء، والذي أجمع العديد من فقهاء الدستور المغاربة أنه دستور غير دستوري.

المرحلة الثانية: مرحلة الحوارية

وقد ارتبطت هذه المرحلة بدستور 92 و96، والذي عرف ولوج آلية جديدة للحقل السياسي من خلال آلية المذكرات، والتي أسست لفضاء سياسي جديد، جعل القصر يتواصل مع مكونات الحركة الوطنية بتوظيف هذه الأداة، وهكذا أصبح إصلاح الدستور خاضعا لمجموعة من المعايير تنتمي للتقاليد والأعراف المخزنية الراعية.

مرحلة الحوارية، تميزت بتجاوز الطرح المسطري والولوج مباشرة إلى المضمون من خلال الحديث عن تقوية مؤسسة الوزير الأول والبرلمان.

كما تميزت هذه المرحلة بسمة بارزة هي أن النص لا يهم، ولكن الطرح السياسي هوالأساس، مما جعل بعض المكونات تقول بـ "نعم السياسية"، مادامت السياسة ليست فقط قوانين وإجراءات مسطرة، بل

يلزم النفاذ إلى الأبعاد السياسية، من قبيل لعبة التوافقات والتسويات السياسية، والتعاقدات التي تعيد بناء الثقة، وإن لم تكن مؤسساتية أوعقلانية من قبيل القسم على القرآن وغيرها.

ولعبة التوافقات سمحت للمغرب بأن يعيش مرحلة سميت "بالتناوب التوافقي" والذي أعلن عن وفاته بعد أقل من أربع سنوات بتعيين وزير أول تكنوقراطي سنة 2002، و"الخروج عن المنهجية الديمقراطية".

المرحلة الثالثة: مرحلة 20 فبراير

هذه المرحلة لم تتشكل بعد، مما يصعب الحكم عليها، أواعطاء تسمية دقيقة لها، خاصة في ضل غياب مسودة دستور حاليا، ولكن يمكن أن نستشف بعض المؤشرات من خلال ثلاثة مستويات:

-1 مستوى خطاب 9 مارس:

يمكن القول أن حركة 20 فبراير هي التي جاءت بالخطاب، كما يمكن القول أن الخطاب ما هوإلا تحصيل حاصل، فالحديث عن المرتكزات السبع كانت طبيعية للاوراش السابقة من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة، والمعهد الملكي

للثقافة الامازيغية، وتعيين عباس الفاسي وزيرا أول وغيرها، ولكن يمكن القول أن الهامش الديمقراطي الذي عاشه المغرب بموازاة مع تطور دينامية المجتمع المدني ومكونات الأحزاب الديمقراطية والتقدمية، كانت 20 فبراير بمثابة الطفرة التي نقلت المنطق التراكمي إلى المنطق النوعي وصدور الخطاب، الذي كان من الممكن أن ننتظره بعد 10 سنوات أو20 سنة.

الخطاب عام، يمكن أن ننظر إليه بمنظار أسود، ونقول أنه لم يأت بجديد، ويمكن أن ننظر إليه بمنظار أبيض ونقول أنه ثورة، أنا شخصيا أنتمي للمنطقة الرمادية، فالخطاب حمال أوجه؛ يمكن أن يؤول إلى الملكية البرلمانية، كما يمكن أن يؤول إلى الملكية التنفيذية، وبالتالي نقول جيد ولكن، سيئ ولكن...

الخطاب أيضا كرس الثوابت وأضاف ثابتا جديدا، وهوالخيار الديمقراطي، كنوع جديد من أنواع أنماط التصادم أوالتدافع حول البحث عن المشروعيات.

انتقل النقاش بعد الخطاب من علاقة الحكومة مع البرلمان إلى علاقة من داخل بنية السلطة التنفيذية بين الملك والحكومة، أي من الشكل الأفقي للشكل العمودي في بنية السلطة.

-2 مستوى لجنة صياغة الدستور:

لأول مرة يعرف المغرب تشكيل لجنة لصياغة الدستور من مغاربة، بل وتعيينهم بظهير، وهوشيء جديد في تعاطي الدولة لموضوعة الدستور، وهي مسطرة مختلفة تماما عما سبق.

وإذا كانت جل الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية والحقوقية قبلت بالاستجابة لدعوه المانوني لها، باستثناء النهج الديمقراطي والعدل والإحسان، فإن الحزب الاشتراكي الموحد لم يعترض على الآلية في حد ذاتها، بل بعدم الجلوس مع ما سماهم "بالأحزاب الفاسدة"، وبتركيبة اللجنة التي تضم أشخاصا يتبنون "الملكية البرلمانية" في طرحهم والاقتصار على أشكال تنتمي إلى المدرسة التقليدانية في الفقه الدستوري المغربي.

ولكن ما يمكن أن يعاب على اللجنة الآن، يتمثل أساسا في:

·معيار انتقاء أعضاءها، ما هومعيار الذي تم الاعتماد عليه في الاختيار، لماذا هذا الشخص وليس ذلك، لماذا هذا الإطار

الحقوقي وليس ذاك:

·أن اللجنة نزلت عن سقف الخطاب، والذي دعا إلى وضع دستور يكون بمثابة تعاقد سياسي جديد، في حين أن اللجنة انكبت على الجوانب الفنية والتقنية، وهمشت البعد الفلسفي للسلطة الجديدة،

بمعنى الانتقال من فلسفة السلطة المكرسة منذ 62 وصولا إلى دستور 96، إلى فلسفة جديدة مبنية على التعاقد السياسي والاجتماعي، وليس على البيعة؛

·كما أن اللجنة إذا لم تكن تتويجا لمسار حوار وطني، كان بالأحرى أن تكون مؤسسة لهذا الحوار الوطني، وليس فقط لجنة للاستماع للآراء، كالأستاذ أمام تلميذه يوم الامتحان؛

·غياب التواصل، حيث لا أحد يعلم ماذا تفعل أوكيف تشتغل، فكان أضعف الإيمان أن تتواصل بالبيانات والبلاغات وغيرها، أوأن تؤسس لمواقع إلكترونية، ولم لا، في المواقع الاجتماعية صفحات لها؛

·الخطاب تحدث عن المراجعة الشاملة للدستور، في حين أن اللجنة اعتمدت على معيار إصلاح دستوري بمضمون ترقيعي؛

·غياب أجندة واضحة لها، فالمتتبع لها يلاحظ أنها تشتغل بنوع من التاكتيك وليس وفق رؤية إستراتيجية؛

-3 المستوى الثالث: الفاعلون في المرحلة

وهم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، حيث لوحظ لأول مرة أن الأحزاب بدأت تتحدث عن الدستور الذي تريده وليس عن ما يمكن أن يمر بالدستور. إلا أن الملاحظ أن الأحزاب السياسية وخاصة القوى التقدمية لم تستطع التكتل أوالتحالف، ففشل تحالفاته الحزبية انضاف إليه التحالف الإستراتيجية، فالأحزاب المتحالفة خاصة الكتلة، لم نسمع لها صوتا، حيث اختارت العمل بشكل فردي، وأحزاب تجمع اليسار منها من حضر تعيين اللجنة وامتنع عن حضور أشغالها، ومنها من امتنع عن حضور التعيين وحضر أشغالها، كل واحد منها قدم ورقة مستقلة عن الآخر بدون حد أدنى من التنسيق.

الفاعلون غير الحزبيين ضخموا من الخطاب الدستوري، وأرادوا أن يدستروا كل شيء، فلم يكونوا يميزون بين ما هومن مجال الكتلة الدستورية وما يدخل في صميم السياسات العمومية، وكمثال على ذلك وصلت عدد المؤسسات الوطنية المطالب بدسترتها لما يزيد عن 45 مؤسسة...

أما حركة 20 فبراير فكانت ذكية برفع شعار المقاطعة، على أساس أنها ليست لها تمثيلية وليست بتيار داخل الفصائل المدنية أوالسياسية، وأغلب أعضاءها ينتمي لأحزاب سياسية. وهي تحترم خيارات تنظيماتها ولا يمكن أن تتجاوزها. أما بخصوص المستقلين فعلى اللجنة أن تنزل من برجها العالي وتنزل للدواوير والأحياء الشعبية والقرى، وتستمع إلى الشباب المغربي، وليس فقط لشباب الرباط والدار البيضاء. لقد كان شعار «مجلس تأسيسي»، مثل الصفعة للجنة لعلها تستفيق. إننا لا نعيش صراع الأجيال، بل تكاملا وفاء لشهداء ومناضلي ومعتقلي الأحزاب الديمقراطية والتقدمية، ولكن للأسف.

ختاما أصل لبعض الخلاصات:

·أصبح الاحتجاج والحراك الاجتماعي يؤدي إلى تشغيل المؤسسات السياسية والدستورية، بل وصل إلى تعميق نقاش تغيير الدستور.

·نفكر دائما بالتعاقدات العمودية، بين الدولة والمجتمع ولم نصل بعد إلى بناء تعاقدات أفقية بيننا نحن كمجتمع حول أي مشروع مجتمعي نريده قبل أن نطالب الدولة بماذا نريد، وخاصة مع الفصائل الإسلامية واليسار الجذري؛

·الدولة الآن تراهن على السرعة، مما قد يؤدي إلى حادثة سير، قد يخلف تكلفة باهظة في المستقبل سوف نؤدي ثمنها نحن جميعا دولة ومجتمعا.

·كان من الممكن أن نعيش دستور محمد السادس ابتداء من 9 مارس،

كمرحلة سيكولوجية وذهنية نستعد بها للمرحلة المقبلة، ولكن أحداث العنف التي مورست ضد حركة 20 فبراير، تؤكد أن وجود تيار المحافظين وجيوب المقاومة وجود قوي داخل الدولة، لا يريد أي إصلاح في المرحلة الراهنة؛

الجهوية الموسعة في قلب الإصلاحات السياسية والدستورية الراهنة في المغرب

المصطفى الحسنوي
أستاذ باحث

المنطلق

في إطار السعي نحوترسيخ مبادئ الحياة الديمقراطية بمفهومها الحداثي والمعاصر، يقترب المغرب من تطبيق نظام الجهوية الموسعة، هذا الإختيار الإستراتيجي المتأصل والمتجدر في ا

فكيف يمكن استغلال النقاش السياسي الدائر حاليا ببلادنا لأجل المساهمة في إنجاح الإصلاحات السياسية والدستورية التي تتموقع الجهوية المتقدمة أوالموسعة في قلبها ؟.

وما هي الآليات المعتمدة في التقطيع الجهوي المقترح من قبل اللجنة الإستشارية الملكية للجهوية ؟.

وكيف يمكن الإنتقال بجهويتنا إلى جهوية فاعلة تستشعر بها الساكنة المهمشة وتلمسها في حياتها ومعيشها اليوميين؟ وما مدى مشاركة المواطنين البسطاء في إنتاج القوانين الخاصة بجهتهم. أم أن القوانين لا زالت تصدر من فوق؟.

ما مواانعكاس هذه الجهوية على المواطن العادي؟ وهل نحن في حاجة إلى جهوية تحسن أوضاعنا الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، أم أن هذه الجهوية ستكون كمثيلاتها السابقة ؟.

في خضم النقاش العمومي السائد حاليا ببلادنا حول الإصلاحات السياسية والدستورية والإجتماعية، ارتأيت المساهمة بهذه الورقة المتواضعة حول الجهوية الموسعة، إذ النقاش الدائر اليوم لم يبق محصورا كالسابق على الأكاديميين، بل انتقل إلى الفاعلين السياسيين ثم إلى الفاعلين النقابيين والتربويين والمنظمات النسائية والفعاليات الشبابية وعموم الشعب : (وسائل الإعلام – أنثروبولوجيون – سوسيولوجيون – محامون ...)، فرجال ونساء التعليم يواكبون هذه القضايا ويولونها اهتماما كبيرا، فإلى جانب اهتمامهم بالشأن المهني، فإنهم يضعون ضمن أجندتهم عدد من الندوات والعروض العلمية والثقافية والتربوية التي تساهم في تقديم البدائل والأجوبة للقضايا الوطنية الكبرى، ومنها موضوع الجهوية المتقدمة كمشروع طموح يتطلب فتح نقاش وطني لإغنائه وتقويته وتمنيعه.

تقديم

بعد الإفراج عن مشروع الجهوية الموسعة، فتح الباب لبلورة نقاش جديد حول كيفية تنزيل هذا الورش الهام على أرض الواقع، لأن اعتماد جهوية موسعة ليس بالأمر الهين، فهولا يرتبط بإجراءات تقنية صرفة، بقدر ما يفرض نجاح نظام الجهوية إرادة سياسية قوية تمكن الجهات من التصرف وفق منظور جديد في التسيير والتدبير، بعيدا عن المركز وعن التعليمات الفوقية.

السقف الذي توصلت إليه اللجنة الإستشارية لم يتجاوز مسألة التنصيص القانوني على الجهوية الموسعة، إذ تم استبعاد الدسترة، ربما لأن اللجنة ارتأت غياب الظروف لذلك، إلا أن الخطاب الملكي لتاسع مارس 2011 وضع هذا المقترح جانبا، واعتبر أن دسترة الجهوية أصبح أمرا ممكنا (أخذ بطبيعة الحال التغييرات التي يشهدها العالم العربي عامة والمغرب خاصة بعين الإعتبار).

إنه تجاوز للمنطق التقليدي في التعامل مع الجهوية، ومن هذا المنطلق، يحق للمتتبع أن يبدي أكثر من تخوف، على اعتبار أن اعتماد مقاربة جديدة يحتاج أولا وقبل كل شيء اقتناعا وإيمانا بأنه لا يمكن النظر إلى الجهوية الموسعة من منظور ترابي وإداري صرف، بقدر ما أن المسألة تحتاج إلى استحضار البعد السياسي بكل ما للكلمة من معنى.

إن الوضع الحالي يحتاج بكل تأكيد إلى مقاربة جديدة تمزج بين ما هوتنموي وما هوديمقراطي، إذ سيكون من الغباء ترك الهفوات التي تؤدي إلى ظهور كوارث في التسيير والتدبير. فمن حق المغاربة أن يعيشوا اللحظة بالقطع مع المتملقين الذين بدؤوا يتربصون بالانتخابات الخاصة بمجالس الجهات، ويحاولون وضع خطط على مقاسهم ليصلوا إلى تبوؤ مناصب المسؤولية.

إن الجهوية الموسعة لا يمكن أن تعني الفوضى في التدبير بعيدا عن أعين المحاسبة والمراقبة، بالعكس الجهوية الموسعة كما اعتمدتها بلدان ديمقراطية، تروم ضمان التنمية في مختلف أنحاء البلاد، وخلق نوع من التوازن والقضاء على منطق التمييز بين المغرب النافع والمغرب غير النافع.[1]

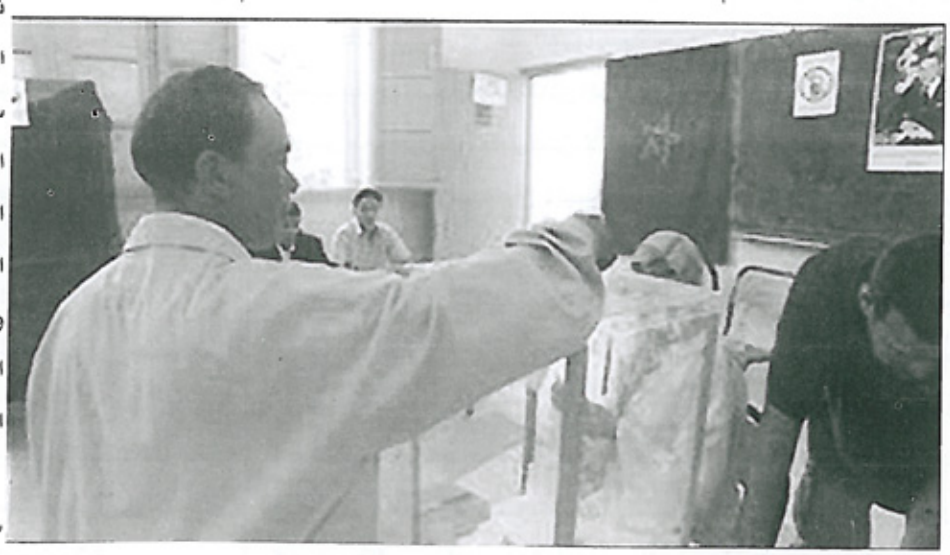

إن توجس المغاربة يجد ما يبرره في تجارب أوراش كبرى سابقة، كاد الحديث عنها يوصل على عالم أفلاطون، إلا أنه بمجرد بدء آليات الإشتغال على أرض الواقع، تتعرض الصورة للتشويه، ويصاب المرء بصدمة عدم الثقة في كل ما يقال، وهذا ما لا نتمناه لهذا الورش الهام.

إن إعتماد سياسة جهوية موسعة، يعد استمرارا للجهوية الشكلية المعتمدة منذ سنوات، مع ما يعنيه ذلك من خلق لمستويات مجالية جهوية ستؤدي إلى تغيرات هامة في البنيات السياسية والإقتصادية والإدارية للدولة، مما سيؤدي إلى ردود أفعال متباينة.

فالجهوية عموما سيرورة تحول صعبة في معظم البلدان، وإن كانت هذه الصعوبة تبدوأكبر في المجتمعات التي تتميز بتجذر تقاليد الدولة المركزية، كما هوالحال في مجتمعنا المغربي، الذي يجب أن تنخرط جميع قواه وفعالياته السياسية والمدنية وحركاته الشبابية والنسائية وغيرها، في نقاش عمومي واسع وبناء وهادف من أجل التعبئة لمناقشة المقترحات الخاصة بالجهوية الموسعة / المتقدمة.

I. التطورات التاريخية للمسألة الجهوية :

تعتبر الجهوية آلية تدبيرية لها تاريخ طويل في التفكير الإنساني والفلسفي والقانوني، فهناك من يرجع أن التنظيم الجهوي ظهر في بدايته الأولى على شكل المدن الدول بالحضارات القديمة كاليونان والرومان... وربما حتى مع بداية الدولة الإسلامية وفي عهد الإمبراطورية العثمانية.

والجهة متلا في النظام الإيطالي ثمرة تطور تاريخي طويل وحصيلة ظروف خاصة (اجتماعية وسياسية وثقافية)، إذ التنظيم الجهوي في إيطاليا ليس بحدث معاصر، بل هوأمر كان محل أخذ ورد بين معارضين ومؤيدين منذ سنة 1860م، وبمجرد سقوط النظام الفاشي أعطي للتنظيم الجهوي نفس جديد بواسطة تكريس دستور 1948م النظام اللامركزي بشكل واسع (جهة دستورية) هي انعكاس للدولة المدينة، إذ منذ القدم كانت إيطاليا تعيش في شكل مدن منفصلة تؤلف نوعا من الدويلات المستقلة، وهوما سيؤثر في اختيارات المشروع السياسي الوطني الإيطالي الذي سينتج عنه نظام وسيط بين النظام الفيدرالي والنظام الوحدوي.[2]

وتبنت ألمانيا سياسة الجهة كتنظيم إداري سياسي في دستور 1949م للتخفيف من المركزية الشديدة التي كانت تعاني منها في ظل النظام الدكتاتوري العسكري النازي، وتحت ضغط الهزيمة في الحرب العالمية الثانية : (سياسة جهوية جد متقدمة في إطار الدولة الموحدة).

أما إسبانيا فقد جعلت من الجهة عنصرا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دستور 1978م، الذي جاء كنتاج للصراع التاريخي بين دعاة الانفصال المؤسس على شرعية الاعتراف

بالخصوصيات القومية والثقافية وأنصار الوحدة (جهوية سياسية).[3]

ونجد دولا أوربية أخرى بدأت تبني الجهوية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي للتخفيف من المركزية الشديدة التي عانت منها كفرنسا (جهوية اقتصادية وإدارية وقانونية وترابية) وبلجيكا وغيرهما.

تختلف إذن التجارب العالمية في مجال الجهوية من دولة إلى أخرى تبعا لخصوصيات مجتمعاتها، الأمر الذي يتطلب منا كذلك أن نجد لأنفسنا نموذجا يتوافق مع خصوصياتنا، فالنظام الجهوي المنشود لابد أن ينبثق من الواقع المغربي، لأنه يستحيل تكييف نظام قانون أجنبي مع خصوصيات مجتمع له تاريخ طويل.

II. السياق السوسيوتاريخي لتبلور مفهوم الجهوية بالمغرب :

فرض تنوع العوامل الطبيعية والسوسيولوجية نفسه كعوامل مدعمة للخيار الجهوي بالمغرب، الذي يتميز بتنوع مؤهلاته الطبيعية والاقتصادية، مثلما يتميز بتنوع مكوناته العرقية والثقافية. فإذا نظرت إليه من الزاوية الجغرافية أوحدقت فيه من خلال التنوع والتجاذب التاريخيين أوتمعنت فيه من خلال مساره التاريخي، وجدته يمثل زخما وتجربة مميزين.

في إطار هذا الزخم والتنوع الاجتماعي والثقافي عاش المغرب على امتداد تاريخه في إطار نوع من "الحكم الذاتي" ذلك أن المجموعات القبلية الكبرى والمتنوعة كانت تتوفر على مجالس خاصة تراعي أعرافها وتقاليدها المحلية تحت أسماء متعددة، أشهرها مفهوم "الجماعة".

صحيح أن هذه البنيات التقليدية المحلية لا يمكن مقارنتها باختصاصات الجهوية بمفهومها الحديث، لكنها شكلت بداية الإرهاصات الأولية لنوع من التدبير المحلي.[4]

عرفت المسألة الجهوية بالمغرب تطورا تدريجيا، حيث قسم في فترة الحماية إلى مناطق عسكرية ومناطق مدنية، كما قسم إلى ثمان جهات سنة 1948م (تقسيم جون سيليريي Jean Célèrier).

وبعد الاستقلال عرف المغرب محاولات لتقسيم مجاله الجغرافي من خلال تقسيمه إلى تسع جهات سنة 1962 وإلى اثنتي عشرة جهة (تقسيم دانييل نوان D. Noin).

وتمخض عن ظهير 16 يونيو 1971 تقسيم المغرب إلى سبع جهات اقتصادية (الجنوب – تانسيفت – الوسط – الشمال الغربي – الوسط الشمالي – الشرق- الوسط الجنوبي)، وتميز هذا التقسيم بهيمنة النظرة الاقتصادية الصرفة.

ثم جاءت مرحلة قانون التنظيم الجماعي لسنة 1976م (أي بعد المسيرة الخضراء) والتي تعتبر بحق بداية مسلسل اللامركزية حيث استهدفت الحد من وصاية الإدارة المركزية وعملت على تقوية سلطات واختصاصات المجالس الجهوية، غير أن هذا القانون لم يستطع الخروج من جبة قانون 1971م، حيث بقي أسير تصوراته ومقتضياته نتيجة للحضور الممركز لهاجس الضبط الأمني، مما أفرغ الجهوية من كل مضامينها التنموية.

فيما عرف عقد ثمانينيات القرن الماضي زخما نظريا في بناء النظام الجهوي بالمغرب، حيث سيشكل الخطاب الملكي بتاريخ 24 أكتوبر 1984م محطة نوعية في التنظير الجهوي للمغرب الراهن، إذ ستصبح الجهة في قلب النقاشات ومركز كل الإصلاحات السياسية والاقتصادية. إلا أنه على مستوى الممارسة، تميزت هذه المرحلة باستمرارية طغيان الهاجس الأمني الذي تجسد في عقلنة اختصاصات المجالس الجهوية، كما بقي التركيز الإداري السمة المميزة لتلك المرحلة، والذي ما زالت نتائجه ترخي بظلالها على الوضع الحالي.[5]

أما في عقد تسعينيات القرن 20م، فقد تمت مأسسة الجهة مع المراجعة الدستورية لسنة 1992م، من خلال اعتبارها مؤسسة من المؤسسات الجماعية المحلية التي تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم إلى جانب العمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية، ليأتي الدستور المعدل لسنة 1996م ليبرز الارتقاء الدستوري بالجهة وفقا للفصل 100 من الدستور، لتصبح كأساس ترابي لانتخاب ثلاثة أخماس المستشارين المنتخبين في كل جهة من جهات المملكة، كما أمد ظهير 02/04/1997 هذه الجهات بإمكانات مادية ومالية، إلى جانب إحداث مجالس جهوية للحسابات وفق القانون رقم : 96.47.

لكن الممارسة العملية أظهرت محدودية قانون الجهات، الذي حمل بين طياته عوامل موته لأسباب منها :

غياب التجانس بين الجهات على مستوى الخصوصيات التاريخية والجغرافية والثقافية لكل جهة.

انعدام التوازن الاقتصادي بين

الجهات: (ضرورة إعادة توزيع الموارد الوطنية توزيعا عادلا ومتوازنا بين جميع جهات البلاد).

العامل السياسي : المتمثل في التحكم في التوازنات السياسية دون استحضار عوامل أخرى رئيسية كالعامل الاقتصادي الذي يبقى أساس التوازنات السياسية ...

فالجهوية إذن، أضحت في الوقت الحاضر موضوع الخطاب السياسي ببلادنا خاصة بعد تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذي أصبحت معه الإدارة المركزية عاجزة وحدها عن إيجاد الحلول لهذه الأزمات.

والسؤال المطروح هنا هو: إلى أي حد ستعمل الجهوية المقبلة على تحقيق أماني الشعب المغربي بعد فشل التجارب السابقة إن صح هذا الاعتقاد ؟. وما هي آليات وميكانيزمات تطوير إستراتيجية التنمية الجهوية في أفق الجهوية السياسية أوالموسعة أوالمتقدمة التي تحدث عنها الخطاب الملكي في عدة مناسبات ؟ :

1. خطاب العرش (30 – 07 – 2001) «الجهة والجهوية : رافعة قوية للتنمية».
2. خطاب 6 نونبر 2001 : (توطيد الجهوية : بمنظور التنمية الشاملة).
3. خطاب المسيرة الخضراء الذكرى 33 بتاريخ : 6 نونبر 2008 (مشروع الحكم الذاتي في الصحراء).
4. خطاب المسيرة الخضراء الذكرى 34 بتاريخ : 6 نونبر 2009 (الجهوية المتقدمة).
5. خطاب 5 يناير 2010 : (تنصيب اللجنة الملكية الاستشارية للجهوية).
6. خطاب 20 غشت 2010 : (مسار شاق وطويل لتحقيق الجهوية المتقدمة).[6]
7. خطاب 9 مارس 2011 : (الإصلاحات الدستورية والسياسية : دسترة الجهوية).

مجمل القول : إن هذا المسار التاريخي، جعل من الجهوية حقيقة لا يمكن القفز عليها في المغرب، بكل أبعادها السياسية والتنموية، بالرغم من أن هذه الحقيقة ما زالت مقيدة باعتبارات ذاتية وموضوعية، فهناك ضعف ملحوظ يعتري النخب المحلية، مثلما هناك بيروقراطية المساطر الإدارية إلى جانب ضعف الموارد المالية وإشكالية تركيز الموارد البشرية، وهي أمور وقضايا ينبغي التفكير فيها جديا في أفق التطبيق الفعلي للجهوية الموسعة أوالمتقدمة.

III. الخطوط العريضة لتقرير اللجنة الإستشارية حول الجهوية الموسعة:

هناك من يرى أن الجهوية الموسعة التي يراهن عليها المغرب، هي نتيجة حتمية للتطورات التي يعرفها ملف الصحراء، فالمغرب سيعتمد نظاما جهويا أقل من الحكم الذاتي وأوسع من الجهوية الإدارية، وهوخيار إستراتيجي لمعالجة الإشكالات التنموية والسيادية.

ومن خلال قراءة تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية الموسعة، القائم على بلورة الإرادة الملكية الرامية لتمكين المغرب من جهوية متقدمة، ديمقراطية الجوهر مكرسة للتنمية المستدامة والمندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، نستشف أن الخطوط العريضة لهذا المشروع ارتكزت على:

جعل التقطيع الجديد للجهات وظيفيا ومؤسساتيا مكرسا للتنمية الاجتماعية : (اعتماد 12 جهة بدل 16 جهة).

فتح آفاق عريضة أمام الجماعات المحلية للتدخل في كل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

جعل المجالس الجهوية مؤهلة لتدبير شؤون الجهات، وإعطائها الأولوية بخلاف باقي المجالس المنتخبة مع احترام اختصاصاتها.

تعزيز المشاركة النسائية وفق مقاربة النوع، فالمشروع راعى تعزيز الإجراءات لصالح مشاركة النساء في تدبير الشؤون الجهوية والمحلية.[7]

اقتراح إحداث صندوق التأهيل الاجتماعي للجهات، وآخر للتضامن الجهوي.

المجالس الجهوية : تعزيز موارد المجالس الجهوية بتوسيع طاقات صندوق التجهيز الجماعي وإشراك القطاع البنكي ومؤسسات الاتصالات (اتصالات المغرب، ميديتيل ...).

تحويل الجهات أهلية الاستفادة من عائدات الضريبة على القيمة المضافة، على أن يصرف نصيبها من ذلك في الإستثمار.

تبويب قانون مالية الدولة والبرامج المعدة لكل الوزارات سيكون بحسب الجهات وما يرصد لها من ميزانية.

أعضاء المجلس الجهوي ذووالصوت التقريري ينتخبون عن طريق الإنتخاب العام المباشر.

لا يحق لرئيس الجهة أن يكون نائبا

في إحدى غرفتي البرلمان.

لا يمكن لأي شخص أن يجمع بين عضوية المجالس الجهوية والإقليمية والمحلية.

رئيس المجلس الجهوي هوالآمر بالصرف والمنفذ لقرارات المجلس الجهوي.

تقليص دور الولاة والعمال في المنظور الجديد للجهوية.

تحويل الجهة إلى رافعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[8]

إحداث صندوق التأهيل الإجتماعي بكل جهة من جهات المملكة.

إحداث صندوق التضامن الجهوي بين الجهات : (تمويل المشاريع، تقديم الخدمات والإستشارات ...).

هكذا إذن يمكن اعتبار عمل اللجنة الإستشارية للجهوية، عملا جبارا وأداء علميا دسما، لأن هذه اللجنة تضم كفاءات وخبراء من مشارب وتخصصات متعددة تمتح من علم السياسة وعلم الإقتصاد وعلم الإجتماع وعلم التدبير، إلا أن هذا لا يعني أن هذه التجربة بلغت درجة الكمال، بل يمكن اعتبارها أقصى ما أنتجه الفكر المغربي بخصوص الجهوية (إذ اعتمدنا طبعا تبعية العلمي للسياسي من خلال مكونات اللجنة سالفة الذكر).

وهذا يفتح المجال لإبداء بعض الملاحظات الأساسية الممكن أن تجعل من هذا الخيار تجربة ديمقراطية رائدة، وقاطرة للتنمية المستدامة.

IV. ملاحظات أولية حول مشروع التقسيم الجهوي :

آراء واقتراحات بعض المختصين في الدراسات القانونية والسياسية ومسؤولين

جمعويين وحزبيين:

آثار مشروع التقسيم الجهوي الجديد نقاشات عميقة، باعتبار هذا الموضوع من أعقد حلقات الحوار حول الجهوية الموسعة، فإذا كان من الصعب وبكل موضوعية الحكم على عمل اللجنة المكلفة بهذا الورش الهام لكفاءة أعضائها، فإنه من الواجب إبداء الرأي بشأن مقترحاتها، لأن هذه اللحظة التاريخية والسياسية التي يعيشها المغرب، والتي تشكل فضاء للنقاش العمومي الدائر حاليا، وأولى الملاحظات هي : لماذا الجهوية الموسعة الآن ؟.

لا شك أن المغرب مرغم على نهجها في ظل مشكل الصحراء، وهذا المعطى السياسي يتماشى والمعطى الاجتماعي والاقتصادي المتمثل في ضرورة التوزيع العادل لثروات الجهة الواحدة مع مبدإ التضامن مع الجهات الفقيرة، وهنا يجب أن يتدخل المركز لرفع الحيف عن بعض الجهات، كما أن الوضع المتقدم للمغرب الممنوح له من قبل الإتحاد الأوربي سيجعل بعض جهاته تبرم اتفاقيات تعاون مع جهات من دول هذا الإتحاد. لكن بعض المحللين السياسيين ينظرون إلى مقترح اللجنة سالفة الذكر من زاوية كونه عملا سياسيا تقنيا لم يستحضر بعض الأبعاد، مثل التراكمات التاريخية والثقافية والمناخية وغيرها، فهناك من يرى أن بعض الجهات ستتحول إلى مناطق معزولة من خلال التقسيم الجديد، وهنا نخص بالذكر جهة ما يسمى بـ "درعة تافيلالت" التي تضم أشد الأقاليم فقرا وأقلها حظا من مسلسل التنمية والبنيات والتجهيزات الأساسية، وظلت إلى اليوم محاصرة بجبال الأطلس الكبير، الذي لم نتمكن إلى اليوم من اختراقه بالشكل الذي يسهل الحركة في اتجاه وارزازات والنواحي، ومن الشمال نجد السهول الخالية والقاسية في الصحراء الشرقية إلى حدود بوعرفة مع جرادة وفي الشرق الحدود الجزائرية.

نفس الشيء يمكن قوله على مشروع جهة بني ملال – خنيفرة، والذي تجاوز في التسمية وما تحمله من رمزية إقليما كبيرا كخريبكة، مع العلم أن سكان خنيفرة وميدلت مشدودين تاريخيا إلى العاصمة الإسماعيلية مكناس، التي تم ضمها إلى فاس بولمان.[9]

من جهة أخرى بينت الاحتجاجات السكانية مؤخرا عدم اقتناعها بمشروع التقسيم الجديد خاصة سكان إقليم فكيك الذين عبروا عن تذمرهم من فصل جزء من إقليميهم عن الجهة الشرقية والحاقه بجهة درعة تافيلالت. نفس الأمر عبرت عنه ساكنة طاطا وآسفي والصويرة والقصابي المعلقة بين إقليمي ميدلت وبولمان والريش وكرامة المرتبطتين بتافيلالت والملحقتين بإقليم ميدلت.

جهة الدار البيضاء – سطات : بانضمام سطات والجديدة إلى هذه الجهة يمكن اعتبارها حاليا أغنى جهات المغرب. وهذا يناقض الخطاب المتحدث على أن الجهوية تبنى على التكامل والتضامن. ما هي دواعي جمع مصادر القوة الإقتصادية في جهة واحدة، مقابل تعميق هشاشة جهات أخرى ؟.

ما موقع شمال الصحراء من الجهوية الموسعة والحكم الذاتي؟ أي سكان المناطق المجاورة لوادي نون شمالا والسمارة في الجنوب الشرقي : هناك إمتداد إثني ،دموي، وتاريخي وثقافي مع ساكنة مناطق النزاع (آيت اوسى مثلا جزء منهم ينتمي للمحبس المتنازع عليها) وهنا يبرز التاريخ الجمعي لسكان المنطقتين محل النزاع، باعتبار أن هؤلاء السكان ينتمون إلى نفس المجموعات القبلية (تكنا، الركيبات، أولاد دليم، والشرفاء وباقي القبائل)، بل ينتمون إلى نفس العروش والأفخاذ وأحيانا كثيرة إلى نفس العائلات. وبالنسبة لمناطق (كلميم، طانطان، سيدي إفني وأسا الزاك) فساكنتها لا تستفيد من الإمتيازات التي يستفيد منها سكان جنوب الطاح (الإعفاء الضريبي الشامل، دعم الموارد الغذائية، الأجر الخاص بالمناطق النائية، حملات التشغيل العامة) وذلك بالرغم من استعمال سكان هاته المناطق في تحديد الهوية باعتبارهم نازحين من جنوب الصحراء إلى شمالها : (رياض فخري: ،موقع شمال الصحراء من الجهوية الموسعة والحكم الذاتي، ج. المساء، ع 1271، ص : الرأي 22/10/10).

اعتبار بعض سكان الريف التقطيع الجهوي المطروح بمثابة انتقام من الريف وتشفي تاريخي ضد سكانه : (محمد الشامي، رئيس كونفدرالية الجمعيات الثقافية بشمال المغرب، أسبوعية ،الوطن الآن، العدد : 424 (2011-4-7).[10]

لا ينبغي الإختباء وراء التقطيع لنسف الجهوية، وإنما يجب تقوية مؤسسات الجهوية ومواردها المالية والبشرية بخلق أحزاب جهوية وفرض آليات للمراقبة والمتابعة والمحاسبة.[11]

نهج سياسة القرب من أجل التنسيق بين الجماعات داخل نفس الإقليم وداخل نفس الجهة لإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية بالدرجة الأولى (خصاص في الماء والكهرباء، الصحة، التعليم، الشغل...).[12]

إزالة ازدواجية الاختصاصات بنهج مبدإ استقلالية التسيير للجماعات الترابية مع إعادة النظر في المالية المحلية، لجعل الجهات ترقى إلى مستوى طموحات جميع شرائح الشعب، وهذا يتطلب الانتقال من جهوية الوصاية إلى الجهوية الموسعة القائمة على الحكامة الجيدة والمصداقية والشفافية والمساءلة والفعالية والمشاركة والمسؤولية والعدالة والمساواة والثقة ...[13]

يجب أن تتأسس الجهوية الجديدة على نموذج تنموي سياسي واقتصادي واجتماعي مغربي – مغربي تضمن فيه جميع حريات الفكر وحرية المرأة والرجل، حرية المبادرة والابتكار والرأي والصحافة مع الحرص على احترام كافة الواجبات لإحداث قطيعة مع الفوضى وتشييع المرأة والجشع والانحراف والرداءة والبذاءة والمساس بالقيم والمؤسسات الوطنية.[14]

ضرورة ربط مشروع الجهوية الموسعة بالمشروع المجتمعي لتحقيق سياسة مندمجة للتنمية الشاملة، مما يستلزم التخلي عن سياسة البرامج القطاعية والإبتعاد عن إعادة سن التمركز على صعيد الجهة.[15]

التشديد على ضرورة مصاحبة مشروع الجهوية الموسعة بإصلاحات

سياسية ودستورية في مقدمتها دسترة الجهة وتعديل قانون الأحزاب ومراجعة مقتضيات مدونة الإنتخابات ومحاربة الفساد وإصلاح القضاء.

إصلاح المنظومة التعليمية بقطاعيها المدرسي والعالي اعتبارا لكون الجامعة مشتلا للإستثمار في الرأسمال البشري: (سن سياسة تعليمية تلائم احتياجات الجهة وانتظاراتها التنموية).

ضرورة تماهي التقسيم الجهوي مع الهويات المتنوعة : (توظيف الثقافة في مشاريع التنمية الجهوية والبحث العلمي).

مراجعة قوانين الإستثمار والتصنيف الضريبي : (تعديل قانون المالية وقانون الجبايات المحلية).

الحاجة إلى التفاعل الإيجابي مع انتظارات المواطنين بخصوص الإصلاحات السياسية والدستورية وعلى رأسها الجهوية الموسعة.

خاتمة

إن مناقشة مقترحات اللجنة الإستشارية للجهوية، لا يعني رفض اعتماد الجهوية، لأن رفض تصور معين لهذا الورش الهام ليس رفضا لمبدإ الجهوية والإصلاحات المرتبطة بها. فالمغاربة الذين اعتادوا تنظيما ترابيا معينا وعاشوا في كنفه عقودا طويلة، لابد أن تكون لديهم بعض الإحترازات أمام الجهوية الموسعة.

كما أن طبيعة الدينامية السياسية الداخلية وتحولات المحيط العربي وتفاعل القوى الدولية مع رهانات الساحة الوطنية، كلها عوامل ستكون حاسمة وإن بدرجات متفاوتة في الصيغة النهائية التي سيرسوعليها دستور 2011م. وبين الحدين الأدنى والأعلى – ستدون في النهاية – الصيغة الأكثر تعبيرا عن موازين القوى السياسية والمجتمعية، والأكثر إنسجاما مع حجم وتأثير قوى الإصلاح داخل المجتمع المغربي كما داخل الدولة.

هوامش

1 – نص تقرير اللجنة الإستشارية حول الجهوية الموسعة – جريدة «العلم». العدد 21922، الإثنين 10 ربيع الثاني 1432هـ الموافق لـ 14 مارس 2011م، ص : 7-6-5-4.

2 – ذ. محمد الأعرج : (الجهوية كبناء قانوني وسياسي)، جريدة "المنعطف" العدد : 3647، الأربعاء 2 ربيع الأول 1431هـ/الموافق لـ 17 فبراير 2010م، ص : 2.

3 – جواد الرباع : (المحلية في الخطاب السياسي المغربي وسؤال التنمية الجهوية) جريدة "المساء" العدد : 1080، الجمعة 12 مارس 2010 ص : 8.

4 – محمد زين الدين : (التطورات التاريخية للمسألة الجهوية بالمغرب –1–) جريدة "المساء" العدد : 1150، الأربعاء 2 يونيو2010، ص : 6.

5 – محمد زين الدين : (التطورات التاريخية للمسألة الجهوية بالمغرب –2–) جريدة "المساء" العدد : 1151، الخميس 3 يونيو2010، ص : 8.

6 – ذ. محمد اليعكوبي : (مفهوم الجهوية المتقدمة في الخطب الملكية) جريدة "المساء" العدد : 1325، الإثنين 27 دجنبر 2010 ص : 8.

+ وفي مجلة : (منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية) سلسلة "مواضيع الساعة" عدد خاص –71– "الجهوية الموسعة ونظام الحكم الذاتي" – دراسات مختارة – الطبعة الأولى (2011) ص : 17–18.

7 – الجهوية المتقدمة لمحوصورة "المغرب النافع" : (الصباح السياسي) جريدة "الصباح". العدد : 3408، الإثنين 28/3/2011 ص : 7-6-5.

8 – منير الشرقي : (الجهوية القادمة ... تدبير جديد بصلاحيات جديدة)، جريدة: "الإتحاد الإشتراكي"، الإثنين 28 مارس 2011، ص : 12.

9 – عادل بن حمزة : (ملاحظات أولية حول مشروع التقسيم الجهوي)، جريدة "العلم" العدد : 21922، الإثنين 10 ربيع الثاني 1432هـ/14 مارس 2011م، ص : 3.

10 – ست وصفات لإنقاذ مشروع الجهوية : (أسبوعية : الوطن الآن) "ملفات الساعة" ص : (6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17)، العدد : 424 الخميس 7 أبريل 2011.

11 – الدكتور مصطفى مشيش العلمي : (مغرب الجهات)، مؤسسة سيدي مشيش العلمي 21، الطبعة الأولى (2011) – دار البوكيلي للطباعة والنشر – القنيطرة – (المغرب) ص : 202–201–200.

12 – القناة الثانية المغربية (2M) "برنامج مباشرة معكم" التاسعة و20 دقيقة، الأربعاء 6 أبريل 2011.

13 – د. عبد الغني الشاوي : (الجهة كمجال لتطبيق الحكامة الجيدة) – "منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية" مرجع سابق، ص : 59–60–61–62–63.

14 – ذ. نجيب ميكو: (آفاق الفكر المتعدد على خطى الجهوية المتقدمة) جريدة "المساء" العدد : 1070، الإثنين 1 مارس 2010، ص : 9.

15 – ذ. طارق أثلاثي : (الجهوية الموسعة وإكراه المسألة التدبيرية)، جريدة "المساء" العدد : 1128، الجمعة 7 ماي 2010، ص : 8.

خطورة ازدواجية اللغة في دستور 2011

حوار مع النقيب:
عبد الرحمن بن عمرو

أجرى الحوار : د. المختار بنعبدلاوي

عبد الرحمن بن عمرورجل حاضر على كل الواجهات؛ نجده في الثقافة كما في السياسة، كما نجده رجلا مؤسسا ومواكبا للفعل الحقوقي المغربي. عندما توجهنا إليه بهذه الحوار، كنا نتغيى التوجه إلى رجل تتقاطع فيه هذه الأبعاد، يحظى بالاستقلالية المعنوية، وبالقدرة على أن يتحدث، دونما مواربة، كما يفكر، بصراحة ووضوح، دونما خوف من ضغوطات أوبحث عن مغانم.إن مسألة ازدواجية اللغة الرسمية التي يعد بها مشروع الدستور الحالي، هي من أخطر القضايا المطروحة، التي تستحق أن تكون موضوع استفتاء مستقل وسنفرد نظرا لأهميتها وخطورتها على مستقبل المغاربة... ترسيم "الأمازيغية" ليس مجرد هدية يقدمها الدستور إلى المغاربة... إن خلق وترسيم لغة جديدة قد يؤدي إلى تعطيل الاندماج الاجتماعي، وخلق جدار اجتماعي ثقافي فاصل، ونمط مغاير في التفكير والسلوك، وحساسيات سياسية تعيد إنتاج نفسها، كما نرى ذلك اليوم في دول مثل بلجيكا وكندا.من أجل طرح هذه المسألة ضمن حوار شامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد هذا المقترح، ويستقرئ إسقاطاتها الاجتماعية والسياسية، ارتأينا أن نتوجه إلى الأستاذ النقيب عبد الرحمن بن عمروبهذه الأسئلة.

خطورة ازدواجية اللغة في دستور 2011

حوار مع النقيب:
عبد الرحمن بن عمرو

هل يمكنكم أن تقدموا لنا وصفا عاما للوضعية اللغوية في المغرب، وللاعتبارات التي خصع لها الترسيم، على وجه الإجمال، في الحالة المغربية؟

حاليا يوجد في المغرب لغة واحدة، هي اللغة العربية الفصحى، وعدة لهجات متنوعة من بينها:

اللهجات الأمازيغية التي تعتبر ثلاث منها رئيسية هي الريفية والسوسية والأطلسية.

اللهجات العربية.

اللهجة الحسانية.

واللغة العربية الفصحى هي الوحيدة المرسمة دستوريا ابتداء من دستور 1962 ولازالت كذلك لغاية تاريخه حيث أكد دستور 1996 على رسميتها.

ويرجع سبب ترسيمها إلى عدة عوامل من بينها:

العامل الديني: حيث نزل بها القرآن وبحروفها جمع القرآن.

العامل التاريخي: حيث منذ انتشار وامتداد الإسلام للمغرب وهي تستعمل في التواصل سواء على مستوى القطاعات والمؤسسات العامة أوالخاصة...

العامل السياسي الذي يتمثل، من بين ما يتمثل، في كون المغرب عضوا في الجامعة العربية التي جميع أعضائها مرسمين للغة العربية.

العامل الجغرافي: حيث المغرب يجاور أقطارا يربطها معها، ليس فقط كونها جميعها مرسمة في دساتيرها للعربية، وإنما أيضا ماض طويل من التعامل والتعاون والكفاح على كافة المستويات كما يربط المغرب بجيرانه مستقبل واعد بتحقيق العديد من الآمال والرغبات لشعوب المنطقة...

العامل الدولي: حيث إن اللغة العربية الفصحى مرسمة في العديد من المنظمات الدولية في مقدمتها الأمم المتحدة، بكافة الأجهزة والمنظمات التابعة لها، والإتحاد الإفريقي، والمنظمة الإسلامية للعلوم والثقافة (ايسيسكو).

العامل التأهيلي: حيث إن اللغة العربية كانت وما زالت هي المؤهلة، على المستوى الفكري والإنتاج المعرفي، للترسيم بالنسبة لباقي اللهجات...

العامل التكليفي: حيث إن ترسيم أكثر من لغة واحدة يضاعف من تكاليف الدولة المالية لما يتطلبه الترسيم من إعداد بشري مؤطر ومن توفير مالي ضخم...

على أن أهم عامل من العوامل والمذكورة في ترسيم لغة أوأكثر من اللغات هوعاملان الأول: العامل التأهيلي، أي أن تكون اللغة المرسمة أقوى من غيرها سواء على مستوى التواصل بين أكبر عدد من فئات المجتمع أوعلى مستوى الإنتاج الفكري والمعرفي والثاني: عامل الكلفة البشرية والمادية.

ومع أن اللغة العربية الفصحى هي الوحيدة المرسمة دستوريا بالمغرب فإنها، من الناحية الفعلية، غير مستعملة في الأغلبية الساحقة من الإدارات والمؤسسات العمومية، بينما اللغة الفرنسية، الغير مرسمة دستوريا، هي المهيمنة في الاستعمال، ليس فقط على مستوى الأغلبية الساحقة من الإدارات والمؤسسات العمومية وانما أيضا في أغلبية القطاعات والمؤسسات الخاصة...

ويجب التذكير بهذه المناسبة بأنه إذا كان هناك نوع من الخلاف حول متطلبات ترسيم اللهجات الأمازيغية المنمطة من قبل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فإنه يكاد لا يوجد خلاف حول الهوية المغربية، فهي: ثلاثية الأبعاد أمازيغية - عربية - إسلامية، ويضيف البعض إلى ذلك بأن الهوية المغربية متفاعلة مع جذورها الإفريقية والمتوسطية.

لماذا تصل التوترات إلى الدرجة القصوى مع بعض النشطاء الأمازيغيين عندما ينطلق بعض الباحثين، ولوبصورة افتراضية، من إمكانية وجود روابط مشتركة بين العربية والأمازيغية؟

مما لا شك فيه بأن هناك - على مستوى الهوية، روابط بين العرب والأمازيغ ونتج عنها إنسان واحد هوالإنسان المغربي الذي لا يمكن الادعاء بأنه عربي خالص أوأمازيغي خالص، وهي روابط ساهم في

لحمها وترسيخها الدين والتاريخ والزواج المختلط والوحدة الترابية ووحدة المشاكل والرغبات والآمال والكفاح والنضال والتضحيات...

كما توجد تأثيرات متبادلة، على المستوى اللغوي، بين اللهجات الأمازيغية واللهجات العربية، حيث توجد العديد من المسميات والتعبيرات العربية مصدرها الأمازيغية والعكس صحيح، إذ هناك الكثير من المسميات والتعبيرات الأمازيغية مصدرها العربية.

بل أكثر من ذلك، فإنه من الثابت تاريخيا أن بعض القبائل العربية تمزغت لغويا وأخرى أمازيغية تعربت لغويا.

ويمكن حصر أسباب التوتر، المحدود الحجم في كون بعض المثقفين الأمازيغ المنضوين تحت لواء جمعيات ثقافية يدعون بان الأمازيغية مهمشة بسبب عدم استعمالها بالمرافق والمؤسسات العمومية وفي التعليم والقضاء والإعلام...، وأن عدم هذا الاستعمال يعتبر مسا بمبدأ حقوقي وهومبدأ المساواة مع العربية المستعملة في المرافق والمؤسسات العمومية المشار إليها، وأن سبب عدم استعمال الأمازيغية هوكون العربية مرسمة دستوريا، على خلاف الأمازيغية التي ليست كذلك. ومن بين ما يرد على هذا الادعاء ما يلي:

إن اللغة أواللهجة أوهما معا، هي مجرد أداة للتواصل وبالتالي لا يمكن اعتبارها، حسب المعايير الدولية لحقوق الإنسان، حقا من حقوق الإنسان التي يجب، فيما يخص الترسيم، مساواة جميع اللغات واللهجات فيه (أي في الترسيم)، إذ لا يوجد أي إعلان أوعهد دولي صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يقضي بترسيم جميع اللغات وجميع اللهجات المتداولة في العالم، وانما تنحصر الحقوق اللغوية، على مستوى المواثيق

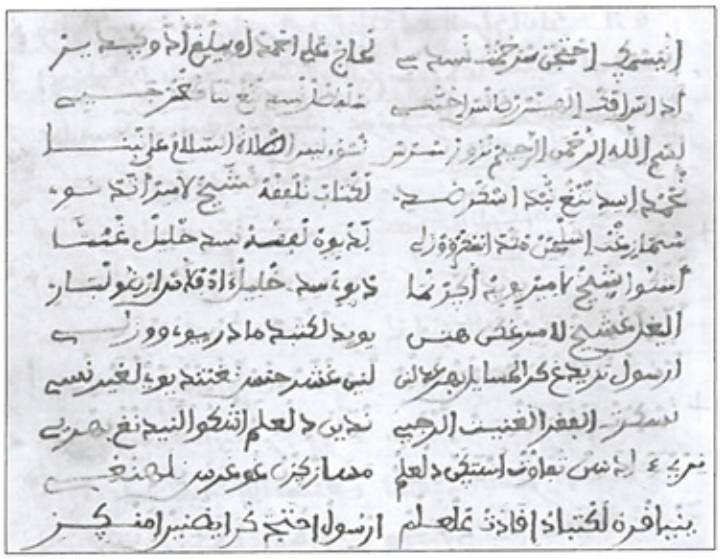

الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، في وجوب عدم اضطهاد أي لغة من اللغة وأية لهجة من اللهجات وان يتم توفير الحماية لها لكي تتعرف وتتطور وتشاع...

ولوكان الترسيم يدخل في نطاق مبدإ المساواة، الذي هومن مبادئ حقوق الإنسان، لكان لزاما على هيئة الأمم المتحدة أن ترسم جميع لغات الدول الأعضاء بها (يتجاوز عدد الأعضاء 192 دولة) في حين أنها لم ترسم سوى ست لغات ضمنها العربية الفصحى، ولكان على المغرب أن يرسم، بالإضافة إلى اللغة العربية الفصحى، جميع اللهجات العربية والامازيغية واللهجة الحسانية... وبطبيعة الحال فإن جميع اللهجات المغربية هي إرث ثقافي يجب المحافظة عليه وتطويره وحمايته.

ولا مانع من الناحية المنطقية والعدالة من أن ترسم جميع هذه اللهجات متى تأهلت لذلك وتوفرت، كما ونوعا، الإمكانيات البشرية والمادية لهذا الترسيم.

هل يعني الانخراط في الحركة الثقافية الأمازيغية بالضرورة العداء للعربية والإسلام كما هوالحال لدى عدد من هؤلاء النشطاء؟ وكيف نفسر هذا العداء؟ ولماذا لا نلمس أية حساسية لدى هؤلاء من الهيمنة الفعلية للفرنسية، التي يمكن اعتبارها "اللغة الرسمية الفعلية" للمغرب؟

من المفروض ألا يترتب على ترسيم العربية وحدها أي عداء من قبل دعاة ترسيم الأمازيغية، كما أن المطالبة بهذا الترسيم والمجادلة حول وجاهته وبرراته ينبغي ألا يؤدي إلى خلق أي توتر أوتعصب أوعداء في مواجهة أصحاب المطالبة، ذلك، وكما أشرت إلى ذلك سابقا، فإن اللغة العربية الفصحى وجميع اللهجات المستعملة بالمجتمع المغربي، تعتبر إرثا ثقافيا لجميع المغاربة يجب المحافظة عليه وحمايته والدفاع عنه...

ومع ذلك، ولغاية تاريخه، لم نشاهد أي موقف صريح، سواء من قبل دعاة ترسيم الامازيغية أومن طرف المتفرنسين، موقفا يستنكرون من خلاله هيمنة اللغة الفرنسية، الغير مرسمة، على جميع مرافق الدولة ومؤسساتها العمومية، ويطالبون بتطبيق وتفعيل مقتضيات الدستور الذي يجعل من العربية اللغة الوحيدة المرسمة بما يفرضه هذا الترسيم من وجوب استعمالها وحدها في كافة المرافق والمؤسسات العمومية...

كيف تفسرون ميل عدد من النشطاء الأمازيغيين إلى إقرار الحرف اللاتيني قبل التوافق على تيفيناغ مع أن العادة جرت على كتابة الأمازيغية بالحرف العربي؟

من جهة نظري فإن اختيار الحرف التيفيناغي خطأ، وكان الخطأ سيكون أكبر لواختير الحرف اللاتيني، ليس فقط لأسباب دينية (كتابة القرآن بالحرف العربي) وليس ولأن الحرف العربي متبنى، في الكتابة، في جميع الأقطار العربية وفي أغلبية الدول الإسلامية (إيران - الباكستان - أفغانستان...) وإنما بالإضافة لذلك، لأنه من الوجهة التاريخية، فإن بعض المؤلفات التي كتبت باللغة الأمازيغية كتبت بالحرف العربي، وليس بالحرف التيفيناغي، ولأنه، من ناحية أخرى، فإن كتابة الأمازيغية بالحرف العربي كان سيوفر جهدا ووقتا ومصاريف في تعليم وتعلم الأمازيغية وفي استعمالها، عند الاقتضاء، في الإدارات والمؤسسات العمومية...

يتميز عدد من النشطاء ليس فقط بالعداء للعربية، ولكن بالإلحاح على تبني قراءة تاريخية معاكسة للإجماع الوطني، كما هوالحال بالنسبة للموقف من الظهير البربري؟

يعتبر الظهير البربري المؤرخ في: 16 /5/ 1930 والصادر عن الحماية الفرنسية للمغرب، أحد الوسائل التي استعملها الاستعمار الفرنسي من أجل تأبيد وجوده في المغرب وتأبيد هيمنة اللغة الفرنسية على مختلف الدواليب والأجهزة الرسمية سواء في عهد الحماية أوفي عهد الاستقلال. ومن أجل الوصول إلى الهدفين المذكورين سلك الاستعمار الفرنسي طريقين متكاملين:

الأول: تهميش اللغة العربية، عن طريق العمل، بكافة الوسائل، على عدم استعمالها في مختلف المؤسسات العامة، وعلى رأسها التعليم، وكذلك في المؤسسات والقطاعات الخاصة.

الثاني: إحداث التفرقة، وبالتالي تفكيك الوحدة الوطنية، بين الجهات

الناطقة باللهجات العربية وتلك الناطقة باللهجات الامازيغية، ومن الوسائل التي استعملت في هذا الخصوص الظهير البربري المؤرخ في 16 /5/ 1930 والذي يحمل العنوان التالي:

" ظهير شريف يصبح بموجبه قانونيا مطابقا للأصول المرعية سير شؤون العدلية الحالي في القبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية ". وقد جاء في الفصل الثاني من هذا الظهير بان المحاكم العرفية المنصبة في القبائل البربرية، تبث، حسب العوائد المحلية، :

في الدعاوي المدنية أوالتجارية والدعاوى المختصة بالعقارات أوالمنقولات.

وفي الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية أوبأمور الإرث.

ويستهدف هذا الظهير أساسا التفرقة بين سكان المناطق الناطقة باللهجات العربية وسكان المناطق الناطقة باللهجات الأمازيغية، وذلك على مستويين اثنين:

المستوى الأول: أن الأولى (الناطقة بالعربية)، تطبق فيها القوانين الوضعية، سواء منها المنشورة بالجريدة الرسمية أوالمستمدة من الشريعة الإسلامية في نطاق المعاملات. والثانية (الناطقة بالأمازيغية) تطبق فيها العوائد المحلية البربرية على النزاعات المدنية والتجارية والعقارية والمنقولاتية والمعروضة على المحاكم العرفية.

المستوى الثاني: أن الأولى (الناطقة بالعربية) تطبق فيها الشريعة الإسلامية على الأحوال الشخصية (الزواج – الطلاق والإنابة الشرعية – والوصايا...) وعلى الإرث. بينما الثانية (الناطقة بالامازيغية)، لا تطبق فيها الشريعة الإسلامية وإنما العوائد المحلية القبلية، الأمر الذي يعني أن المستعمر يستهدف من هذا المقتضى فك الارتباط الأخوي النضالي عن طريق عدم تطبيق الشريعة الإسلامية عليهما معا، وذلك باعتبارها أحد عوامل تقوية هذا الارتباط...

طرح الخطاب الملكي بأجدير سنة 2001: تصورا يقوم على خلق: "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية" و"مؤسسة محمد السادس للغة العربية" لماذا لم تر هذه المؤسسة الأخيرة النور رغم كل هذه السنوات التي مرت على الخطاب؟

بالنسبة للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية لا يمكننا إلا أن نصفق لوجوده على أساس أنه سيساهم في تطوير الثقافة واللغة الأمازيغية ونتمنى أن يصل هذا التطوير إلى الحد الذي يؤهل اللغة الأمازيغية للترسيم بجانب أختها اللغة العربية الفصحى.

أما لماذا لم تر "مؤسسة محمد السادس للغة العربية" النور، رغم مرور عشر سنوات على الخطاب الملكي الذي أشار إليها، فهوسؤال وجيه والمفروض أن يوجه إلى محمد السادس ليجيب عليه...

هل تستوفي اللغة المخبرية التي أنشأها : "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية" الشروط الضرورية للدسترة بصفتها لغة رسمية؟

لا علم لي باللغة المخبرية التي أنشأها "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية" ولا بالمعايير التي ارتكزت عليها لإخراجها للوجود، كما أنه لا يمكنني الادعاء بمعرفتي للهجات الأمازيغية، حتى يمكنني الحكم على مدى الارتباط والتشابه بين هذه اللهجات واللغة المخبرية.

وكل ما يمكنني قوله في هذا الخصوص، استنادا على أقوال بعض المطلعين، هوأمران:

الأول: أنه لا علاقة بين اللهجات الأمازيغية وبين هذه اللغة المخبرية.

الثاني: إن من ينكرون، من الأمازيغ، على اللغة العربية الفصحى رسميتها، على اعتبار أنه لا علاقة لها باللهجات العربية، يتناقضون مع أنفسهم عندما لا يجدون غضاضة في القول بضرورة ترسيم اللغة المخبرية رغم التفاوت بينها وبين اللهجات الامازيغية...

ما هي الالتزامات التي تترتب على الدولة المغربية، من الناحية القانونية، في حال التنصيص على: الأمازيغية لغة رسمية؟

في حالة ترسيم اللغة الأمازيغية فإن من بين ما سيترتب على هذا الترسيم ما يلي:

أ - في حالة الترسيم الكلي: فإنه سيترتب على ذلك وجوب استعمال اللغة الامازيغية في جميع المرافق والمؤسسات العمومية (الإدارة - التعليم - القضاء - الإعلام - تشريعات البرلمان ومناقشاته - الخطب الملكية - تصريحات الوزراء - اجتماعات مجلس الحكومة ومجلس الوزراء - الجريدة الرسمية - الإعلام العمومي - نفس البرامج المذاعة والمتلفزة يجب أن تكون بالعربية وبالامازيغية - المعاهدات الدولية يجب أن تحرر، فيما يخص الطرف المغربي باللغتين العربية والأمازيغية...إلخ).

ب - إذا كان الترسيم جزئيا وبمراحل، فإن المرفق المرسم باللغة الأمازيغية سيكون عليه استعمالها في جميع تصرفاته وأنشطته وقراراته ومعاملاته. ولنضرب مثلا بأن الترسيم سيبدأ بمرفق القضاء، فإن ترسيم الأمازيغية به سيترتب عليه من بين ما سيترتب:

- تحرير مقالات الدعوى ومذكراتها بالامازيغية والعربية، تبليغ الإجراءات بالامازيغية وبالعربية.
- المناقشات والمرافعات باللغتين...
- تحرير الأحكام والقرارات القضائية باللغتين...
- إجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات باللغتين...

ج - على المستوى البشري: يجب توفير الأطر الكافية، كما ونوعا (قضاة وكتاب الضبط وأعوان وضاربات على آلات الطبع) من أجل القيام بالإجراءات وتحرير الأحكام بالغتين العربية والأمازيغية.

ح - على المستوى المادي: ضرورة التوفير الكمي والكيفي، لكافة التجهيزات والمطبوعات المتعلقة بالأمازيغية (آلات الطبع بحرف تيفيناغ - مطبوعات بالأمازيغية وبحرف تيفيناغ)...

هل يحمل إقرار ازدواجية اللغة الرسمية أية مخاطر على المُغرب في المستقبل؟

حسب التجارب، فإن الترسيم لأكثر من لغة واحدة، وكثيرا ما يكون في الدول الفيدرالية، يساهم في خلق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي تسهيل الانفصال، حيث ينبثق عن الدولة الأم المركزية، دويلات مستقلة تمام الاستقلال عن الدولة المركزية. والأمثلة موجودة في هذا الخصوص ومن بينها:

بلجيكا الفيدرالية: المرسمة للغتين هما الفرنسية والفلامانية، حيث تعيش هذه الدولة أزمات سياسية مستمرة، خاصة على مستوى تشكيل الحكومات المركزية...

كندا الفدرالية: المرسمة للغتين هما الفرنسية والإنجليزية، حيث إن مقاطعة الكيبيك الناطقة أغلبيتها بالفرنسية كادت في أحد الاستفتاءات أن تختار الانفصال التام عن كندا.

العراق: حيث سبق للنظام البعثي أن رسم بالمنطقة الكردية اللغتين العربية والكردية، وهاهي المنطقة الكردية، في ظل الاحتلال الأمريكي، تسير نحوالانفصال التام عن العراق، بادئة باستبعاد اللغة العربية عن الاستعمال، وبإحداث راية خاصة بالمنطقة والبقية تأتي...

قصص
قصيرة جدا

جمال الدين الخضيري

عصا الترحال

بعد النهل والرمل كانوا.

سعارا وجنونا، تشظت الربوع تحت وطأة صراخهم. جأروا، جهروا:

ارحلْ مدحورا

ما أنا براحل.

ارحلْ ثكلتكَ أيامكَ.

ما أنا براحل يا...

قالت نملة: ليحطمننا الجندُ وهم يشعرون.

وما كادوا يشرعون حتى هبت زوبعة مباغتة كالعطسة، هشمت عصا الترحال، وأصبحت المسالك ذات محالك ومسالك.

الذيل والتكملة

قال نابشٌ في النوايا:

نَوى البَرقَ وليس الحَرقَ.

يتمثل المشهد أمامي منبثقا من صدى العويل على الشكل الآتي :

طيفٌ يتقدم الجحافلَ هارقا على نفسه ما تيسر من البنزين. قبل أن تطوقه أكثر من هراوة، يرشقه طيف آخر بسيجارته مشعلا شواظ الفتيل.

وكلما سمعتُ مناوشاتهم حول المنزلة ما بين الهرق والحرق أقول:

زَيتُ القنديل ذيل وعود الثقاب تكملة.

القطط في بلادي

لم أَرَ القطط في بلادي قطُّ تأكل من خشاش الأرض أوتوغل في جوف الفَرى. نقطٌ عازمةٌ نازحةٌ تنتظم في طوابير.

أراهُ كالقدر يدفع بتؤدة وتؤاسي دراجته الهوائية، من بعيد تتلاشى بقات صوته، بإصرار يعرض بضاعته. عندما لا يجد كعادته مقتنيا للسمك الذي تنوء به دراجته يبصقه على الطوابير المتمططة خلفه، وبوجهه الطيني ينسف المثل الصيني، ضارعا رافعا وجهه نحو الأعلى:

– يا سماك السماء هل من حاجة لتعلّم صيد الأسماك؟!

المَنعُ المنسوخ

منع الحجاب، والتبجّح بالتعاويز، والشمس الساطعة من مركز الشرق. وعندما عم الزحف واستشرى الحرق انسل هاربا متنكرا في الحجاب، متلفعا بالتعاويز، لائذا بواد شرقي غير ذي زرع.

احتفال

لأنبه عراة حفاة

ضحوا في يوم العيد بسلحفاة.

ليس اغتيالا لبطئها وبطئها.

ولا اشتباه للحمها.

ولا، ولا ...

فقط لأن فرحتهم العيدية لن تكتمل إلا على أنغام قيثارة مصنوعة من قوقعة سلحفاة.

طيتان

افرض مثلا أنهم سألوك عن الفرق ما بين طيتين:

واحدة باسقة لكنها تزهر ولا تثمر، وأخرى تلتصق بالأرض وتتمرغ بالتراب بيد أنها تزهر وتثمر.

أجزم أنك لن تعرف الجواب إلا إذا استطيت قمة شجرة الصفصاف، حينذاك سترى أحزمة يتأبط ذراعيها، حتى يستقرا تحت الشجرة، فيحصل ما يحصل من أمر الاستلقاء والتمرغ بالتراب.

لوكنت مكانك لجلبت فأسا وقطعت هذه الطية الصفصافة التي لم أرها أبدا تثمر.

الأعرج

أعمى يحمل أعرج.

حامل مُساق، ومحمول سائق مُحيط بعينيه للأذى.

في التلة ناداى الأعرج على فتاة وأوغلا في الحديث.

لما مضت لسبيلها سأله الأعمى عمن تكون. قال الأعرج بحنق:

- إنها أختي

- مخاتل خبيث، أتظن أنك تحمل على هودج، أي أخت هاته التي يتمطى لها .... كدت تثقب الرقبة التي تحملك!

- ليس على الأعمى حرج إذا عاجل وهم.

- ولا على الأعرج حرج إذا هاج وماج.

الوطن والحلم والاغتيال

«تابع»

شعر محمد علي حيدر

يا وطني
ما أبشع الصمت، وما أبشعنا:
في صمتنا
في جهلنا
في جوعنا
في فقرنا
ما أبشع الجَلَدَ، وما أبشعنا:
مجلودين تنحني ظهورنا في خشعة
للاضطهاد...

(7)

يا وطني
يا وطنا يوقظني من حلمي
يا وطنا يمنعني من حلمي
ها أنذا يا وطني
يغتالني حلمي
يعجبني حلمي
ها أنذا يا وطني
رغما عن أنف المحنْ
أحلم بالنصر القريبْ
بالبسمة العذراء في الفجر الوليدْ
بالشمس يمتص شعاعُها برودةَ الجليدْ
يا وطني
غدا، وما يوم غدٍ عنا ببعيدْ
تنبجس الأرض عيونا، وربيعا أخضرَا
تشتعل الفرحة نورا، وشعاعا أصفرَا
وتورق الآمال حبّا.. أنضرَا.

(8)

يا وطني
ما أجمل الحلمَ، وإن كان سرابا ومنامْ
فالحلم خمر ومدامْ
رغم العذاب والظلامْ...
فليمرح الأطفالُ، يهدل الحمامْ
في نشوة الحلم، في خدر المُدامْ
فاليأس ظلمٌ وظلامْ
والحلم خمر ومدامْ
فلتشتعل حرب الحرف والكلامْ
ولنستيقظْ من سبات الموتِ
فتنجلي أنوارنا في وهجات البعثِ...

(9)

يا سادتي
من أشعل النار المجوسية في ذا الوطن؟
من قال للغربان عشّشي
تناسلي بهذا الوطن؟
ثم اطردي الحَمَام من أعشاشهِ
وحلّقي آمنَةً
ثم ارقصي نشوانة بقتلهِ؟!

(10)

يا وطني
من علّم الناسَ استحسان النعيبْ؟!
والرقص في مأدبة الدمع النحيبْ؟!

من منع القلبَ الوجيبُ؟!
من قال للشمس وداعا في المغيب؟!
لأننا في الليل نحضن الحبيبْ
فلا تعودي
نحن لا نعشق إلا في الليل وحدهُ
كل حبيب وغريبْ؛
(11)
يا وطني
واهاً من الظلم، من الطغيانِ،
واهاً من الصمتِ، من الإذعانِ،
واهاً من القتل، من الأكفانِ،
واهاً من الجوع، من الحرمانِ،
في لغة الجَلْد، وفي السلطان.
يا وطني
نموت مرتين؛
مرة من الخوف،
ومرة من السجَّانِ.
أما أنا، يا وطني
أعلنها من غير خوفٍ صيحةَ
فليقتلوني مرة
لأنني أرفض أن يغتالوني مرتينْ...
(12)
يا وطني
أقول للريح اعصفي
ولا تكفي
ها أنا أحمل روحي
فوق كفي
فاحمليني نسمة
تذوب من شوقي وعنفي
قبسا يضيء كهف الخوفِ.
(13)

يا وطني
قد خرس اللسان، لكن لم تخرس العيونُ
يا وطني
ما يكتمُ اللسانُ تحكيه العيونْ
لكننا نفر من همس العيون والجفونْ
في صلفٍ، وفي جنونْ
لكنها لا تعمى الأبصارُ
وإنما تعمى القلوب في الصدورْ...
(14)
يا وطني
يبكي الندى في مقلة الزهر النَّضيرْ
يقول: من أفسد أنسامي ولوَّث العبيرُ
يبكي الندى، ينشد راحة الضميرُ
في عالم ضحل، فقيرْ
يعشق أبواق الزعيق والنفيرُ
يعشق كل سافل، كل حقيرْ
إلا راحة الضميرْ
إلا راحة الضميرُ
(15)
يا سادتي
الأرض عطشى للدَم
فلنسقها دما
لنَمْسَح الدموعَ من مآقينا
فما عاد البكا، يشفينا
والجرح لا يَلْأَمُهُ
إلا الدم
والأرض من غير دم
صحراء من غير زروعْ
والجسم من غير جروحْ
مزبلة للعفنِ...
(16)

يا سادتي
اليوم ينطق اللسان بالذي ظل الفؤاد يكتمُ
ينهمر المكنون دونه الحِمَام والدم
هذا أوان الفضح، هذا الموسمُ
يا سادتي، أسألكم
ماذا يفعل المنافقون بيننا؟ لماذا نبكمُ؟
ماذا يبقى بعد خسران النفس، والرضى بالزور
من شيء عليه نندمُ؟!
يا سادتي
والله ما دمنا منافقين، حتما نُهْزَمُ
والله ما دمنا صامتين، حتما نُظْلَمُ
ماذا نقول؟ ثم ماذا نزعم؟
مقت أن نقول ما لا يُفْعَلُ
أحلامنا ضاعت، وتاه العقل، وانسد الفمُ
والله ما دمنا منافقين، حتما نُهْزَمُ
ماذا يبقى بعد خسران النفس، والرضى بالزور
من شيء عليه نندمُ؟!

(17)

يا سادتي
سألت نفسي قبل أن أسألكمُ:
ماذا نكون إذا رضينا بالمنافقين فيما بيننا؟
مناضلون نحن، أم منافقون، أم عصابة مرتزقهْ؟!
يا سادتي
كفى نفاقا، وكفى ثرثرةَ
أقولها صراحة:
كفرتُ بالنفاق، بالصمت، وبالطاغوت، ثم قلت:
لا إله إلا الله
فلتعتبروني رجعيا،
ولتقتلوني
إنني مشتاق أن أعطي دمي زكيا
فديةَ
ولا أكون مديةَ
تطعن في الخلف خداعا بشعاً.

(18)

يا سادتي
سألت نفسي قبل أن أسألكمُ:
ما الفرق بين الغدر، بين العفنِ؟
في حمأة التدليس، والنَّصْبِ، وسوء الدَّرَنِ
من ضعفنا والوهَنِ
نحن غُثاء السيل، لا نحمل إلا ميتا في كَفَنِ...

(19)

يا سادتي
تمضي رُخَاءَ في اليمِّ ما نرى من سُفُنِ
إلا سفينة ركبناها من غير شراعْ
ما بالنا ينقصنا عزم الصراعْ
ما بالنا ينقصنا صدق الصراعْ
يا سادتي
اليوم أخلصت لكم شهادتي
فصدقوني، أولا تصدقونْ
يا سادتي
لا يمكن الإبحار من غير شراعْ
لا يمكن التجديف من غير ذراعْ
ولا يكون الوعي من غير يَرَاعْ
حطمنا أقلامنا، مجدافنا
يا للضياعْ!
يا للضياعْ!
يا للضياعْ!.

دراسات

- دراسة تحليلية لكتاب "بيداغوجيا الإبداع في شعر الطفل "للشاعرة الطاهرة حجازي "
- مفهومُ الاغـتراب في الفكر الفلسـفيّ

دراسة تحليلية لكتاب "بيداغوجيا الإبداع في شعر الطفل" للشاعرة الطاهرة حجازي"

ذ. الهادي الهروي

بيداغوجيا الإبداع في شعر الطفل، دراسة ميدانية للشعر الإيحائي الفطري عند عينة من تلاميذ المدارس الابتدائية بالدار البيضاء، أصدرتها الأستاذة الشاعرة "الطاهرة حجازي "زاوجت فيها بين منهجين: المنهج الوصفي للطبيعة الفطرية عند الأطفال المجبولين على الإيحاء الشعري، والمنهج التجريبي حيث عمدت الأستاذة إلى تتبع الأطفال

بالملاحظة والمعاينة ووضع عدد من الفرضيات المسوغة على شكل تساؤلات من قبيل : ما الذي يجعل الطفل شاعرا ويذكي فيه الأخيلة والأحلام؟ وهل يملك قدرات فطرية على الإبداع الشعري ؟ أم أنه الواقع السوسيوقتصادي الذي يعكس مواضيع وصور وتمثلات في مخيلته، فتصقل مواهبه وتنضج أحاسيسه ؟

بعد اختبار هذه الفرضيات والتساؤلات والاحتكاك المباشر بعدد من التلاميذ المختارين عشوائيا والوقوف على تجاربهم الإبداعية في الحقل الشعري أدركت الشاعرة حجازي أن الطفل المغربي مشروع شاعر كبير وأن تعبيراته كبيرة وعميقة رغم حداثة سنه، حيث تعكس قيما أخلاقية وإنسانية كونية كالحب والسلام والتسامح التعاون ونبذ العنف وتحقيق الفضيلة والخير الأسمى وحب الحياة والسعادة....

وبعد تمحيص أشعار بعضهم، لمست الأستاذة الدارسة أن جلها مفعم بالمعاني الرفيعة للحياة، واستدلت على ذلك بمقطوعة أحد الأطفال المعنونة: "كل ما في الحياة يستحق الحياة "يقول الطفل صاحب المقطوعة الشعرية، وهي للإشارة مقطوعة نظمت في اللحظة وليست مهيأة مسبقا، "أريد سقي البذور لا أريد خنق الزهور".

إن التحليل السميائي للعبارات الواردة في الأنشودة يشير إلى الصراع الوجودي أوالأنطولوجي بين الحياة والموت، الولادة والفناء، البناء والتخريب أما السقي فيتضمن معاني التحول والصيرورة والتلقيح والتخصيب ومخاض الولادة، وهنا يوكل للمربي دورا وظيفيا وبيداغوجيا يتجسد في تهيئة التربة أوالبيئة والوسط الاجتماعي (المدرسة، الأسرة، دور الشباب ،،،) التي سينموفيها الطفل وتلقيحه ليفجر طاقاته الإبداعية وصقلها وتشذيبها كي تعبر عن كل المعاني الرفيعة للحياة. بالمقابل، يحيل فعل الخنق، بما يترتب عنه من ألام وضجر وتفكيك لعناصر النموالصيرورة، على الموت. وتخلص الشاعرة حجازي من خلال ملاحظتها لمجموعة من الإبداعات الشعرية التلقائية والعفوية لعدد من

الأطفال، إلى التأكيد على أنهم أزهار يعبقون بأريج الحياة والوداعة والحرية والتسامح ويكرهون الاعتداء والظلم والعنف والقيود

وبما أن الوظيفة التربوية من بين الوظائف الأكثر تداولا بالمؤسسة التعليمية حسب الشاعرة، فإنها ترى أنه من الضروري أن تنحصر مهمتها في الاهتمام بإبداعات التلاميذ بما هم الأطفال في سننهم المبكر، مع العلم على أن كل طفل شاعر بالفطرة لكون الشاعرية خاصية مشتركة بين البشر مادام لكل واحد، كبيرا أوصغيرا، خيالا وعاطفة وانفعالا واحساسا، مع فارق أن إحساس الطفل أكثر رهافة وشاعرية من الكبار الذين راكموا من التجارب الشيء الكثير. لذا ينبغي تصحيح الوضع الغير السليم الذي يوجد فيه أطفالنا بالمدارس الابتدائية والحد من النظرة النمطية والمتمثلات الخاطئة التي لنا، عامة وخاصة مسؤولين أوآباء وأولياء، على أطفالنا ، فالكثير منا لا يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات الداخلية لطاقة الطفل، ولا ينظر إليه كمخلوق صغير يزخر بالفن ويتكدس فيه زخم من الانفعالات والأحاسيس الوجدانية، بل لعل في مؤسساتنا منظومة من المعيقات التي تعوق إبداعيته وتفجير مواهبه المختلفة . وبما أن وزارة التربية الوطنية، وبالخصوص قطاع التعليم المدرسي، تؤكد على بيداغوجيا الإدماج، فإن الشاعرة حجازي أكدت قبل إصدار هذا القرار. ومن خلال ممارستها الطويلة واحتكاكها بالأطفال الذين تعشقهم وتغير عليهم على ضرورة إشراك التلاميذ في اتخاذ القرارات التي تهمهم وإدماجهم في فكر التكتلات، علما على أن الصيرورة التربوية والنظم البيداغوجية المعاصرة تجعل من الطفل محور حركتها سواء على مستوى التفاعلات بين المحاور الثلاثة المؤسسة للفعل التربوي (المدرسة،الأستاذ،الطفل)، أوعلى مستوى علاقة الطفل بمحيطه وبالشركاء أوعلى مستوى وضع الطفل في المجتمع ككل وفي الأسرة، أوعلى مستوى مردود يته وعمله، مما يستوجب متابعته سوسيولوجيا ونفسيا. وفي إطار التفاعل السوسيولوجي والنفسي، تستقي الشاعرة حجازي مثالا على أهمية فطرية الشعر عند الأطفال وذلك بدور النملة والنحلة كأصغر كائن في الأرض مجبول على العمل والكد والاجتهاد، وعليه لا يمكن استهجان واحتقار عمل الكائنات الصغرى خصوصا الأطفال الذين يتميزون عنهما بالعقل والوجدان .

وقد يجد القارئ نفسه في هذه الدراسة أمام أشهر وأحدث النظريات الفلسفية والعلمية والبيداغوجية والسوسيولوجية والسيكولوجية

فالشاعرة، ومن دون إدراك منها أويكون قد تحقق لها ذلك بفعل حدس الممارسة، تجمع في الطفل بين الثقافي والطبيعي، إذ المجتمع بكل مؤسساته، في رأيها مؤثر قوي في تنمية ماهية الطفل تنمية سليمة ويوكل إليه بالتالي صقل مواهبه الفطرية، مما يجعل منه كائنا بيوثقافيا

من جهة أخرى ترى الشاعرة أن كل الإبداعات الشعرية للأطفال تعبر عن تجاربهم الذاتية والفطرية الأولية مع شتى المواضيع السوسيوثقافية حيث يجسد فيها أناه ويرغب في احتوائها بسلطته الفردية عبر ما يملكه من كفاءات لغوية وقدرات تعبيرية شعرية غنائية خارجة عن نطاق الضوابط الشعرية من

موازين وبحور وسنن لغوي تواصلي، وثمة أقصى درجات المتعة واللذة لديه.

وفي مرحلة أخرى تؤكد الشاعر الطاهرة حجازي على أن الأطفال يبحثون باستمرار، وفي توتر عميق، عن مساحات يجسدون فيها رؤيتهم للوجود والأشياء، دأبهم في ذلك دأب جميع الناس، فلا يجدون سوى امتلاك الكلمة الفطرية الجنينية التي تحتاج مستقبلا إلى صقل ورعاية لتنتظم وتتنظم وتؤدي دورها الدلالي الحقيقي.. يقودنا هذا إلى منابع التجربة الإبداعية لدى هؤلاء البراعم، وهنا تؤكد الشاعرة من جديد وبشكل ضمني على ضرورة استحضار البعد السوسيوتاريخي والموروث الثقافي والتجربة الذاتية والتسلح بمناهج كثيرة لفهم معاني الظاهرة الشعرية الإبداعية ومنها المنهج الفينومينولوجي والمقاربة الأنثربولوجية والسيكولوجية... وبما أن الظاهرة تنبع من تجارب وتخيلات الأطفال، فإنها تتقيد بنفس التأثيرات والمتغيرات التي يتقيد بها الشعراء الكبار في إبداعاتهم الفنية بما فيها العنصر الذاتي، وهنا تجد الشاعرة حجازي مساحة لإدراج تجربة إبداعاتها الشعرية، تقول: "فمن حيث الوازع الذاتي ما تفجرت به شعرا عبر مقاطع حزينة وأنا طفلة وبدون قصد مسبق لبعث كلام من هذا الجنس الإبداعي، بل هي صرخة تلجلجت في نفسي وأنا صبية تيتمت في أمها ليهتز كياني بقصيد لازال يأسرني ويلون الحزن بداخلي مقويا إيماني بأن الطفل صبيب متدفق وجائح حزنا وألما أوفرحا وحبورا، ولعل هذه الشلال المنهمر من الأحاسيس الباطنية المتدفقة هوالباعث الأساسي عند الأستاذة الطاهرة حجازي على التعبير الشعري وعلى الكتابة ن فالعظماء يتجاوزون الزمن الطبيعي للديمومة والاستمرارية في الزمن اللاطبيعي اللافيزيائي.

لاستجلاء التجارب الإبداعية عند الأطفال تؤكد الشاعرة على خاصية المعاينة ومراكمة التجارب الإبداعية عندهم حيث حصرتها فيمايلي: الاستبطان أوالتأمل الداخلي، حرية الطفل المخالف للانضباط داخل القسم، الضوضاء من حيث هي تعبير تلقائي، الدهشة والابتكار، الانطباعية والانفعال، العاطفة، الخيال، الحلم، اللعب، القلق والتوتر . وفي حديثها عن مواصفات شعر الأطفال تجد الشاعرة أن أدق وصف لوصف شعرهم هوالصدق في التعبير، والتلقائية، ودقة الإحساس والموسيقى الداخلية وواقعية الصورة والمخيال ....وتستدل المؤلفة على ذلك باستدعاء شهادات ذاتية مما يجعل "شعر الطفل يعبر عن مرحلة تاريخية وعن نمط ذكاء الفئة العمرية التي ينتمي إليها ".

وتعزز الشاعرة قولها بنظم من القصائد التي تعكس تجاربها الذاتية والموضوعية: (من مراثي أمي، استسقاء ...).

وبأسلوب شاعري رومانسي حالم توضح المؤلفة أن للخيال محركات تحركه نحوالإبداع والانصهار في الأشياء أبرزها العاطفة والوجدان اللذان يمتزجان به، أي بالخيال، ليتولد الإحساس وتنبثق الصورة، فيقود ذلك لا محالة إلى حالة من الشرود الذهني كما يحدث لدى المتصوف الذي لا يلتزم بشيء ماعدا عوالمه الذاتية. في مثل هذه الحالات، ينجلي خيال الشاعر وعاطفته ويكشف عن شعوره الباطني الجياش ليعبر عن إنسانية الإنسان والطفل باعتباره مشروع شاعر، لا يخرج عن هذه الحالات. إنهما يلتقيان في التفاعل الوجداني والزخم العاطفي وبالتالي في المكونات المؤدية إلى الإبداع، وهي: القدرة التعبيرية والاشتغال بالأشياء والمواضيع، قوة الخيال والانفعال، التلقائية والعفوية ودقة الإحساس، التمرد على القيود ورفض القوانين، البراءة والصدق.

ولفهم شاعرية الطفل داخل المؤسسة التعليمية، وضعت المؤلفة كيفيات تربوية لذلك منها:

تكثيف اللغة من حيث مجمل عناصرها.

مراعاة الحركة والتشخيص واستمالة المتعلم عبر إشارات توضيحية لمعاني النصوص.

استغلال عنصر المحاكاة لدى الطفل.

استغلال قوة الذاكرة لدى الناشئة وتحريرها عبر الإيحاء والعاطفة والخيال.

حسن استثمار المناسبات

الابتعاد عن التلقين الشفوي وحده.

تقويم إبداعات المتمدرسين.

محاولة إضفاء الحيوية على مجمل الدروس.

تشجيع قدرات الطفل ومؤهلاته.

اعتبار غرائز الطفل ومكوناته الفطرية والطبيعية.

من هنا تنطلق المؤلفة إلى تحليل الأبعاد النفسية والبيداغوجية للأنشودة كحمولة شعرية عند الأطفال المتمدرسين بالتعليم الابتدائي، وقد ركزت في هذا الباب على العوامل التالية: العامل الجغرافي والمجالي والطبيعي والثقافي والديني والرمزي ... واعتبرتها مؤثرات حتمت استجابات عكست انطباعية الأطفال ورضاهم نحوالأشياء والمواضيع التي يعبرون عنها، لتخلص في الأخير إلى أن الشعر، سواء عند الأطفال أوعند الشعراء، تجربة ميدانية للفنون الإنسانية هدفها تهذيب النفوس والحد من ظاهرة العنف سواء العنف المجتمعي أوالعنف المؤسسي خصوصا في المدرسة.، وهذا ما يتضح فعلا من خلال إبداعات الأطفال المحددة في 79 أنشودة منها 30 أنشودة باللغة الفرنسية

وفي الختام تؤكد الشاعرة على المشترك الكوني للبشر على ما يشكل هوياتهم الثابتة ومن بينها: الوجدان، الرغبة نحوحب الجمال، نبذ العنف، الميل الفطري للخلق والإبداع، الاستعمال الفني والفكري للغة، الدهشة الموصلة إلى مكاشفة الذات استمرارية الشعرية ولذتها ن تكسير البعد الزماني والمكاني للقدرة الشعرية عند الإنسان الشاعر صغيرا أوكبيرا.

وعليه فالمدرسة الناجحة هي التي تراعي الدمج السلس بين الجوانب الإنسانية في التلميذ وبين النظريات التربوية التي تبنى عليها العملية التعليمية التعلمية من جهة ومن جهة أخرى التفاعلات بين تكوين التلميذ (الإنسان)ومحيطه السوسيوثقافي .

مفهومُ الاغـتراب في الفكر الفلسـفيّ

فريد أمعضشو

يَعرف كلُّ مَنْ له دراية بالمجال الفلسفي أن الدَرْس الفلسفي تناول قضية الاغتراب منذ أقدم العصور، وقدّم اجتهادات وتصورات متعددة ومختلفة حول مفهومها. ففلاسفة اليونان القدامى يشيرون بالاغتراب إلى حرمان الإنسان من حقه الطبيعي أوالقانوني. أما أفلاطون (Platon) – الذي اغترب عن أخلاقيات عصره ومجتمعه، ودعا إلى إقامة جمهورية فاضلة يحكمُها الفلاسفة حتى يتحقق العدل - فكان يقصد بالاغتراب ابتعادَ الإنسان عن عالم المُثل، وعيْشه في عالم أرْضي طارئ بدون إرادته...

ومع انطلاق عصر النهضة (Renaissance) في أوروبا، صرْنا نلمَح الاغتراب بوضوح؛ كما عند رينيه ديكارت (R. Descartes) الذي دعا إلى العيش وَفق رؤية جديدة تعتمد العلم من خلال شعاره المعروف بـ«الكوجيطو» (Cogito). فالاغتراب، في نظره، إنما هواغتراب الذات عن نفسها بالأساس. كما أن الاغتراب في الفلسفة الديكارتية يظهر في عدة مجالات، منها[1]:

أ- الكوجيطوالديكارتي؛ حيث يتبين اغتراب الأنا عن ذاته، وهوما يمكن أن نطلق عليه اسم "الاغتراب الميتافيزيقي" (Aliénation métaphysique).

ب- الاغتراب الأنطولوجي؛ حيث تَرَدُّ الحياة الانفعالية إلى آلية الأرواح الحيوانية.

ج- الاغتراب الوجودي؛ حيث تعيش الذات تجربة الانفعال في نطاق "الأنا أفكّر".

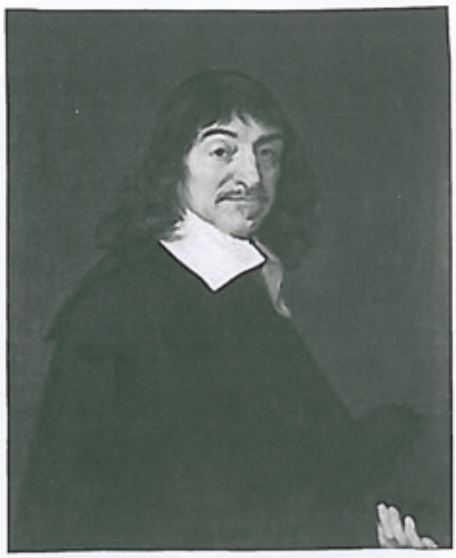

ثم إن الذي يطّلع على سيرة ديكارت يكشف – من كثبٍ - أنه كان يفضّل حياة الاعتزال والاغتراب إلى درجة أن بعض الباحثين يصفون حياته بكونها "حياة فيلسوف مغترب". وينتفي العجَبُ إذا علمْنا أن ديكارت عاش أكثر حياته خارج بلده فرنسا، وفي عزلة بالغ فيها إلى حدّ إخفاء مقرّ إقامته عن مَعارفه. وقد طبع هذا كلّه فلسفة ديكارت العقلانية...

وبعد ذلك سوف نرى الاغتراب، بقوة، في بريطانيا مع طوماس هوبَز (T. Hobbes) الذي كان يرى أن استمرارية الاغتراب بين الفرد والمجتمع رهينٌ بانغلاق الفرد على نفسه، على حين ينتفي ذلك بمجرد انْضمام الفرد إلى المجتمع وتسليمه لنواميسه ومبادئه.

لقد تعمّق مفهوم الاغتراب في العصر الحديث؛ بسبب تعقد العلاقات الاجتماعية، ونُمُوّ المجتمعات البشرية، وظهور الحركة الإمبريالية باعتبارها تتويجاً لتطور الرأسمالية الغربية التي تقف عقَبَةً كأداءَ تَحُولُ دون تحقيق التطلعات البشرية، وتكْبَح حرية التفكير والتعبير. وموازاةً مع هذا، تناولت الفلسفة الحديثة أطروحة الاغتراب بعُمْق وتفصيل،

ولمعت فيها أسماء رائدة كان لأفكارها بالغُ الأثر في هذا المجال. ونخص بالذكر فريدريك هيجل (F. Hegel)، وكارل ماركس (K. Marx).

من المعروف أن مصطلح «الاغتراب» لم يصبح مصطلحا فلسفياً في الغرب إلا مع فشته (1762-1814م)، الذي استخدم الكلمة الألمانية (Entaeussering) بمعنى تخارُج الذات عن الموضوع.

ويُعتبر بعضُ الباحثين هيجل «أبا الاغتراب»: وذلك بالنظر إلى ريادته في هذا المضمار، وإسهامه الواضح في دراسة الاغتراب، ومحاولة معالجته بالطرق التي تتلاءم وطبيعة فلسفته. لقد رأى هيجل الاغترابَ في صميم بنية الحياة الكلية، وعالجه بكيفية مجرَّدة تنأى عن الواقع الحسّي: فتبيَّن له أن الاغتراب عن البنية الاجتماعية يترتب عنه اغترابٌ عن الذات، وهذان الاغترابان يُفضيان إلى الاغتراب عن العقل؛ معنى هذا أن ثمة «اغتراباً كلياً». والسؤال المطروح، هاهنا، هو: كيف يمكن تجاوُز الاغتراب؟ يتم ذلك، لدى هيجل، بتنازل الفرد عن ذاته حتى يتم الالتحام بينه وبين البنية الاجتماعية، وهذا الالتحام يؤدي إلى عودة النشاط الطبيعي للعقل.

والاغتراب عند هيجل كان -أيضاً- اغترابا دينياً طبْقاً للتصوُّرات المسيحية عن الخَطيئة والسقوط والطرْد والحرْمان، وهذا المعنى سيتعمَّق أكثر لدى الهيجليين الشبان: من أمثال باور (1792-1860م)، وفيورباخ (1804-1872م)، وشتراوس (1808-1874م).

يرى فيورباخ (L. Feuerbach) أن الكشف عن الاغتراب لا يتم إلا من خلال فلسفة الدين. فالاغتراب -أساساً- هوالاغتراب الديني، والاغتراب الديني هوأساس كل اغتراب فلسفي أواجتماعي أونفسي أوبدني.[2] والواقع أن في فكْر فيورباخ وآرائه تهجماً بيّناً على الدين والثوابت المسيحية المقدَّسة. لذا فقد اتُّهم بالإلحاد، وعدَّه اللاهوتيون مدمّراً للدّين إلى الأبَد.

وإذا كان هيجل قد تناول الاغتراب بعيداً عن الواقع، فإن ماركس ربطه بالواقع الاقتصادي، وأسْبَغ عليه طابعاً امبريقياً وسوسيولوجياً. فالاغتراب، في نظر ماركس، متجَلٍّ في حالات اغتراب العامل عن نَتاج عمله، حتى ليغدُوَ هذا الإنتاج غريباً ومستقلاً عن مُنتجه، وذلك راجعٌ إلى طبيعة آلية الاستغلال في المجتمع الرأسمالي الذي لا يهمُّه سوى تحصيل الأرباح، وبأيّ وسيلة كانت. ويرى ماركس أن اللجوء إلى الثورة ومحاربة القائمين على النظام السائد المستغِلُ هوالسبيل الأقْوَمُ إلى تجاوُز حالات الاغتراب المَعيشة.

وعقب ذلك، اتسعت حدود الاغتراب في كتابات الكثير من رجالات الفلسفة، ولاسيما أولئك الذين ضاقت بهم السُّبُل، ورأوا في المجتمع الرأسمالي خاتمة المجتمعات البشرية، وأنه لا مَهْرَبَ من الإذعان لعَصَاه السحري. ففي ألمانيا - مثلاً- برز شوبنهور الذي أكّد أن الإنسان مغتربٌ بالضرورة في كتابه "العالم كإرادة وامتثال"، وأيضاً نيتشه، الممهّد لميلاد النازية، الذي ذهب إلى أن الاغتراب يظل قائماً، وأن الإنسان السوبرمان (Superman) هووَحْدَه الذي يستحقُّ العيش.

ومن الواضح أن الاغتراب شكّل في الفلسفة الوجودية (Existentialisme) أرضاً مَريعَةً ترْعَى فيها أقلامُ الوُجوديّين، الذين يركّزون على الوُجْدان الذاتي، ويحْرصون أشدَّ الحرْص على حرية الإنسان في مجتمع متمدّن لم يعُدْ يَعْنيه إلا الربْح السَّريع. ولقد بدأت هذه الفلسفة في النمومع الدانماركي كيركجّارد (Kierkeggard) الذي رأى أن الفرد مغترب عن ذاته وعمّا حوله، وأن اليأس صفة داخل نَسيج وُجوده. وقد اتضح له أن تجاوز الاغتراب يتم عن طريق الدين. ثم تطورت هذه الفلسفة، واعتنقها فلاسفة عديدون، فانقسمت إلى اتجاهين اثنين: أحدهما متديّن، والآخر مُلحد. ولكلٍّ منهما نظرته الخاصةُ إلى الاغتراب. ومهما كان الأمر، فالوجودية تيار لاعقلاني يرى الاغتراب في «البُعد عن الوجود العميق؛ بحيث لا يكون الإنسان ذاتَه، وإنما مجرد صفر على الشّمال في الوجود الجَمْعي للجماهير، أومجرد تُرْس في

نظام صناعي»[3]. ويضيف الوجوديون أن الإنسان مُدانٌ بالاغتراب، وأنه مهما حاول التملُّص من سَطْوته، فإنه سيموت مُغترباً؛ لأن الحياة نفسها اغتراب.[4] ويظهر الاغتراب – بصورة أجلى - في كتابات ممثل "الوجودية الجديدة" الإنجليزي كولن ويلسن الذي اتضح له – بعد تحليل جملة من أعمال الوجوديين السابقين - أن "اللاانتماء" صفة لازمة تطبَع نفسيات العديد من الكتاب والمفكرين والفنانين...

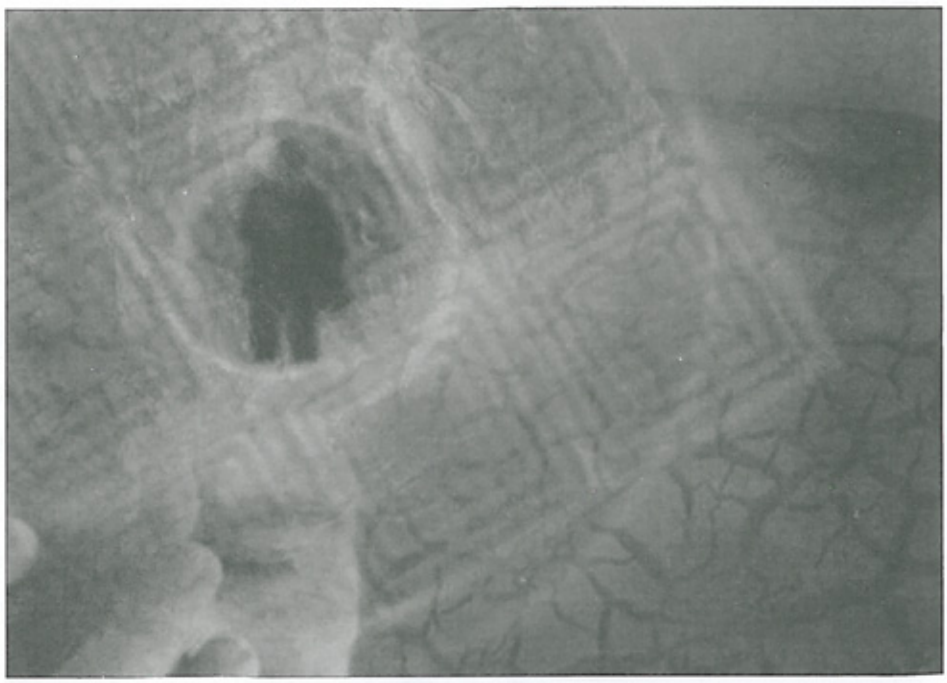

و بمُكْنَتنا الحديث، كذلك، عن الاغتراب عند الفرويدية (Freudisme) التي تركز على عنصر «اللاشُعور». فقد تطرق سيغموند فرويد (S. Freud) إلى مسألة الاغتراب لَمَّا تناول العلاقة بين الفرد والحضارة؛ حيث رأى أن كل فرد، في الواقع، عَدوٌّ للحَضارة (Civilisation)؛ هذه الحضارة التي صنعها الإنسان دفاعاً عن ذاته إزاء عُدوان خارجي يتمثل بالطبيعة، بيد أنها جاءت على نحْوٍ يتعارض وتحقيقَ أهدافه وطموحاته؛ إذ الحضارة تقوم على كبْت الغرائز، ولهذا فهي «عصابية، الطابَع»[5].

بوُدّنا أن نتحدث كثيراً عن الاغتراب في الفلسفة، ولكن ضيق المجال لا يسْمح بذلك... وتجب الإشارة إلى أن هناك ثلاثَ ملاحظات رئيسة لا يمكن أن يغْفل عنها المطّلعُ على كلام الفلاسفة السالف ذكرُه، وهي كالآتي:

- تناول الفلاسفة – قدماؤهم ومُحْدثوهم - ظاهرة الاغتراب: فحاولوا تحديدَ مفهومها، وتبْيان مولّداتها المختلفة، وطرْح الحلول النظرية والعَمَلية لتجاوُزها.

- يتعقد الاغتراب بتقدُّم المجتمعات البشرية وتطورها: إذ "الاغتراب يتضخَّم ويتشعَّب كلما تعقدت المجتمعات البشرية وتطورت"[6].

- نستطيع القول "إن كل المعاني الفلسفية الحديثة -تقريباً- لمصطلح "الاغتراب" تدور حول محور واحد، وهوالانفصال"[7].

هوامش

1 – حبيب الشاروني: الاغتراب في الذات، مجلة "عالم الفكر"، الكويت، ع.1، مج.10، 1979، ص70.

2 – للاستزادة، يمكن الرجوع إلى (حسن حنفي: الاغتراب الديني عند فيورباخ، عالم الفكر، ع.1، مج.10، 1979).

3 – عبده بدوي: الغربة المكانية في الشعر العربي، عالم الفكر، ع.1، مج .15، 1984، ص13.

4 – فاطمة طحطح: الغربة والحنين في الشعر الاندلسي، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط.1، 1993، ص34.

5 – للاستزادة، يمكن الرجوع إلى (مراد وهبة: الاغتراب والوعي الكوني، عالم الفكر، ع.1، مج.10، 1979).

6 – إبراهيم محمود: حول الاغتراب الكافكاوي، عالم الفكر، ع.2، مج.15، 1984، ص85.

7 – أحمد حماد: الاغتراب في الأدب العبري المعاصر، عالم الفكر، ع.3، مج.24، 1996، ص38.

قراءة في كتاب :«مرآة الغرب المنكسرة» لحسن أوريد

محمد جليد

الكتاب، الذي بين أيدينا، عبارة عن تأملات في الأزمة الراهنة التي تعصف اليوم بالاقتصاديات العالمية، وتحليلا فلسفيا لما بسميه الكاتب بـ «شطحات المادة وهيمنة المال» على كل المجالات. كما يطرق الكتاب مختلف تجليات التأثير المادي في السياسة والفكر والفن والصحافة والدين، وكذا التحولات القيمية التي تطرأ اليوم على المجتمعات العالمية...

يفاجئنا حسن أوريد، في كتابه الجديد هذا، بعمق النظرة إلى مجريات الاقتصاد الغربي، وانعكاسات أزماته المتعاقبة على باقي العالم، حيث يزاوج الكاتب بين الفلسفة/ الفلسفات الاقتصادية، والاطلاع الواسع بمسارات تطور الاقتصاد العالمي، ووقائعه على أرض الواقع. إذ ما أن يغادر الكاتب الحديث عن حالة اقتصادية أومالية معينة، حتى ينطلق في شرح منطلقاتها ونتائجها، ويدعم تفسيره لها باقتباسات ملائمة.

يفاجئنا الكاتب كذلك بتخوفه مما آلت إليه الأمور داخل المجتمعات الإنسانية نتيجة هذه التحولات القيمية الخطيرة. كما يفاجئنا بقدرته على توظيف نصوص روائية ممتعة، إما لتصدير فصل من فصول الكتاب، أولدعم فكرة ما داخل هذا

الفصل أوذاك، وهو تو ظيف يكشف اطلاعه الواسع على الآداب العالمية، ولا يقل أهمية عن باقي النصوص، التي اقتبسها عن كتاب مهتمين بالاقتصاد.

لا بد لكل قراءة أن تنطلق من عنوان الكتاب: «مرآة الغرب المنكسرة». فالعنوان ذودلالة مركبة من إحالات كثيرة. إذ تحيلنا كلمة «مرآة» على الانعكاس، كما يحيلنا 'الانكسار' على تشظي هذا الانعكاس؛ أي أن الصورة المنعكسة على المرآة تتحول إلى مجموعة من الصور الصغيرة غير الواضحة. لكن المقصود بالتشظي في صورة الغرب عموما يكمن في أن الأزمة لا تشمل الاقتصاد والمال فحسب، وإنما تتجاوزه إلى مستويات أخرى مثل: العقل والجسد، الفن والإعلام، السياسة والثقافة، الدين والقيم، لتصيب حتى العلاقة بين الأنا والآخر... إذ ليست الأزمة عابرةً، وإنما هي أزمة شاملة تخترق كل المجالات، حيث لا

يتوقف حسن أوريد نفسه عند كل تجلٍّ من تجلياتها، وإنما يحاول أن يسائل، بنَفَس الفيلسوف الذي ينكر ذاته أمام موضوعه، كل تجلياتها في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافية والدين، الخ.

منذ الصفحة الأولى، ندرك غاية

الكاتب من الكتاب. فهويضعنا أمام إشكال عريض، بعد أن يمهده بحديث مقتضب جدا عن الأزمة الاقتصادية والمالية، التي أصابت الغرب منذ سنة 2008، متسائلا: «هل لا يزال الغرب يأتمر بفلسفة الأنوار التي جعلت غايتها تحرير الإنسان من كل أشكال القهر والاستغلال.. ألم يخن الغرب نفسه؟

يؤسس حسن أوريد هذا الطرح الإشكالي على فكرة عامة مفادها أن «الغرب ليس مفهوما جغرافيا، بل حضاريا. شرائح واسعة من دول العالم الثالث تعيش حياتها وفق إيقاع الغرب ونظام عيشه... شرائح درست في مدارس الغرب، وتتأثر طرقه، وتجري حياتها على نظمه.» انطلاقا من هذا التأسيس، يبرر الكاتب خوضه في هذا الموضوع، باعتباره ليس مسألة صورية، «ولا حذلقة ذهنية لحشر الأنف في قضايا الآخرين.. فالآخر هوأقرب إلينا من حبل الوريد. هوجزء من 'نحن'.»

يصدر حسن أوريد، في رؤيته النقدية إلى الأزمة الاقتصادية الراهنة، عن لحظة تاريخية مهمة هي لحظة سقوط جدار برلين باعتبار أن انهيار النظام الاشتراكي، سواء في شقه السياسي أوالاقتصادي، يمثل انتصارا لليبرالية عموما؛ ذلك الانتصار الذي اعتبر بداية عصر جديد يفتح الأفق أمام تحرير الاقتصاد والارتقاء بالعدالة الاجتماعية وحل القضايا الاجتماعية والاقتصادية العالمية العالقة، كما يقدم تصورا جديدا للإنسان. بعد التجربة على أرض الواقع، تبين أن هذا العصر الجديد لم يكن سوى شعارات براقة وظفها الغرب لتسويق «إيديولوجية جديدة خفية ومتغطرسة في ذات الوقت، لم تفصح قط عن بناء جديد». (ص. 11 من الكتاب)

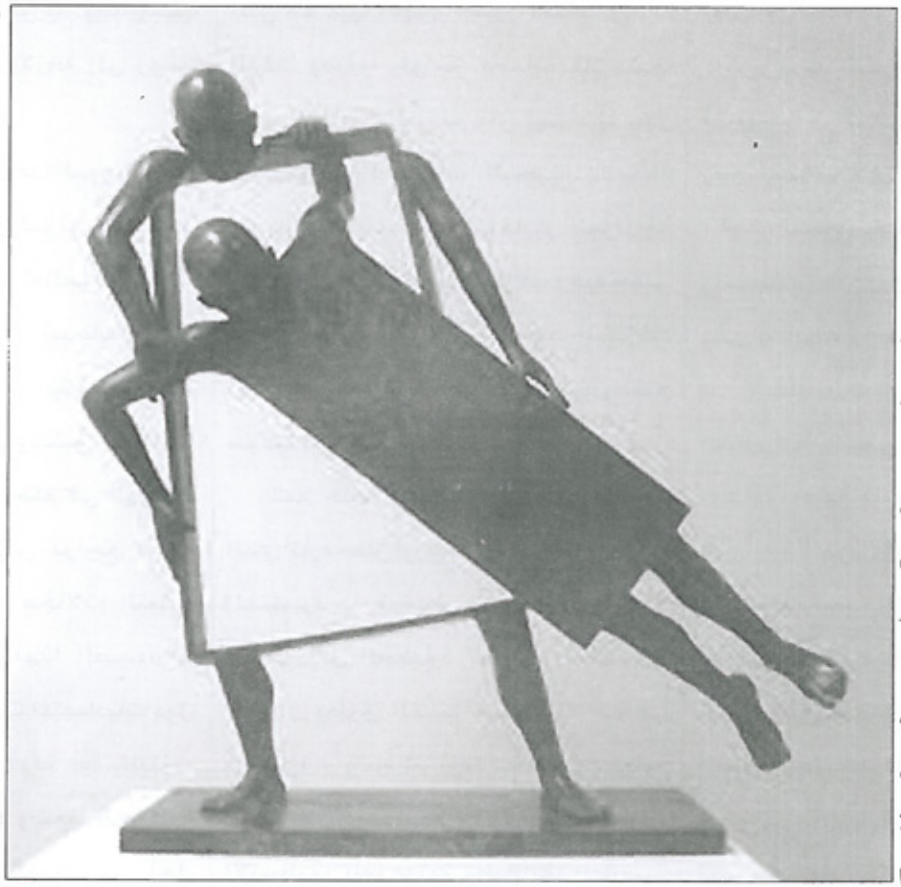

لم يشكل انتصار النظام الرأسمالي، في صورته الليبرالية، في حد ذاته، انتصارا لقيم الإنسان الحر، وإنما انتصارا لنزعة اقتصادية ميركنتيلية تقوم على تسويق الوهم. انتصار قوامه انسحاب الدولة وتحرير المبادلات والفردانية المطلقة. لكن سماته الخفية تبرز، كما يقول أوريد، وهنًا داخليا يتلفع هذه الشعارات البراقة، حيث تجلت مظاهر هذا الوهن في اهتزاز العديد من الاقتصاديات العالمية، خاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. هنا، يعود حسن أوريد إلى مختلف التحذيرات، التي أصدرها عدد من الخبراء الاقتصاديين والعارفين بعالم الأموال والأعمال، بعدما أفرز تحرير المبادلات التجارية حركية اقتصادية قوية، باعتبار أنها تنبأت بالأزمات المتتالية التي تعصف اليوم بالاقتصاد الغربي خصوصا.

يوجه حسن أوريد سهامه إلى صندوق النقد الدولي باعتباره أصل الداء في الأزمة الراهنة، لأن إملاءاته التي يفرضها على الدول، خاصة تحرير الأسواق وخوصصة القطاعات العامة وتقليص نفقات الدولة، لا تأخذ في الحسبان السياقات الخاصة بكل دولة، الاجتماعية على نحوخاص. إذ اقتصر الصندوق الدولي، حسب أوريد الذي يشاطر رأي الاقتصادي الأمريكي «جوزيف ستكليز»، على «فرض الليبرالية قبل وضع شباك تأمين أووضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم لمواجهة كافة المخاطر التي قد

تنجم عن اختلالات تفرزها الإصلاحات المفاجئة.» (ص. 21) كما لم يأخذ صندوق النقد الدولي، حسبما يقوله أوريد، بعين الاعتبار التداعيات السلبية الناتجة عن اهتمامه المبالغ فيه برفع نسب النمو. غير أن سياسات الصندوق هذه، كما يرى أوريد، لم تفرز سوى نجاحات محدودة، حيث «تبدت.. محدوديتها حينما عصفت أزمات مالية في نهاية تسعينيات القرن الماضي في دول شرق آسيا بكوريا وإندونيسيا والطايلاند... وانتقلت الأزمة إلى روسيا والبرازيل.» (ص.22)

يعتبر أوريد كذلك أن هذا الدور السلبي، الذي لعبه صندوق النقد الدولي، هو السبب البارز وراء ظهور الأزمة العالمية الراهنة. إذ استفحلت الأزمة نتيجة انسحاب الدولة وتخفيف تشريعاتها فيما يتعلق بضبط السوق وحركة التجارة وتقنين تدخلات المضاربين والتجار والتحكم في الواردات والصادرات، مما أدى إلى تراجع دورها الاجتماعي، خاصة في مجالات التعليم والصحة. يقول أوريد، بهذا الصدد، إن نتائج هذه السياسة دمرت اقتصاديات دول العالم الثالث، مقتبسا قولة «ستيكليتز»: «لقد تصرفنا كما لو أننا وضعنا اليد على الوصفة الوحيدة والمضمونة من أجل بلوغ الرخاء، وتصرفنا بعنجهية مع هذه الدول. يسندنا في هذا التصرف قوى صناعية متقدمة، من أجل أن تنحو هذه الدول المنحى الذي نرسمه لها... لقد كان تصرفنا على سرير اقتصاديات هذه الدول مريعا. ولاحظ المرضى أن ما كنا نوصي به ليس ما كنا نأخذ به ونتجرعه نحن من دواء.» (ص.25)

يبدو من خلال هذه الاستشهاد أن الغرب استغل دول العالم الثالث في اتفاقيات مجحفة. إذ يفاجئنا أوريد، في هذا السياق، حينما يوجه تهمة صريحة إلى ليبرالية الغرب الجديدة باعتمادها سياسة انتقائية قوامها أساليب جديدة تسمح باستغلال الضعفاء. يقول الكاتب: «لقد فرض الأمريكيون فتح القطاعات التي هم فيها الأقوى، مثل الأبناك، وبذات الوقت وضعوا حواجز لحماية فلاحتهم، أوفي الميادين التي لم يكن لهم فيها سبق كالتعمير أوالصناعات البحرية...» هذه السياسة القائمة على المعايير المزدوجة كانت لها سلبيات كثيرة وعواقب وخيمة على اقتصاديات الدول الفقيرة، حيث استنزفت السياسة الأمريكية خيراتها دون أن تفتح سوقها لتستفيد منها.

ثمة حلقة أخرى من حلقات النقاش الذي أثاره حسن أوريد في كتابه 'مرآة الغرب المنكسرة'، ترتبط بأزمة العقل نفسه المنتج لكل الحضارة الغربية المعاصرة. قبل أن يطرق الكاتب مناحي الأزمة في هذا الباب، يقدم لنا نبذة شاملة عن تطور العقل ومنجزاته ضمن سيرورات الحضارات الإنسانية: الفرعونية والبابلية، الفارسية والهندية، الصينية والإغريقية، والإسلامية والأوربية المعاصرة. في هذا السياق، يرى أوريد أن أزمة العقل لا تكمن فحسب في تغليبه الجانب المادي في الإنسان عن وضعه الاعتباري داخل المجتمع، وإنما في إحالته إلى كائن استهلاكي لا يختلف عن الحيوانات والأشياء. يقول أوريد: «لا يمكن أن نرى في هذا الجنوح إحدى شطحات العقل وحده دونما ارتباط بأسباب أعمق ترتبط بالأساس بهيمنة الرأسمالية.» (ص. 73) إذ تعود أسباب ذلك إلى تركيز الرأسمالية المعاصرة على العقل التقني دونما إيلاء أهمية كبرى للعقل الفلسفي النقدي. إنه العقل الذي أنتجت القنابل النووية وأسلحة الدمار الشامل، وجعل من الثقافة عموما، والفكر الإنساني خصوصا، والفلسفة الإنسانية بمشاربها المتعددة نسيا منسيا اليوم. هنا يطرح أوريد السؤال: «هل يقبل (الإنسان) أن يوجه حراب العقل للقضاء على ذاته؟» ويجيب بالقول إن «الإنسان على عتبة أفق مخيف تنسج خيوطه في مختبرات الغرب والمجالس الإدارية للرأسماليين للإجهاز على إنسانيته.» (ص. 74)

لا شك أن هذا التوجه الجديد في مسار العقل اليوم أضحى آخر المسامير في نعش الثقافة باعتبارها، هي الأخرى، تشكل جزءا من أزمة الغرب. إذ يعتبر حسن أوريد أن الغرب فقد، بغياب الثقافة، روحه وإنسانيته. إلا أن الحديث عن أزمة الثقافة يأتي، داخل الكتاب، في موضع يسبق كل تناول لأزمة العقل. وهويحذرنا من مغبة الاستهانة بهذه الأزمة، وينبهنا إلى أن خطورة الوضع تكمن في 'وأد الفكر' والجنوح بالثقافة من لحظة تجعل الفكر والحياة يتفاعلان 'في علاقة مترابطة وجدلية' إلى 'تنشيط وملهاة... كتب ممتعة، روايات مسلية، كليبات، مهرجانات تملأ الرحب...» (ص. 54) هكذا، لم تعد الثقافة تخيف أحدا كما كانت من قبل حينما المثقف قادرا على تغيير الأوضاع بأفكاره وكتاباته. إذ أصبحت

«كل الوسائل مبررة من أجل الإجهاز على الفكر، أوعلى الثقافة في وظيفتها الحق: دينامية تغيير.» (ص. 55)

لا يتوقف جموح السوق عند هذا الحد، بل يتجاوزه إلى غزوالجسد، ليجعل من هذا الأخير سلعة يتاجر فيها، بل سلعة 'متعددة المشارب' تقوم على «صناعة قائمة الذات استفادت من موجة العولمة لتكسر كل الحدودالترابية والأخلاقية والحضارية...» (ص. 88) في هذا السياق، يتوقف حسن أوريد مطولا عن هذا الموضوع، ويعود إلى أغلب ماكتب عن الموضوع، حيث يقابل بين مواقف متعددة في هذا الباب، ليعرض ثورة الفيلسوف على الكنيسة فيما يتعلق بموضوع الجسد والجنس، والدعوة إلى الإباحية والاستمتاع بالشذوذ والسادية الجنسية، وكذا التمرد الماركسي على منظور البورجوازية إلى الجنس والأسرة عموما.

غير أنه يعرض للثورة الجنسية الراهنة باعتبارها «ثورة.. هوجاء لا تبقي ولا تذر لا تستند إلى مرجعية فكرية أوسند إيديولوجي» (ص. 99) خلافا للثورات الجنسية السابقة. فالثورة الراهنة هي، حسب تعبير أوريد، «ثورة عنيدة وبأشكال عدة، هي تلك التي أشاعها السوق أوالسوق الجنسية.» (ص. 99) هكذا، أصبح الجنس، كما يقول الكاتب، كباقي السلع التي تستفيد من العولمة، وتخترق كل الحدود الترابية والحضارية، بل حتى الثقافية والأخلاقية، تخترقها بأشكال متعددة: حمامات تدليك، فنون وبرامج تربوية، عقود زواج ظرفية وتأشيرات دراسة، وسياحة جنسية واختطاف فتيات وتهريبهن، الخ.

يتساءل حسن أوريد عما إذا كانت هذه الفورة الجنسية تعبر فعلا عن أزمة أعمق. يجيب هنا بالقول إن «الثورة الجنسية أوالفورة الجنسية هي تعبير عن أعراض أعمق، هي تهلهل السدى الاجتماعي وتحلل التمثلات الجماعية.» (ص. 109) وحتى

وإن كان هذا الجانب يعبر فقط عن أعراض، لا أزمة حقيقية، فهويكشف لنا، كما يوضح ذلك أوريد، أن «الغرب لم يعد يؤمن بشيء، ليس له تصور حول المستقبل.» (ص. 109) كل شيء في مهب الريح حسب الكاتب: الصحافة والرأي والحرية والنقد والديمقراطية والجسد، بل حتى الجانب الروحي في الإنسان افتقد بريقه أمام سلطة المال الكاسحة، التي أضحت، مع مجيء العولمة، تهدم كل المساحات والمسافات، وتحاصر الإنسان حتى يصبح كائنا مستهلكا بامتياز. كل شيء أصبح مساحة للإشهار والتحريض على الاستهلاك: حتى صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون، الخ.

ثمة فصلين يكتسيان، حسب رأيي، أهمية بالغة في الكتاب هما: 'الديمقراطية في مهب المال والإعلام'، و'التقنوقراطي عماد منظومة الحداثة'. تكمن أهمية هذين الفصلين في كونهما يكشفان جانبا آخر من جوانب أزمة الغرب. يتعلق الأمر بأزمة السياسة وهيمنة التقنوقراط عليها، حيث يستعرض، في البداية، مسارات تطور الديمقراطية الغربية، الأوربية على الخصوص منذ بداياتها الأولى خلال القرن التاسع عشر، قبل أن يتطرق لمظاهر الأزمة، أوما يسميه ب«عيوب الديمقراطية». يربط حسن أوريد أزمة الديمقراطية بالمال. يقول إن «المال عامل من عوامل تعرية الديمقراطية. تكاد الديمقراطية ونظام السوق أن يكونا متلازمين... لا يمكن تصور ديمقراطية بدون نظام السوق... لم تسلم الديمقراطية من مثالب نظام السوق.» يتساءل أوريد في الصفحة 147: «من يمكنه أن يترشح إذن سوى الأثرياء؟» يشير في إجابته عن هذا السؤال إلى العائلات الغربية الثرية التي توارثت الحكم الولايات المتحدة الأمريكية: كينيدي، بيكر، هاملتن، بوش، كارليدج... الخ. وأما من تبقى من

المرشحين المعدمين، فلابد لهم، كما يقول أوريد، «أن يضعوا أنفسهم تحت مظلة أصحاب المال الذين يمولون حملاتهم وفق تصوراتهم ورؤاهم وبرامجهم طبعا، ولا يعدوأن يكون المرشح ناطقا باسمهم، معبرا عن مصالحهم...» (ص. 147)

في هذا المجال، تلعب وسائل الإعلام دورا يتراوح بين غياب الحياد والموضوعية وإخفاء الحقيقة. يقول أوريد: «لقد أضحت الديمقراطية في كف عفريت، تعبث بها وسائل الإعلام كما تشاء. الإعلام ليس محايدا ولا موضوعيا، وقد انعكس أثره على السياسة من تحويله من أداة إلى فاعل. ولم تعد الصلة بين الديمقراطية والإعلام- أوالتواصل بتعبير آخر- علاقة تعاون وتكامل بقدر ما صارت علاقة تصادم وخداع.» (ص. 147 - 148)

أما التقنوقراطي، فهوحسب أوريد نتاج ثورة الحداثة، التي أفرزت شبكة جديدة من العلاقات. يعتبره الكاتب «السادن أوحامي معبد الحداثة، وهوماسك أسرار بنيات ضخمة، غير شخصانية، تقوم على التخصص والفعالية... هوإنسان الأجوبة لا الأسئلة.» (ص. 161) يخضع له الجميع: أصحاب المال، وأصحاب السياسة، في «علاقة تواطؤ خفي، يلزم التقنوقراطي بعلاقة تبعية للرأسمالي أولصاحب القرار السياسي... للأول قوته المالية الضارية، وللثاني شرعيته التاريخية أوالشعبية أوالحكومية.» (ص. 161 - 162) يصف أوريد التقنوقراطيين في الصفحة 165 بأنهم «فصيلة عابرة للقارات. فصيلة فوق الانتماءات الوطنية، ازداد حجمها بحكم التوسع المعرفي وأنشطة قطاع الخدمات ومجتمع المعلومات وطفرة العولمة.»

ينتهي حسن أوريد، في كتابه «مرآة الغرب المنكسرة»، إلى مناقشة موقع الإسلام داخل هذه الساحة الاستهلاكية المحمومة. لكنه لا يخصص لهذا الفصل الهام سوى عشر صفحات، مع العلم أن العلاقة 'إسلام- غرب' أسالت الكثير من المداد خلال العقد الأول من القرن الجاري. يقسم أوريد التعاطي مع الإسلام إلى: ما قبل 11 شتنبر 2001، وما بعد، حيث يصف المرحلة الأولى بكونها «جملة من تحرشات أكاديمية، وإعلامية، وتعثرات دبلوماسية في مسلسل السلام في الشرق الأوسط، وتلكؤات، ووعود عرقوبية.. كان هناك بحث محموم عن العدوللتنفيس عن تناقضات الغرب.» (ص. 182)

ويعتبر مرحلة ما بعد 11 شتنبر «علامة فارقة في علاقة الغرب والإسلام.. أفضت إلى.. العداء للغرب.» (ص.182) وإذ يعود حسن أوريد إلى تاريخ العلاقة بين الإسلام والغرب، سواء في صراع الأول مع الأطياف الدينية الأوربية، أومقاومته أشكال الاستعمار الأوربي، أومناهضته كل الصمت الغربي إزاء القضية الفلسطينية اليوم، فهويريد أن يخلص إلى أن هذا الصراع تاريخي لا ينتهي، وأن الحل الواقعي يكمن أن تقوم العلاقة بين الاثنين على المصالح المشتركة. يقول في هذا الباب: «لا يمكن أن يختزل الإسلام في نظرة منعكسة لمرآة منكسرة. كلا. الإسلام مرآة الغرب قبل أن يخون قيمه. مرآة لحضارة عريقة لها ما تقدمه للإنسانية انطلاقا من فهم معين للإنسان يبقي على إنسانيته، ولعلاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالطبيعة.» (ص. 187 - 188) هكذا، يعتبر أوريد، كخلاصة للكتاب كله، أن الإسلام ليس «عدوا للغرب»، وإنما يسعى إلى كسب «معركة الحفاظ على إنسية الإنسان»، و"تحصينه من شطحات المادة."

المخزن والضريبة والاستعمار : ضريبة الترتيب 1880 ـ 1915

حسام هاب

تعززت الإسطوغرافيا المغربية بإصدار الأستاذ والباحث الطيب بياض، أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب عين الشق الدار البيضاء، لكتابه الجديد "المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب 1880-1915" عن منشورات إفريقيا الشرق 2011، وتقديم الأستاذ المصطفى بوعزيز من كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق .

يأتي تناول ذ- الطيب بياض لموضوع المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب -1880 1915 في إطار التحول الذي عرفته المدرسة التاريخية المغربية سواء من خلال مواضيعها أومقارباتها، أوإشكالياتها حيث برزت في فضاء المعرفة التاريخية المغربية محاولات هامة وجادة لطرق مجالات التاريخ الاجتماعي، والديموغرافية التاريخية، والتاريخ الاقتصادي، والأنثربولوجيا التاريخية، وتاريخ العقليات، وتاريخ الزمن الحاضر أوالراهن ... ومن هذا المنطلق تكمن أهمية وضع هذا الكتاب والموضوع الذي تناوله ذ- بياض في إطار التحولات التي عرفها حقل البحث التاريخي بالمغرب . فالباحث الطيب بياض حاول دراسة ضريبة الترتيب، وهوالموضوع المركزي للكتاب، من خلال ثلاث محطات أساسية، فالمحطة الأولى هي تحويل

"التـــرتيب "من مجـرد مصطلح وصفي إلى موضوع تاريخي، والمحطة الثانية هي تحويل الموضوع العام إلى إشكالية دقيقة، والمحطة الثالثة هي تدقيق الإشكالية وتمحيص محاورها المختلفة عبر توظيف ذكي للمادة المصدرية المتوفرة والوافرة .

فالترتيب هوالموضوع الرئيسي لهذا الكتاب، والتاريخ المركب بين دفتيه هوالمسار المنعرج لهذه الضريبة الفلاحية، الضرورية والممتنعة، المقررة والمؤجلة، الحيوية والخانقة . يمكن القول بكلمة، إن تاريخ الترتيب يفضي عبر زاوية نظر دقيقة إلى الإحاطة بأحد أهم عوائق الانتقال إلى الحداثة والتحديث في القرن التاسع عشر المغربي، إذ يضع اليد على كومة التعقيدات التي حالت دون نجاح الإصلاحات التي نادت بها القوى الغربية والتـي قبلـها المولـى الحسن . ولعل أهمية الكتاب تكمن في العمل على فك الخيوط المتداخلة في هذه الكومة عبر تسليط الضوء على مالية النظام المخزني المغربي .

لقد ارتبـط اسم السلطـان مـولاي

الحسن بالحركات المخزنية، تلك الحملات العسكرية التي كان ينظمها السلاطين لإخضاع القبائل غير الوديعة، أي القبائل المتهمة بالسيبة، حسب المنطوق الرسمي وقتئذ . ونظرا لكثرتها ولقيادة السلطان لها، لم يتردد بعض الإخباريين في القول: "أن عرش السلطان المولى الحسن كان على صهوة جواده". إن حركية المولى الحسن هي إحدى أهم الخيوط الظاهرة من كومة التعقيد المشار إليها أعلاه، وهي بالتالي بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة، وعمل المؤرخ الطيب بياض بمثابة خارطة طريق لسبر أغوار هذه الغابة الكثيفة، وتوطين الترتيب في تضاريسها .

لم تكن ولاية السلطان المولى الحسن لا بالعادية، ولا بالهادئة ولا بالمشرقة، بل كانت بحق محاولة جادة للعبور إلى التحديث، باءت بالفشل لأنها لم تسم في تصورها وفعلها إلى الحداثة، وهذا عطبها الرئيسي، كما أن تربص الحركة الاستعمارية بالمغرب لم يسهل الانتقال من الرغبة في التحديث إلى فتح سيرورة التحولات العميقة نحونوع من الحداثة المغربية النابعة من التراب المغربي والمزدهرة فيه .

تشير أدبيات هذه المرحلة إلى حالة المخاض – الإجهاض التي عاشها المغرب خلال عهد المولى الحسن باستعمال مصطلح الإصلاح أوالإصلاحات سواء كان مصدرها المخزن المغربي أوالقوى الأوربية المتربصة به . وبطبيعة الحال كل طرف كان يضمن الإصلاحات بحمولات قد تساعده على تحقيق أهدافه الإستراتيجية، أي ضمان استقلال المغرب وسيادة المخزن العلوي عليه، بالنسبة للمولى الحسن، وإضعاف المغرب وإخضاعه، لتيسير استعماره، بالنسبة للقوى الغربية المتنافسة والمتسابقة على ذلك .

لم يرث السلطان المولى الحسن لا مغربا مزدهرا أوقويا، ولا وطنا موحدا ومتضامنا ومنسجما مع نظامه السياسي. لقد وصل المولى الحسن إلى الحكم في ظرفية تمتاز بضعف سيادة السلطان جراء انهزام المغرب في معركة إيسلي سنة 1844 أمام فرنسا، وحرب تطوان أمام إسبانيا سنة 1860، إضافة إلى تفكيك البنيات الإقتصادية تحت وطء سياسة التبادل الحر التي فرضتها بريطانيا العظمى عبر اتفاقية 1856، وارتجاج البنية الإجتماعية، وبالتالي منظومة القيم الثقافية، جراء تفشي ظاهرة الحماية القنصلية . هكذا لم تكن مهمة السلطان المولى الحسن لا سهلة ولا مريحة، وكان عليه أن يرفع تحدي القوى الأوربية التي كانت تضغط عليه، مشرعنة تدخلاتها وتهديداتها بحاجة المغرب إلى إصلاحات لعصرنة بنياته .

اهتدى المولى الحسن إلى أن الطريق السالكة هي بناء دولة عصرية قائمة على جيش محترف لحماية الوطن، وإدارة جديدة قادرة على استيعاب مستجدات العصر واستنهاض همم المغاربة ومحاورة القوى الغربية بندية، وميزانية عصرية، قارة في مواردها ووافرة في حجمها حتى تتوفق في تمويل مشاريع الإصلاح، وعلى رأسها بناء جيش محترف عصري في تنظيمه وتكوينه وألياته، فهوضامن السيادة والاستقطاب. وهكذا ستصبح إشكالية مالية الدولة المزمع تأسيسها، إحدى المهام المركزية لمشروع إصلاحات المولى الحسن .

يضعنا كتاب ذ- الطيب بياض في قلب هذه الظرفية، ويتوفق في سل خيط الترتيب من كومة التعقيد، فما الترتيب ؟ الترتيب ضريبة عامة على الدخل، عمل المولى الحسن على سنها لتصبح واجبة على كل من

يمارس نشاطا إنتاجيا في المغرب، مغربيا كان أوأجنبيا خصوصا في المجال القروي، أي أغلبية التراب المغربي .

فالترتيب بهذه المواصفات ضريبة وضعية، أقرها المولى الحسن سنة 1881 ووقع عليها إلى جانب المغرب ممثلوالقوى الغربية يوم 30 مارس من نفس الشهر. ويشمل هذا القانون الضريبي 27 بندا وملحقا تكميليا.

يمكن القول أن الطبيعة الوضعية لهذه الضريبة تجسد في حد ذاتها إحدى أهم التعقيدات المرتبطة بالظرفية . فلقد واجه المولى الحسن، حتى قبل وصوله إلى فاس لتلقي بيعة أهلها سنة 1873، انتفاضة لدباغي المدينة ولجزء مهم من ساكنتها احتجاجا على عدم إلغاء المكوس، الضريبة المفروضة على البضائع المعروضة في الأسواق ... وقد كان طلب الإلغاء مؤسسا على أن حاملي بطاقة الحماية القنصلية من التجار المغاربة كانوا لا يؤدونها مما كان يخلق حيفا تجاه التجار الآخرين . وقد كان وقتها المخزن المغربي عاجزا عن فرض المكوس على الأجانب وعلى المحميين، كما أنه كان مجبرا على جباية هذه الضريبة لتناقص وفر المراسي وحاجة السلطان للمال لتثبيت نفوذه وسلطته . فجاءت ضريبة الترتيب، لتحل من جهة، مشكلة تنصل الأجانب ومحمييهم من الأداء . لأن الضريبة وضعية وخالية من أي حمولة دينية شرعية، ومن جهة ثانية سيشكل تعميم الضريبة الجواب الملائم على الإحساس بالحيف عند الذين كانوا ملزمين وحدهم بالمساهمة في ميزانية المخزن، إلا أن هذا الانتقال الجزئي، على مستوى القانون، من الشرعي- الديني إلى الوضعي- التنظيمي سيصطدم بحاجزين كبيرين، الأول العقلية المحافظة للمغاربة وبهيكلها الديني بشكل رئيسي، والتي تتقوى وتتجدد بفعل التوجهات الهوياتية التي انتعشت أمام التدخلات الإستعمارية واضعافها المستمر لسيادة المخزن، الثاني مناورات القوى الغربية، التي لم تكن تخطط للإصلاح إلا في ظل الهيمنة الغربية والسيطرة الإستعمارية . هكذا توفقت هذه القوى في إدراج بندين مهمين في قانون الترتيب سيكون لهما الوقع السيئ على هذا الانتقال المنشود . البند الثاني، ويقر أن الأجانب والمحميين لن يطالبوا بأداء الترتيب إلا بعد انضباط المغاربة لتأديته . والبند السابع، الذي ينص على أن قانون الترتيب لا يخضع لأي تعديل إلا بعد اتفاق كل ممثلي الأجناس، أي القوى الغربية، على ذلك . فجاء الاهتمام بالوقوف عند شكل الترتيب من خلال الانتباه إلى أن المخزن الذي ألف لغة أبوية فضفاضة وأسلوبا مزاجيا في التدبير، انتهى إلى التوقيع على وثيقة قانونية غاية في الدقة والتعقيد، تلزمه تعبئة جهاز تقني وإداري محنك يسهر على تطبيقها، والتوفر على سلطة قوية تخضع جميع المغاربة لشرائعها لإعطاء العبرة لممثلي الدول الأجنبية في إجبار رعايا دولهم والمحتمين بهم على أداء الواجب . ولما لم يكن للمخزن من القوة والخبرة ما يكفي لتحقيق ذلك، فقد اكتفت الدول الاجنبية، لنسف المشروع من أساسه، برفع التحدي في وجه السلطان بأنها ستنضبط لإجراء تعميم الضرائب الفلاحية حال توصل المخزن إلى تطبيقه على مختلف رعاياه، وهي تدرك أن بين الرغبة والإنجاز أوبين الحلم والواقع توجد كومة من ظهائر التوقير والاحترام والإعفاء، ومساحات شاسعة من عزائب الشرفاء التي لن تطالها بحال من الأحوال إجراءات تعميم الضرائب، ناهيك عن قبائل الجبال والثغور وحتى في حالة

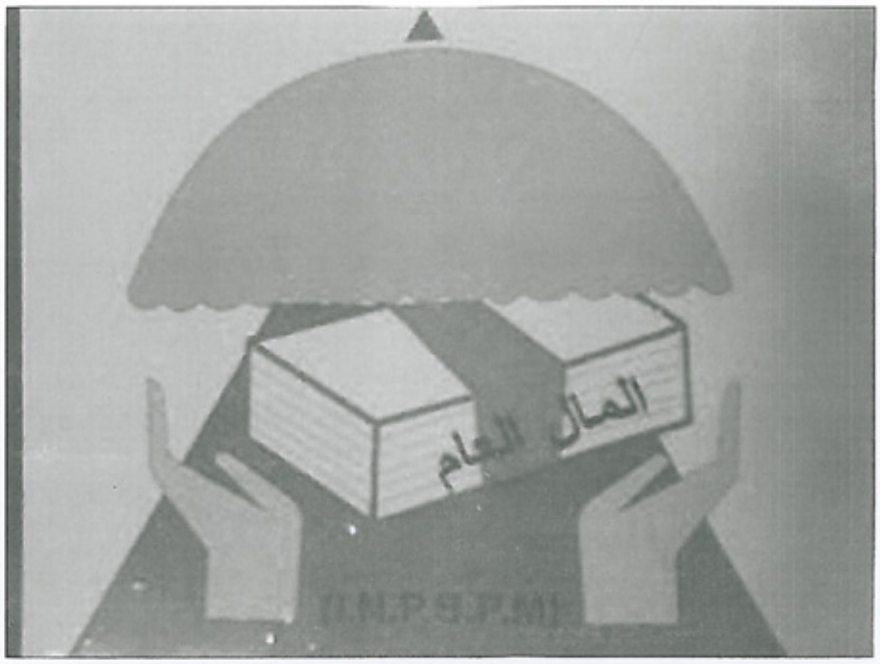

تحقيق التعميم فإن المداخيل المترتبة على الزكاة والأعشار ما كانت لترقى إلى مستوى تسوية مشكلة المخزن المالية التي استفحلت مع ازدياد حاجياته إلى تغطية المصاريف المتنوعة التي اقتضتها مستجدات العصر.

لم يستطع المولى الحسن خلال ثلاث سنوات من سن الترتيب تطبيقه لاحتجاج فئات مغربية بعدم عدله وبعدم شرعيته الدينية، ولامتناع القوى الغربية عن فرض جبايته على الأجانب وعلى المحميين لأن معظم المغاربة لا يلتزمون بذلك. وأمام هذا التعقيد فضل السلطان المولى الحسن كسر طوقة هذه الحلقة المفرغة بإخضاع المغاربة وإكراههم على الانضباط لجباية الترتيب، فدخل في مسلسل حركاته المعروفة ... وبالرغم من بعض النجاحات الظرفية، فإن الحصيلة على المدى المتوسط هوالمزيد من التفكيك الاجتماعي والفقر، والتيه الجماعي للمغاربة.

حاول المولى عبد العزيز فرض ضريبة الترتيب من من جديد سنة 1901 إلا أن القوى المستفيدة من الوضع القائم عملت على عرقلته والتصدي له، كما لم يحظ بموافقة فرنسا التي حالت دون تطبيقه بغية جر المغرب إلى مستنقع الاقتراض، الذي ساهم إلى جانب عوامل أخرى في هدم سيادة البلاد . فعرفت فرنسا بعد ذلك كيف توظف هذا القانون الجبائي، الذي وضع بأياد مغربية لضمان أهم مورد جبائي خلال فترة الحماية بعد إصدارها لظهير 10 مارس 1915 المنظم لضريبة الترتيب.

تكمن أهمية هذه الدراسة المفصلة والدقيقة والعميقة لموضوع ضريبة الترتيب، اعتمادا على عدد من الوثائق والمخطوطات الموزعة بين مختلف الخزانات، ودور الأرشيف سواء داخل المغرب، أوبالخارج، في كونها عالجت السؤال / الإشكال الذي انتبه إليه الباحث الطيب بياض والمتمثل في العوامل التي حالت دون إنجاح هذا المشروع الطموح، الذي راهن من خلاله الحسن الأول على استئصال آفة الحماية القنصلية، وضمان مداخيل جبائية قارة، وتطلع عبره ابنه عبد العزيز من بعده إلى إقامة نوع من العدل والمساواة بين رعيته، كما يتجلى من الظهائر التي أصدرها في الموضوع . ولعل ما غاب عن أذهان أغلب الباحثين، حتلى لا نقول ما تم تفادي الخوض فيه، هوأن المسألة مرتبطة أشد ما يكون الارتباط بالأرضية التي زرعت فيها هذه التجربة، والتي لم تكن لترقى إلى مستوى إنجاح ضريبة الترتيب، مادام أن الثالوث الذي كان مؤثرا آنذاك في مجرى الأحداث بالبلاد، والمكون من المخزن والقبائل والقوى الأجنبية، شكل عوائق فعلية أمام نجاح هذه التجربة . فكيف ساهمت مكونات هذا الثالوث كل من موقعها في إفشال تجربة الترتيب ؟

هذا الإشكال العام الذي يبدوأعقد بكثير من نظرية أولئك الذين سارعوا إلى اختزال تجربة وجهت في الظل مستقبل البلاد وفق ما تشتهيه نفس من رتبوا أوراقها ترتيبا، في مجرد معارضة ذوي الامتيازات والمصالح لها، قاد الباحث إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية :

1.إلى أي حد كانت بوادي المغرب قبل الاستعمار مؤهلة لتقبل ضريبة الترتيب من خلال قواها المنتجة وعلاقات الإنتاج داخلها، ببنية قبائلها وآليات التفاعل بينها أولا، وفي علاقتها بالمخزن ثانيا ؟

2.وهل كان لهذا النظام المخزني من الهيمنة الميدانية ما يؤهله لتطبيق وتعميم ضريبة الترتيب ؟

3.ثم هل كان للمخزن فعلا، من خلال طبيعته وتركيبته، أفقا يتسع لاحتضان نظام جبائي من الطراز العصري؟

هذا السؤال الأخير قاد الأستاذ بياض إلى البحث عن رهانات وانتظارات كل من الحسن الأول وابنه عبد العزيز من خلال ما راماه من ضريبة الترتيب، خاصة وأن النصوص التنظيمية للقانون المنظم لها قد تحكمت في صياغته قوى أجنبية، لها من الدهاء السياسي والحنكة الديبلوماسية ما يؤهلها في مرحلة أولى لجعل التجربة برمتها زوبعة في فنجان قبل أن تحول فشلها، في مرحلة ثانية، إلى نصر مبين يخدم مصالحها على المدى البعيد . لذلك يصوغ الباحث السؤال المركزي التالي: كيف رسمت هذه القوى سيناريونظام الترتيب بين مؤتمر مدريد سنة 1880 وإصدار إدارة الحماية لقانون 30 مارس 1915 المنظم لهذه الضريبة ؟ وما أثر كل ذلك على المجتمع المغربي ؟

جاءت هذه الدراسة التي تناولت أهم القضايا التي يطرحها موضوع المخزن والضريبة والاستعمار، من خلال ضريبة الترتيب بين 1880 و1915، مشتملة على أربعة أبواب :

·الباب الأول : تناول فيه الأستاذ بياض موضوع البادية المغربية في علاقتها بالبنية الإقتصادية والاجتماعية لمغرب ما قبل الاستعمار من منطلق أن لا ضريبة بدون إنتاج ولا إنتاج بدون شروط إنتاج سليمة ومحفزة، فكان لا بد من دراسة الواقع الإنتاجي للبادية المغربية إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين من خلال الإطلالة على واقعها، وأزمة معاشها، واستحالة التحول بها في غياب « طبقة » مزارعين رائدة ذات توجه تحديثي، تنسج خيوط التواصل مع نظيرتها الحضرية ممثلة في فئة تاجرة قدر لها خلال هذه الفترة أن تظل بدورها كسيرة الجناح بسبب إكراهات متعددة حرمتها من الظهور بمواصفات النموذج البرجوازي العصري، صاحب المشاريع المجتمعية المتطورة . وانتهى في الفصل الأخير من هذا الباب إلى دراسة التنظيم الإجتماعي بالبادية وحدود إسهام بنيات القبيلة ونظام قيمها في عرقلة التنمية من خلال النزوع نحوالمحافظة على التوازنات .

·الباب الثاني : خصصه الأستاذ الطيب بياض لدراسة الجهاز الذي كان من المفترض فيه أن يسعى إلى إنجاح تجربة الترتيب من خلال السهر على تطبيقها. يتعلق الأمر، طبعا، بالجهاز المخزني خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، من خلال تعريفه وإبراز شكله واختصاصه ووظائفه، وتقديم فكرة عن تجربة كل من تولوا شؤون حكم البلاد خلال هذه الفترة، وعن علاقتهم بسائر أعضاء المخزن الذين سهروا على خدمتهم إن مركزيا أومحليا .

·الباب الثالث : عالج فيه الباحث التجربة الحسنية في الترتيب التي كانت تروم الترميم أكثر من الإصلاح، مما دفع الأستاذ بياض إلى التدقيق في دلالات بعض الاصطلاحات والمفاهيم، وفي مقدمتها الترتيب في معناه، لإدراك رهانه، قبل دراسته كبديل عن نظام جبائي قائم، بالوقوف عند شكله والطاقم المشرف عليه، ليخلص إلى عرض نتائجه وآثاره .

·الباب الرابع : في هذا الباب قام الأستاذ بياض بدراسة الترتيب العزيزي وطموحه الإصلاحي بعد عرض ظروف إحيائه، وتقديم نصوصه التنظيمية، والكشف عن نتائجه الأولية وأصحاب المصلحة في عرقلته، ليتسنى بعد ذلك إبراز آثار ومضاعفات إخفاقه على مصير مجتمع بكامله، أعد تدريجيا لتقبل نظام استعماري بقوانينه الجبائية .

وفي الأخير قدم الأستاذ بياض خلاصة لبحثه في خاتمة أرادها أن تكثف نتائج قراءة جديدة لمسلمات قديمة حول ما أريد ترتيبه قبل 1912 .

يحاول الأستاذ الطيب بياض، بدقة موضوعية، وتمحيص تاريخي، وبمنهجية علمية أكاديمة، تتبع أطوار سيرورة التأسيس والإجهاض، التي شكلها تاريخ الترتيب في مغرب ما قبل الحماية، ويظهر استنادا إلى رصيد وثائقي غني ومتنوع مأزق المخزن المغربي، من المولى الحسن إلى المولى عبد العزيز، أمام مسألة التحديث. فإن كان إقرار الترتيب كضريبة فلاحية وتطبيقه في المغرب من لدن الحماية الفرنسية سنة 1915 يعد انتصارا للتوجه الاستعماري الغربي، فإنه يدل في العمق على فشل الأنتلجنسيات المغربية، سواء المساهمة في الحكم المخزني أوالمعارضة له، في تصور وإطلاق سيرورة تحديث أصيلة تفضي إلى بروز « حداثة مغربية » تفتح الطريق واسعا للولوج للعصر من بابه الكبير .

تقرير ندوة : "المشاركة السياسية للشباب في أفق الانتخابات المقبلة"

يوسف الكلاخي

في إطار أنشطتهما الثقافية والفكرية، ومواكبة منهما للتحولات التي يعرفها المغرب في سياق التعديل الدستوري والمطالب الإصلاحية التي رفعتها حركة 20 فبراير، والتي تأرجحت بين المطلب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، نظم كل من مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية «مدى» وجمعية الفارابي للثقافة والفن، ندوة حول«المشاركة السياسية للشباب في أفق الانتخابات المقبلة»، وذلك بمركب التنمية البشرية سيدي مومن يوم السبت 11 يونيو2011 بحضور مجموعة من فعاليات المجتمع المدني والأساتذة الباحثين. وقد سعت هذه الندوة إلى مساءلة المشهد السياسي في المغرب وأسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، والنتائج المترتبة عن هذا العزوف عن دور المجتمع المدني والإعلام في تغيير المشهد السياسي بالمغرب؟ وهل بالفعل ستساهم التحولات التي يشهدها المغرب من احتجاجات ومظاهرات على تطوير مشاركة الشباب سياسيا واجتماعيا وثقافيا؟ وما هودور التعديل الدستوري في تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات المقبلة؟

في بداية الندوة تقدم مسير الجلسة مصطفى عفيف رئيس جمعية الفارابي بالحديث عن وضعية الانتخابات بالمغرب وما تعرفه من شخصنة وترويج للمشاريع الشخصية بدل الحزبية، إذ ظلت تتحكم في إنتاج النخب معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتعتمد لتسويق نفسها سياسيا على ما هو تقليدي.

الأستاذ المختار بنعبدلاوي، مدير مركز مدى، أشار إلى سبب طرح موضوع المشاركة السياسية للشباب في أفق الانتخابات المقبلة، والذي يأتي ضمن اهتمامات المركز بالشباب الذي يلعب دورا أساسيا في التحولات التي يشهدها المغرب سياسيا، . كما أشار الأستاذ المختار بنعبدلاوي إلى تغييب الشباب عن الحياة السياسية، على الأقل إلى حدود ثورات الربيع العربي. مشيرا إلى أن أغلبية المغاربة يترددون ويستنكفون عن التعبير عن مواقفهم السياسية في القضايا الكبرى التي تهم الوطن والمواطنين.

الأستاذ أسامة الزكاري اختار الحديث عن عزوف الشباب عن المشاركة السياسية والتي ربطها بتاريخ الانتكاسات التي عرفها المشهد السياسي بالمغرب والتي كانت من نتائجه ترسيخ قناعات لدى الشباب بأنه لا جدوى من العمل السياسي بسبب ما يعرفه هذا الأخير من تزوير

وفساد، وكان هناك إحساس كذلك بأن صوت الشباب لا قيمة له إذا كانت آليات المخزن تتدخل لترجيح كفة التزوير دون إقامة أي اعتبار لأصوات المواطنين التي تبقى صورية بالأساس. وأشار إلى أن حتى القطاعات الشبابية داخل الأحزاب السياسية ظل يهيمن عليها "الشيوخ" وبالتالي فالشباب لم يجد نفسه لا داخل مؤسسات الدولة ولا داخل الإطارات الحزبية وبالتالي فالشباب لم ينفتح على النقاش السياسي، بعد هذا الانحسار، إلا في زمن الثورة التكنولوجية وتنامي مساهمة الشباب في المجتمع المدني.

لذلك فإن تجاوز حالة العزوف حسب الأستاذ الزكاري لا تتم إلا بالوقوف وتأمل كل الخطابات وكل الحركات الاحتجاجية التي يقودها الشباب التي لم تعد تحترم في عمقها أي سقف كما كان مع الأحزاب، بل إن شعارات «الشعب يريد إسقاط....» لم يكن أحد يرفعها بعمقها الثوري كما يرددها الشباب اليوم.

الباحث في الحركات الإسلامية الأستاذ يوسف منصف تناول في مداخلته «الشباب الإسلامي بالمغرب والآفاق المستقبلية»، من خلال مكونات المشهد الإسلامي السياسي بالمغرب والمتمثلة في المكون الحركي، والمكون العدلي والمكون السلفي المعتدل. وقد عرج الأستاذ منصف على مراحل تاريخية منذ 1969 تاريخ تأسيس الشبيبة الإسلامية ليؤكد أن الذي أطر الفعل السياسي بالمغرب كلهم كانوا شبابا ومن بينهم «بنكيران، باها، يتيم....» مرورا بتاريخ تأسيس العدل والإحسان واندماج بعض أعضاء الشبيبة مع الجماعة وصولا إلى تاريخ تأسيس حزب العدالة والتنمية من بعض مكونات الشبيبة الإسلامية سابقا. كما تحدث الأستاذ منصف على أن العدل والإحسان حصرت تعبيراتها في فترة معينة على مستوى الجامعة فقط ومرت من مرحلتين على هذا المستوى، مرحلة صدامية مع الإدارة -إدارة الكلية- ومرحلة التفاوض مع الإدارة والحديث هنا عن شبيبة العدل والإحسان وإطاراتها بالخصوص. بعد ذلك ظهرت منظمات شبيبة أخرى على مستوى الجامعة من بينها منظمة التجديد الطلابي سنة 2003 على مستوى الدارالبيضاء أولا، وقد اختلفت أدوار هذه المنظمات بين التعبئة النقابية والتعبئة السياسية. كما تحدث الأستاذ منصف على أن المشاركة الأولى للعدل والإحسان في حركة 20 فبراير ظلت محتشمة لأنها كانت تعول على شبيبات اليسار. لكن مع تقدم الوقت في الزمن النضالي بدأت تبرز وتتبلور مواقف الجماعة داخل الحركة.

الأستاذ يوسف منصف أشار إلى أن معظم قادة الثورة في أمريكا الجنوبية كانت لهم مرجعيات يسارية، إذا عدنا إلى قراءة تاريخهم ودراسته نكتشف أن مرجعيتهم كبرت في تربة دينية وكذلك حركة فتح الإسلام التي ظهرت في شمال لبنان فمكوناتها في البداية كانت ماوية، ليؤكد أن حركة 20 فبراير يتداخل فيها النفس الثوري بالنفس الديني. في الأخير وضع الأستاذ يوسف منصف سيناريو لمشاركة الشباب في السياسة مستقبلا متوقعا عدم مشاركة شبيبة العدل والإحسان في الانتخابات المقبلة وقال بأن هذا سيكون مأزقا بالنسبة للنظام لأنه يقصي الشباب، ومأزق للعدل والإحسان لأن مجموعة من الشباب من داخلها لهم رغبة في المشاركة.

نادير باجوري وهوأستاذ باحث في العلوم الاجتماعية، اختار موضوع «الشباب وإشكالية المشاركة السياسية»: عزوف أم تحول في أشكال المشاركة»... وأكد أن مقاربة هذا الموضوع تتطلب أولا تحديد مفهوم المشاركة السياسية الذي يتجاوز المشاركة في الانتخابات كمحدد للمشاركة السياسية، هذا الانتقال هوانتقال من مفهوم ضيق للمشاركة إلى مفهوم أوسع وشامل يدمج جميع الأشكال غير الميثاقية كالمشاركة في الاحتجاجات والإضرابات واحتلال المؤسسات العمومية. إن فهم التحول الذي عرفته المشاركة عند الشباب المغربي - حسب باجوري- ينطلق فقط بمنهج كيفي اعتمادا على الملاحظة المباشرة وذلك لغياب دراسات سوسيولوجية على المستوى الكيفي، ما عدا القليل من الدراسات مثل الدراسة التي قامت بها جامعة الحسن الثاني بمشاركة مجموعة من الأساتذة (الطوزي-المختار الهراس- محمد عبد ربي) سنة 2006 عن «تصور الشباب المغربي للسياسة». والملاحظة المباشرة تكون بملاحظة ضعف انخراط الشباب في الأحزاب. وملاحظة أشكال التعبير الشفوي كالنكتة بالإضافة إلى انخراط الشباب في المجتمع المدني والابتعاد عن الأحزاب والاتجاه إلى الانخراط في

الحركات الاحتجاجية.

أما عن أسباب هذا التحول في المشاركة السياسية فيرجعه الأستاذ نادير إلى سياق العولمة الاقتصادية والاجتماعية وأزمة المجتمعات ما بعد الحداثية: أزمة الهوية، أزمة القيم. مما أدى إلى تحول في علاقة الأفراد بالدولة والمؤسسات الحزبية.هذا التحول في المشاركة السياسة واكب تحولا آخر عند الأحزاب في المجتمع السياسي من وظيفة التعبئة الاجتماعية إلى وظائف الدعامات الاجتماعية للدولة وغياب القوة الاقتراحية للأحزاب.

وفي نهاية الندوة فتح نقاش تطرق فيه الحاضرون، مداخلات الحاضرين جاءت لإغناء النقاش وإضفاء المصداقية على الخطاب الذي يقول بعدم ابتعاد الشباب عن السياسة. مؤكدا على أن الحركات التي يقال عنها ظلامية وعدمية -على الأقل- تشتغل وتؤطر، بل يفوق تأطيرها تأطير الأحزاب. وتحدث عن ملامح السياسات الجديدة التي اتجه لها الشباب للتعبير عن احتجاجهم وتصريف أفكارهم انطلاقا من حركة نايضة التي تعبر عن رمزية العهد الجديد.

البعض أشار إلى أن خروج الشباب المغربي إلى الشارع، قد دحض فرضية عزوف الشباب عن السياسة.. رغم تغييبه من طرف الإعلام الرسمي والسياسات العمومية التي لم تستطع أن تخلق برامج قوية. كما أن الشباب لا يرى داع للمشاركة السياسية في ظل وجود طبقة بيروقراطية هي التي تسيطر وتهيمن.

كما أشار مختلف المتدخلين على أن المشاركة السياسية في الانتخابات المقبلة لا معنى لها إذا كانت ستكرس نفس الممارسات التي كان يرعاها الدستور والتي تقدم من خلالها الحكومات برامجها الحزبية لكنها تشتغل وفق توجيهات الخطاب الملكي.. وبالتالي فالأحزاب ستكون مجرد كومبارس في خشبة لا تشارك في إخراجها الفني. لكن- حسب ذات المداخلات- فمشروع الدستور الجديد يعطينا أملا في تجاوز هذه الحالة.

أشار أحد المتدخلين إلى أن سر تقارب الإسلاميين والعلمانيين يكمن في مصطلح «الدولة المدنية» ويجب على الباحثين أن يركزوا عليه ويوسعوا مفهومه.

في الأخير تم التأكيد على أن المشاركة السياسية ليست عصا سحرية، بل يجب التأكيد على مساواة جميع الأحزاب في وسائل العمل والابتعاد عن التعامل الامتيازي وسياسة التهميش التي نهجتها الدولة تجاه بعض الأحزاب.

مجلة

رهانات

مجلة فكرية نظرية محلية دامجة

ملف العدد

قضايا الهوية والديمقراطية في دستور 2011

راسلونا على العنوان التالي
rihanatmada@gmail.com

15 درهم